أنظمة الحكم في الوطن العربي

دراسة مقارنة

الدكتور
محمد حسن دخيل
كلية العلوم السياسية - جامعة الكوفة

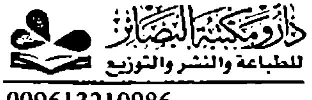



دار ومكتبة البصائر
الدار البيضاء

أنظمة الحكم في الوطن العربي

الطبعة الأولى

٢٠١٤م - ١٤٣٥هـ



بيروت - لبنان
009613210986
009611547698

دار البصائر
العراق - بغداد
009647813111272
iraqsms@gmail.com

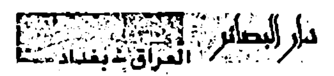
أنظمة الحكم في الوطن العربي

دراسة مقارنة

الدكتور

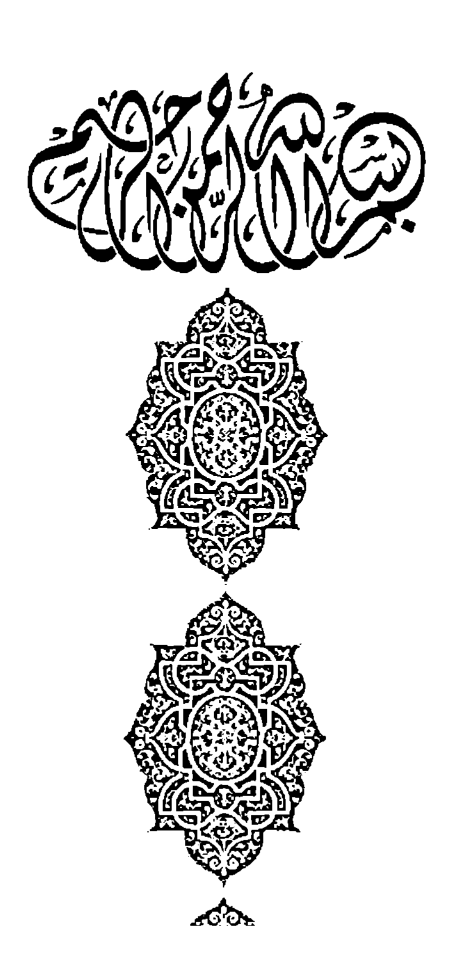
محمد حسن دخيل

كلية العلوم السياسية - جامعة الكوفة





بيروت - لبنان


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

شغل الوطن العربي على مدى الحقب التاريخية موقعاً مركزياً في السياسة العالمية. فبحكم موقعه على أكبر احتياطيات النفط والغاز المعروفة في العالم، وموقعه على خطوط المواصلات البحرية والبرية بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، اكتسب أهمية بالغة ودوراً بارزاً محورياً.

يمثّل الوطن العربي أهمية كبيرة، اقتصادياً وحضارياً وسياسياً واستراتيجياً، بسبب مكوناته الاجتماعية والسكانية، وتنوعه الحضاري والديني، وإمكاناته الضخمة، واستثمارات بعض دوله النفطية.

تناولت هذه الدراسة واقع أنظمة الحكم العربية، وأبرز مميزات هذه النظم، وأهم الإشكاليات المثارة حول الواقع الدستوري والحزبي وعوامل التعثر الديمقراطي وأسباب التحولات الديمقراطية التي تشهدها بعض الدول العربية.

توزعت فصول هذا الكتاب إلى ثمانية، عرض **الفصل الأول** للأهمية والدور الاقتصادي والاستراتيجي للوطن

العربي، ودرس **الفصل الثاني** النظامين الأساسيين المعتمدين في الدول العربية، وهما النظام الجمهوري والنظام الوراثي.

وقد جرى توضيح الواقع الدستوري للوطن العربي في **الفصل الثالث**، أما **الفصل الرابع** فقد تضمن شرحاً لواقع الأحزاب السياسية في الوطن العربي وعوامل نشأتها وأبرز خصائصها. وتناول **الفصل الخامس** واقع الدول العربية، وأبرز المشكلات الاقتصادية والإدارية فيها.

وكان **الفصل السادس**، مخصصاً للتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، وأسباب تعثرها، وعوامل التغيير. وعرض **الفصل السابع** لدراسة ثلاثة نماذج من أنظمة الحكم الوراثية العربية وهي: الأردن، السعودية، المغرب، وقد جرت دراسة مقارنة في **الفصل الثامن** لأنظمة الحكم في الوطن العربي وآفاق الحل لأزمات الحكم القائمة.

اعتمدتُ، في هذه الدراسة، المنهج العلمي في عرض الآراء والأفكار، واعتصمتُ بحبل الموضوعية في البحث والنقاش، واستندت على المصادر والدراسات ذات المصداقية العلمية، وقد توخيت في كل ذلك الحقيقة، ومن الله نستمد العون، وعليه التوكل، وبه التوفيق.

د. محمد حسن دخيل

الفصل الأول

الوطن العربي: الأهمية والدور

أولاً: الوطن العربي: الموقع، المساحة، السكان:

يشكل الوطن العربي مسرحاً مفتوحاً لتيارات الصراع الاستراتيجي بين القوى الدولية، فهو يتوسط قارات العالم الثلاث: آسيا وأوربا وأفريقيا. وتكمن الأهمية الجيو-استراتيجية لهذه المنطقة في توسطها بين منطقتين هما أكثر مناطق العالم تمركزاً سكانياً، إذ يتجمع فيهما أكثر من ثلثي الجنس البشري وهما آسيا الموسمية وأوربا الغربية. وتتحكم الأراضي العربية في ثلاثة من شرايين الملاحة العالمية هي: البحر المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج العربي. وتكتسب الجغرافية البحرية العربية أهميتها من خلال اتصالها بالمحيطات عن طريق ثلاثة منافذ هي مضائق جبل طارق وباب المندب وهرمز.

تقارب مساحة الوطن العربي ٩٪ من مساحة العالم، ويقارب عدد سكانه ٤,٥٪ من سكان العالم[١].

---

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥، ص ٢٥٦.

ومن مميزات الديمغرافية العربية أنه ازداد حجم السكان وتضخم إلى ثلاثة أضعاف منذ العام ١٩٧٠، من ١٢٨ مليون إلى ٣٥٩ مليون نسمة في العام ٢٠١٠. ونجد أن فئة الشباب هي المهيمنة على هذا العدد المتنامي من السكان، إذ تُقدَّر نسبة من هم دون سن الـ٢٥ عاماً بـ٣٤٪ من السكان.

قدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، انه قد وصل سكان الحضر في البلاد العربية إلى ٥٥٪ من السكان في عام ٢٠٠٥، مقارنة بنحو ٣٨٪ في عام ١٩٧٠[1].

يقع الوطن العربي حسب التقسيمات الجغرافية في الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم بين خطي الطول ٦٠ شرق غرينتش و٢٠ غرب غرينتش، وعلى امتداد ٨٠٠٠ كليومتر من موريتانيا في أقصى الغرب على المحيط الأطلسي، حتى عُمان في أقصى الشرق على المحيط الهندي، وبين خطي العرض ٣٦ و١٢ شمال خط الاستواء مع وصول الصومال إلى خط الاستواء، وذلك على امتداد يصل وسطياً إلى ٤٠٠٠ كيلو متر من حدود الصومال الجنوبية حتى جبال طوروس في الشمال. وتصل مساحة هذا الامتداد العربي إلى ١٤ مليون

---

(١) جمعة بن علي، الأمن العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي، مصر، ٢٠١٠، ص ٢١١.

كيلومتر مربع، منها أكثر من ٤٣ في المئة من الصحاري، وتشترك دول العالم العربي في اللغة والثقافة، إلى جانب سمة طبيعية هامة، وهي أنها جميعاً شديدة الجفاف، مع وجود تباينات بين دولة وأخرى، وكمية المياه المتاحة لدى كل منها محدودة[١].

---

(١) المهندس زياد الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٥.

ثانياً: الواقع الاقتصادي للوطن العربي

هناك عدد من المؤشرات الدالة على الواقع الاقتصادي في الدول العربية تتمثل بالعناصر التالية:

ـ اعتماد النفط بوصفه متغيراً مسيطراً على باقي القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

ـ انتقال الاستثمارات الكبرى من القطاعات السلعية التقليدية إلى قطاع الخدمات، وذلك في أغلب البلدان العربية.

ـ زيادة في حجم البطالة، وذلك بسبب إدخال التقنيات الحديثة في مجال الأنشطة الاقتصادية، واستمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني، مقابل ضعف القدرة الاستيعابية للقطاعات الحديثة المعتمدة على التقانة والتكنولوجية.

ـ تأثر حركة انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية بشكل غير متكافىء مع حجم الاستثمارات النفطية، وذلك بسبب اندماج رؤوس الأموال النفطية في السوق الرأسمالية

العالمية، الأمر الذي أخضعها لاستراتيجيات المؤسسات المالية الدولية وتوجهاتها الاقتصادية والسياسية[1].

وعلى الرغم من توفر المواد الأولية والخامات الطبيعية بكثرة في العالم العربي، فإنه ما زال يعاني العجز والجمود والضعف في الإمكانات. إن اقتصاديات الوطن العربي هي اقتصاديات منتجة للمواد الأولية. ومثل هذا النوع من الاقتصاديات يتأثر بتقلبات الأسعار.

تعود أسباب التراجع في التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي العربي إلى المعوّقات التالية:

١ ـ الخلافات السياسية العربية التي انعكست آثارها السلبية على التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والتكامل الاقتصادي فيما بينها.

٢ ـ ضعف المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول العربية بسبب تبعية اقتصاد كل منها للاحتكارات العالمية. فالنظام النقدي والمالي في كل قطر عربي مرتبط بنظام نقدي أجنبي، ومعظم العملات العربية مرتبط بالدولار الأميركي كما أن معظم الهياكل الاقتصادية للدول العربية مرتبط بعجلة الاقتصادي الغربي وتابع له.

---

(١) د. أحمد حجازي، الشرق أوسطية وعملية التنمية في البلدان العربية، دار بلال، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٣٤.

٣ ـ اختلاف الأنظمة الاقتصادية في الدول العربية، إذ أدَّت التجزئة السياسية في الوطن العربي ونشوء أنظمة سياسية ذات أيديولوجيات متباينة إلى قيام أنظمة اقتصادية مختلفة. فهناك دول عربية تتبنى النظام الاقتصادي الحر، ودول أخرى تعتمد النظام الاشتراكي، ودول تعتمد نظاماً يقع بين النظامين المذكورين.

٤ ـ الضعف السياسي والقومي العربي لدى صانعي القرار في السياسات التنموية العربية وافتقار بعض الكوادر الإدارية إلى الكفاءة والقدرة واعتمادها العضوي على الخبرة الأجنبية في مختلف جوانب التطور الاقتصادي، إلى جانب فقدان التنسيق والتعاون بين الاتحادات والمنظمات والصناديق والمشاريع العربية المشتركة في الميدان الاقتصادي[١].

ومما يُلاحظ، في هذا الإطار، أنَّ شروط التنمية لم تتيسر لبلد واحد من بلدان الوطن العربي، فالذين يملكون الطاقة البشرية تنقصهم الثروة الطبيعية وينقصهم التمويل، والذين يملكون المال تنقصهم الموارد الطبيعية والطاقة البشرية..

---

(١) د. خالد مرعب، مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان والوطن العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٦٨.

والعرب جميعاً يملكون شروط التنمية جميعها، وبصورة لم يحظَ بها من قبل مجتمع بشري.

إنَّ الاقتصاد العربي مرتبط بالسوق العالمية وخاضع للشركات المتعددة الجنسية. إضافة إلى كونه غير قائم على التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

إن الدول العربية تملك عاملاً مهماً هو عائدات النفط الكبيرة، ولكن الجزء الأكبر من هذه الأموال لا يوظف في هذه الدول بل يذهب إلى خارج الوطن العربي، وهو ما يجعل مجموعة الدول هذه تنجرُّ إلى فلك الاقتصاد الرأسمالي العالمي: تعدّ رؤوس أموالها، في نهاية المطاف، مصدراً لتمويل عمليات إعادة الإنتاج في البلدان الغربية.

ولما كان الاقتصاد النفطي الخليجي قد أرسى علاقات إنتاج ريعية على مستوى الدولة المتحكمة بالريوع النفطية أم على مستوى تدخلها في عمليات التوزيع عبر التوسع في القطاع العام الوظيفي.. هذه العقلية الريعية أفضت إلى اعتماد الدول الخليجية على مستوردات سلعية جاهزة ذلك أن الهياكل الاقتصادية في دول المجلس تتميز بقدرة إنتاجية أكبر في مجال إنتاج الخدمات وأقل في مجال الإنتاج السلعي[١].

---

(١) د. محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٣١٦.

إلى ذلك، أدَّى اعتماد الدول الخليجية على السلع الجاهزة والوافدة من الدول الصناعية وبشكل خاص من الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت في السوق الخليجية مجالاً مزدوجاً لتجارتها الخارجية: من ناحية قوة استهلاكية للسلع الأمريكية الوافدة إلى الخليج وبأسعار قياسية، ومن ناحية ثانية أن القسم الأعظم من تجارة دول الخليج الخارجية يعتمد على إعادة تصدير السلع الأمريكية إلى الأسواق العربية وأسواق البلدان النامية.

إنَّ الأقطار العربية النفطية موثقة بشبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية التي تربطها برأسمالية المركز الأمريكي ـ الأوروبي، وقد وصل الأمر بالتجارة العربية لدرجة أصبح معها ثلاثة أرباع هذه التجارة صادراً وارداً تجري مع مجموعة الدول الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل أن هذه المجموعة تستهلك ٨٤٪ من إنتاج النفط، وبها تتراكم فوائضه، إلاَّ أن أثمان الاستهلاك التي تدفعها الدول الغربية تعود إليها ثمناً لما تشتريه الدول المصدرة للنفط من سلع وخدمات، وكذلك على شكل قروض بفوائد عالية للأقطار

---

(١) محمد السيد سعيد، «الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف» في: مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، نيسان، ٢٠٠٧، ص٧٣.

ذات العجز مثل الدول العربية غير النفطية وغيرها من الدول النامية[1].

إنَّ محصلة الحقبة النفطية سلبية إلى درجة كبيرة بالنسبة إلى الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أنها سمحت بارتفاع عام، ولكن غير متساوٍ، لمستويات الاستهلاك والرفاه. إن اقتصاديات دول المنطقة هشَّة للغاية، ولا تسمح البنى الصناعية، بخلق فرص عمل كافية لتلبية متطلبات النمو الديمغرافي، أو بتصدير ما يكفي لسدِّ العجز في المواد الغذائية، وقد بقيت معظم اقتصاديات الدول العربية منغلقة في اقتصاد ريعي ذي إنتاجية منخفضة فمستوى أسعار النفط هو الذي يحدِّد معدلات النمو، إلى جانب العوامل المناخية بالنسبة إلى البلدان التي ماتزال معتمدة بشكل هام على الزراعة والتي تفتقر إلى مصادر مياه الأنهر أو المياه الجوفية[2].

---

(١) د. جورج قرم، تاريخ الشرق الأوسط من الأزمنة القديمة إلى اليوم، شركة المطبوعات، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٤٧.

ثالثاً: الدور الاستراتيجي للنفط في الوطن العربي

يُعدّ النفط من أكثر الثروات الطبيعية قيمة في العالم، كما يشكل شريان الحياة لإقتصاديات العديد من الدول المصدّرة له، ومنذ اكتشاف النفط واستخدامه بوصفه طاقة محركة يعتمد عليها، تحولت تلك الصنعة إلى استثمارات تجارية منذ قرابة ما يزيد على النصف قرن، حيث يوفر النفط إجمالاً قرابة نصف الطاقة المستهلكة في عالم اليوم، إلى جانب مصادر الطاقة الأخرى.

وتشير دراسات وكالة الطاقة الدولية إلى أن النفط سيحافظ على احتكار النصيب الأكبر بين مصادر الطاقة الأساسية لعقود قادمة، كما تتوقع الدراسة كذلك ارتفاع الاستهلاك العالمي من النفط خلال العقدين الجاري والمستقبل. لذلك يُعدّ النفط السلعة الاستراتيجية البالغة الأهمية، وهو سلعة تهتم لها ولظروفها ولتقلبات أسعارها كل دول العالم بلا استثناء، الغنية والفقيرة منها على السواء(١).

---

(١) د. عبد العزيز بن محمد الشيخ، الاستراتيجية السعودية، دراسة في المتغيرات العالمية بعد احتلال العراق، جوانا للنشر، بيروت، ٢٠١١، ص ٤٨٤.

إن كميات النفط العربية الكبيرة تؤهل الدول العربية كي تؤدي دوراً سياسياً واقتصادياً على الصعيد العالمي، فهي الأكثر نفوذاً بين دول الأوبك والأكثر احتياطاً نفطياً على الصعيد العالمي والأكثر إمداداً للسوق النفطية العالمية. ومصادر الإنتاج في العالم بحاجة ماسة للنفط العربي الذي أصبح سلاحاً فعالاً إذا ما أحسن استخدامه في تبديل الوزارات والتأثير على الناخبين في البرلمانات وانتخابات الرئاسة في الكثير من الدول الأوربية.

ويتميز النفط العربي بمميزات بارزة عدة، أهمها سهولة العثور عليه، وقلّة تكاليف تطويره وإنتاجه، ووفرة إنتاج آباره، وموقعه الاستراتيجي بالنسبة إلى البلدان المستهلكة، لا سيّما قربه النسبي من مركز استيراد واستهلاك رئيسي له، هو منطقة أوربا الغربية.

وحيث إن الاحتياطي العالمي من النفط في نهاية عام ٢٠٠٦، بحسب إحصاءات منظمة الأقطار المصدرة للنفط، بلغ ١٢٠٨,٢ مليار برميل، فإن نسبة الاحتياطي النفطي العربي إلى الاحتياطي العالمي تقدر بحوالي ٥٥,٥ بالمئة.

وحيث تقدّر منظمة أوبك الاحتياطي العالمي الثابت من الغاز الطبيعي لعام ٢٠٠٦ بحوالي ١٨٠,٨٩٩ مليار متر مكعب، فإن نسبة الاحتياطي العربي من الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي تصل إلى حوالي ٣٠ بالمئة تقريباً.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن النفط العربي بحكم احتياطاته الضخمة، وإنتاجه الحالي والمستقبلي، وحجم صادراته المتوقعة، سوف يبقى يؤدّي دوراً هاماً في ميدان توفير الطاقة في العالم[١].

يتركز احتياط البترول في مناطق الخليج العربي، وخليج السويس والصحراء في مصر، ومنطقة شمال أفريقيا. وتعد السعودية دولة الاحتياط البترولي الأولى في العالم. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن المنطقة العربية تحتوي وحدها على نحو نصف الاحتياط العالمي من البترول مع ما يعني ذلك من أهمية اقتصادية واستراتيجية متزايدة لهذه المنطقة[٢].

وبحسب التقديرات فإن أراضي منطقة الخليج العربي تشتمل على احتياطات نفطية ضخمة ومؤكدة، سهلة الاكتشاف ومنخفضة التكاليف مقارنة بأية منطقة أخرى في العالم، حيث تحتل السعودية، أكبر منتج ومصدِّر للنفط في العالم، المركز الأول من حيث الاحتياطات بواقع ٢٥,٥٪ تليها العراق بواقع

---

(١) د. عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٥٢، ٥٦، ١٠٠.

(٢) د. عدنان السيد حسين، الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٤٩.

١١٪، ثم دولة الإمارات بواقع ٩,٤٪، ثم الكويت بواقع ٣,٩٪[١].

إلى ذلك، تعدُّ السعودية من أكبر دول العالم في احتياطي النفط وإنتاجه أيضاً، فهي تملك أكثر من ربع الاحتياطي العالمي وأكثر من أربعة أضعاف احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك تعد السعودية من أكبر منتجي النفط على مستوى دول (الأوبك)، أو على مستوى العالم إذ تصدّر حوالي ٢٠٪ من الإنتاج العالمي.

(١) مجموعة باحثين، رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الأمريكي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٠٩.

الفصل الثاني

الأنظمة السياسية في الوطن العربي

تنقسم الدول العربية في انتهاجها لأنظمة الحكم المتبعة لديها إلى قسمين، هما النظام الجمهوري، والنظام الوراثي. وسنعرض هنا أبرز السمات العامة فيهما:

أولاً: النظام الجمهوري: تعريفه، أبرز مميزاته

أ ـ **تعريفه**: وهو النظام السياسي الذي تكون فيه السلطة شيئاً عاماً (chose publique)؛ الأمر الذي يعني أن الذين يقبضون على السلطة يمارسونها ليس بمقتضى حق خاص (حق إلهي، وراثة)، وإنما بمقتضى وكالة يخولها لهم الجسم الاجتماعي.

والحكومة الجمهورية Republican Government، وهي التي يتولى فيها رئيس الدولة عن طريق الانتخاب، ولمدة زمنية محددة مسبقاً.

يتولى رئيس الجمهورية منصبه بالانتخاب، على أساس المساواة التامة بين المواطنين الذين تتوافر بحقهم الشروط المنصوص عليها في الدستور ولمدة محدَّدة دستورياً.

وتنصّ الدساتير عادة على تنظيم آلية انتخاب رئيس الجمهورية، من حيث الشروط الواجب توافرها فيه، وتجديد انتخابه وعدد المرات التي يجوز فيها ذلك، وطريقة انتخابه

والتي تنحصر في ثلاثة: إما عن طريق البرلمان، أو بواسطة الشعب، أو باشتراك البرلمان والشعب معاً في هذا الاختيار.

وتقرر الدساتير عادةً مسؤولية رئيس الدولة من الناحيتين السياسية والجنائية، فيما يتعلق بالمسؤولية السياسية، هناك دساتير تقرر مسؤولية رئيس الجمهورية سياسياً، وتتيح عزله من منصبه قبل انتهاء مدَّة رئاسته، أما المسؤولية الجنائية، فتقرر بعض الدساتير مسؤولية عما يرتكبه من جرائم عادية مثل بقية أفراد الشعب، كما يُسأل جنائياً عن جانب من الأعمال المتصلة بوظيفته إذا ما شكلت جرائم، مثل جريمة الجناية العظمى وذلك وفقاً لشروط معينة[1].

بالنسبة لمسؤولية رئيس الدولة في النظام الجمهوري؛ فتتمثل بالنقاط التالية:

١ ـ بالنسبة للمسؤولية السياسية، فرئيس الجمهورية غير مسؤول عما يبدر منه من أقوال أو أفعال متصلة بشؤون الحكم؛ وذلك بسبب أن رئيس الدولة في النظام البرلماني لا يتولى السلطة بنفسه، فهو لا يعمل منفرداً، وتوقيعاته على الأوراق الرسمية يجب أن تصاحبها توقيعات الوزراء المختصين؛ حتى تنسب هذه الأعمال إليهم، أي إلى

(١) د. عصام الدبس، النظم السياسية، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٠، ص ١٤٩.

الوزراء، ويتحملون بالتالي مسؤوليتها. بل إنه في تنقلاته وأحاديثه ورحلاته، يجب أن يكون رئيس الدولة مصحوباً بالوزير المختص؛ حتى ينسب إليه ما يقوم به الرئيس من أفعال، أو ما يجريه من أحاديث ومقابلات، وبالتالي يتحمل الوزير مسؤولية ذلك.

٢ ـ بالنسبة للمسؤولية الجنائية، المقرر أن رئيس الجمهورية يُسأل، كغيره من الأفراد، عن الأفعال المجرَّمة بنص في قانون العقوبات، إضافة إلى ذلك، يُسأل رئيس الجمهورية جنائياً عن الجرائم التي يرتكبها أثناء مباشرته لوظيفته، كما هو الحال في جريمة الخيانة العظمى[١].

ب ـ من تطبيقات النظام الجمهوري في الوطن العربي.

سنعرض هنا، لمحة موجزة عن بعض النظم الجمهورية العربية، وأبرز المشكلات القائمة فيها على مستوى إدارة الدولة والحكم:

١ـ لبنان:

تعبّر الديمقراطية التوافقية عن نفسها على مستوى المؤسسات الدستورية بالمشاركة الطوائفية في السلطة.

---

(١) د. حسين عثمان، النظم السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٩٢.

فالدستور نص في المادة ٢٤ على توزيع المقاعد النيابية على الطوائف الدينية في إطار المناصفة، كما أن المادة ٩٥ نصَّت على تمثيل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الحكومة. وقد قضى العرف بتوزيع الرئاسات الثلاث، رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب ورئاسة الحكومة، على الطوائف المارونية والشيعية والسنية.

إنَّ مبدأ المشاركة الطوائفية في السلطة فرضته تركيبة المجتمع اللبناني التعددي، وبروز الطوائف بوصفها كيانات سياسية فيه، وقوة الانتماء لهذه الكيانات، وتحكم العصبيات في سلوك معظم اللبنانيين. فتوزيع الرئاسات الثلاث على الطوائف وكذلك المقاعد النيابية والحقائب الوزارية، جاء من أجل إفساح المجال أمام جميع اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم للمشاركة في السلطة، ومنع هيمنة طائفة أو أكثر على مقدرات الحكم، وتحقيق توازن سياسي وطوائفي ترتكز عليه العملية السياسية، وتحقيق المصلحة العامة، وترسيخ الوحدة الوطنية.

وثمة اختلاف بين المشاركة الطوائفية والطائفية، فالمشاركة تعني توزيع السلطة والمشاركة باتخاذ القرار في مجتمع تعددي، بغية تحقيق التضامن الوطني، ومنع الهيمنة والحيلولة دون التهميش، وتوفير الاستقرار وتحقيق المصلحة العليا للمجتمع، التي هي شرط ضروري لتحقيق مصالح

المواطنين كأفراد، والطوائف كجماعات، بينما الطائفية هي عصبية تستبد بسلوك الفرد وتصرُّفاته وعلاقته بالآخر، وهي مصدر توتر وعدم استقرار في المجتمع التعددي، وعامل مفكك لوحدته[1].

وقد عرَّف الأستاذ جوزف مغيزل الطائفية في لبنان بقوله: «إنها نظام سياسي، على أساسه يقوم التمثيل اللبناني، وتؤلف الحكومات، وتوزع القوى الأساسية.

ونظام إداري، على أساسه تسند وظائف الإدارة، وحالة نفسية، قوامها شعور اللبناني، إنه ابن طائفته قبل أن يكون لبنانياً، وشعوره بالتضامن مع أبناء طائفته والتباعد عن باقي مواطنيه»[2].

ومع الدستور اللبناني، صارت الطائفية قاعدة سياسية يرتكز عليها الحكم وإن بصورة مؤقتة كما حدَّدته المادة ٩٥ منه، فالدستور أبقى مرحلياً على مبدأ طائفية الوظيفة، بوصفها دعامة لإحلال التوازن بين الطوائف، ريثما تتوافر الثقة

(١) د. عصام سليمان، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣٠٣.

(٢) انظر: د. بيان نويهض، تطور النظام الدستوري والسياسي اللبناني، بيروت، ١٩٩٦، ص ٤٤١.

والأمان عند الأقليات الدينية التي يتألف منها المجتمع اللبناني.

كذلك عملت بعض القوانين والأعراف على إقرار مبدأ الطائفية السياسية، فقانون الانتخاب وزع المقاعد بنسب معينة بين المذاهب، تطبيقاً للنظام الطائفي والتوازن المذهبي.

وفيما يخص حقوق العائلة تحديداً، وفي بلد يتميز بتعدد طوائفه ومذاهبه، فقد ترك المشترع لكل مذهب أن ينظم ذلك حسب تقاليده وأحكامه الخاصة به، وبالتالي فإنها متروكة للمحاكم الشرعية والمذهبية عند المسلمين، وللمحاكم الروحية عند غير المسلمين.

وتقسم المحاكم الشرعية الإسلامية إلى فئتين: المحاكم السنية والمحاكم الجعفرية. أما الطائفة الدرزية فلها أيضاً محاكمها المذهبية الخاصة بها. ويوجد في لبنان محاكم روحية مستقلة يخضع لها المواطنون من غير المسلمين والتابعون لإحدى عشرة طائفة مسيحية ولطائفة إسرائيلية. وقد حددت القواعد الخاصة بكل طائفة كيفية تأليف المحكمة التابعة لها وأصول المحاكمات لديها[1].

---

(١) د. هناء عبد الحي، النظام السياسي والدستوري في لبنان، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ١٩٩٤، ص ٣٠٦.

٢ـ العراق:

نصَّ الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على أن «جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق». وقد تألفت السلطة التنفيذية من رئيس الدولة والوزارة، وتركزت الصلاحيات الفعلية بيد الوزارة، وقامت العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية على التعاون والرقابة.

٣ـ الجزائر:

تبنى الدستور الجزائري لعام ١٩٩٦ أسلوباً خاصاً في الحكم يقوم على تركيز غالبية الصلاحيات الهامة بيد رئيس الدولة، حيث تقوم سلطاته بالتحكم بالسلطتين التشريعية والتنفيذية عبر صلاحيته في إقالة الحكومة، وحلّ المجلس الشعبي الوطني. وقد تعززت هيمنة رئيس الدولة بعد التعديل الدستوري على المادة٧٤ في عام ٢٠٠٩، والذي أجاز انتخاب رئيس الدولة لعدد غير محدَّد من الولايات. إضافة إلى كونه القائد الأعلى للجيش، ويرأس مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للقضاء، والمجلس الأعلى للأمن (حسب المواد ٧٧، ١٥٤، ١٧٣).

ثانياً: الحكم الملكي: تعريفه، أبرز خصائصه، تطبيقاته العربية

أ ـ تعريف النظام الملكي:

الحكومة الملكية Royal Govenment وهي التي يتولى فيها رئيس الدولة السلطة عن طريق الوراثة. وتكون مدة الرئاسة في هذه الأنظمة غير محدَّدة.

يتولى الرئيس سلطاته بالوراثة بالكيفية التي يحدِّدها دستور الدولة، والشروط التي يجب توافرها فيه لتقلد مهامه، وفي ظلِّ الحكم الملكي ليس هناك أي دور للشعب في تحديد هوية الملك لدى تولي مهامه، وإنما الدستور فقط هو الذي يتولى تحديد ذلك.

وتقرر الدساتير بشكل عام، انعدام المسؤولية السياسية والجنائية لرئيس الدولة بالمسمّى الذي يطلق عليه (امبراطور، ملك، قيصر، أمير، سلطان..)، حيث تنص في العادة هذه الدساتير على أن ذات الملَك أو الامبراطور لا تمسّ، وهذا يعني عدم مسؤوليته عن أعماله وتصرفاته، حتى لو كانت

جرائم جنائية. ومن الناحية السياسية، فإن رئيس الدولة غير مسؤول سياسياً، والمسؤولية تقع على عاتق الوزارة والوزراء.

مسؤولية الملك:

إنَّ الملك غير مسؤول، وعدم المسؤولية هذه لها طابع الإطلاق. فهو، **أولاً**: لا يسأل جنائياً عن أعماله وتصرّفاته حتى ولو كانت هذه الأعمال والتصرفات جرائم تقع طائلة قانون العقوبات، دونما اعتبار إذا ما كانت هذه الجرائم متعلقة بوظيفته كالخيانة العظمى، أو شكلت جرائم عادية لا علاقة لها بهذه الوظيفة.

ويفسر الفقه مبدأ عدم مسؤولية الملك ـ في هذا الصدد ـ بأن خضوعه لمحاكم بلاده في المسائل الجنائية لا يتفق وطبيعة مركزه السامي.

كما أن الملك، **ثانياً**، غير مسؤول سياسياً عن كل ما يصدر عنه من تصرفات متصلة بشؤون الحكم، والمسؤولية السياسية تتحملها في هذه الحالة الوزارة، يستوي في ذلك أن تكون مسؤولية تضامنية تتحملها هيئة الوزارة بجميع أعضائها، أو مسؤولية فردية تقع على عاتق كل وزير على حدة، إضافة إلى ذلك، يلاحظ أن أوامر الملك، كتابية كانت أم شفهية، لا تعفي الوزراء من المسؤولية[١].

---

(١) د. حسين عثمان، النظم السياسية، م.س، ص ٢٩٠.

إلى ذلك يستلم الملوك سلطاتهم وفق قوانين العرش، أو عادات وتقاليد معروفة، وعادة تكون الوراثة من الأب إلى الإبن الأكبر سناً، أو تكون ضمن أبناء ملك محدد، أو ضمن أسرة مالكة معينة، وفي جميع الحالات فإن الملك يحكم بصورة فردية، وقوله هو الفصل في حكمه.

للنظام الوراثي عدد من المزايا أهمها أنه يستبعد مشكلة احتمال حدوث فراغ في السلطة أو على الأقل يحدّ من خطورتها، فهو من النظم القليلة التي تضمن تقديم خلف للسلطة تلقائياً بمجرد رحيل شاغلها من دون أدنى شعور بوجود فراغ فيها. ثم إن هذا النظام حين يخضع للتنظيم بصورة معقولة بحيث يسمح بقدر من التنافس فهو سيضمن قدوم شخص مناسب إلى العرش، ومن ثم يؤمّن عملية انتقال السلطة، بمعنى انتفاء العنف من ناحية، وخلق توقع عام ومسبق حول تعاقب الحكام من ناحية أخرى[1].

وهناك من انتقد النظام الملكي، لأنه يقوم في أصوله الأولية حسب رأيهم، على إنكار سيادة الشعوب، ويقوم في صورته المنطقية على أن فرداً اختارته الصدفة عن طريق مولده هو صالح لأن يرث رئاسة الدولة طوال حياته، وإن هذه

---

(١) د. صلاح زرنوقة، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٥٠٥.

الصلاحية تمتد ـ بالصدفة أيضاً وعن طريق المولد ـ إلى عقبه من بعده طبقة بعد طبقة، وجيلاً بعد جيل.

وإضافة إلى ذلك، إن هناك مجافاة وتعارضاً بين النظام الملكي والحكم الديمقراطي، فالملكية الوراثية، تحمل صاحبها على تقوية نفوذه يوماً بعد يوم، ولو على حساب النصوص الدستورية، والملوك يتجهون أول ما يتجهون إلى دعم سلطانهم وتحقيق مصالحهم الخاصة ومصالح أسرتهم، وبذلك يفقد الحكم أهم مميزاته وأساس وجوده، وهو أن يكون من الشعب ولصالحه.

ويؤكد أصحاب هذا التوجه، أنَّ التاريخ أثبت أن الملوك وأولياء العهود يربون تربية خاصة تتجه أساساً إلى تعليمهم كيف يحتفظون بالتاج بجميع الوسائل، ويلقنون هذه الدروس داخل قصورهم تحيط بهم أسباب العزة والسلطان، فلا يستشعرون بحق الشعب في توليهم، ولا بسلطة في محاسبتهم ومن ثم يتملكهم شعور الاستعلاء على الشعب[1].

ب ـ دول الخليج العربية: ابرز خصائصها، وعوامل استمرار أنظمتها الوراثية

إن الأسر الحاكمة في الخليج ومن خلال الأرضية التاريخية التي حصلت على الدعم السياسي والعسكري لاحقاً

---

(١) د. حسين عثمان، النظم السياسية،م.س، ص ٤١٠.

من القوى الأجنبية قد جعلها القبيلة المهيمنة في تلك المنطقة، واعتبرت أن لها امتيازات يتوارثها الأبناء عن الآباء.

وعلى الرغم من أن هذه الأسر الحاكمة قد استولت على السلطة قبل اكتشاف النفط، إلا أنها كانت تتصرف على أنها الفئة المدعومة من القوى الأجنبية وتتمتع بموقع ممتاز في الخارطة الاجتماعية. ومع تزايد الثروة النفطية تزايدت هيمنة الأسر الحاكمة، حيث لم تكتف بالسيطرة على العائدات المالية بل امتدت سيطرتها على الأراضي والعقارات وثروات البلاد.

ويمكن ملاحظة سيطرة الأسر الحاكمة على مفاصل الدولة، بل وعلى مواقع كثيرة في الجهاز التنفيذي أو المناطق، وبات متعارفاً عليه أن هناك وزارات سيادة لا يمكن لأي مواطن أن يكون مسؤولاً عنها كرئاسة الوزراء أو الخارجية أو الداخلية أو الدفاع أو الأمن. بل إن الأسر الحاكمة قد تمدد نفوذها بحيث استولى أفرادها على الكثير من الوزارات الأخرى التي يمكن من خلالها الحصول على المزيد من الثروة والنفوذ[١].

(١) عبد الرحمن النعيمي، مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني، ورقة عمل مقدمة للقاء الخامس والعشرين لمنتدى التنمية، موقع WWW.aljazeera.net

إذاً تتولى الحكم أنظمة وراثية في دول الخليج العربي، حيث إن لديها هياكل اقتصادية وديمغرافية واجتماعية متماثلة نسبياً، وإن أوجه الشبه الاجتماعية والسياسية فيما بينها واضحة جلية.

وقد فُسِّر استقرار الأنظمة الخليجية بطرائق مختلفة، وبوجه خصاص بتأثير الثقافة السياسية والهياكل الاجتماعية الموروثة، أوتأثير عوائد النفط والدولة الريعية، أو بالدور البريطاني، ولاحقاً الأمريكي، المباشر وغير المباشر، في تأمين الوضع الراهن الإقليمي، أو أخيراً، بقدرة الأسر الحاكمة الواسعة على التغلغل في هياكل الدولة وتأمين الولاء[١].

وقد حالت الدرع الوقائية التي وفرتها بريطانيا، ولاحقاً الولايات المتحدة، دون أن تهدّد النزاعات العائلية، بما فيها تلك التي خلفت نتائج دموية، بقاء أي من أنظمتها، أو أن يكون لها تأثيرات دائمة لاستقرار المنطقة. وربما كانت الرعاية الخارجية، الاستعمارية وبعد الاستقلال، أهم العوامل التي أثرت في استقرار هذه الأنظمة وديمومتها[٢].

---

(١) عبد الهادي خلف وآخرون، الإصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧، ص ١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٦.

ولعلَّ أبرز عوامل بقائها واستمرارها يتمثل في الثقافة السياسية، وبه شقان كلاهما محافظ برغم تباينهما، فهناك الشق التقليدي الذي يكاد يؤمن بأن شؤون الحكم متروكة لأهله، ويقصدون بذلك ليس فقط الحق التاريخي للأسر الملكية في حكم البلاد، وإنما أيضاً جدارة هؤلاء بإدارة الشأن العام. وهناك الشق الديني المحافظ، والذي يتحالف أنصاره مع مؤسسة الحكم، ويرى أن الخروج على الحاكم يعدّ من قبيل الفتنة وشق عصا الجماعة وانتهاك واجب الطاعة.

ومن بين هذه العوامل غياب القوى السياسية المنظمة وعدم اعتياد شعوب هذه الدول على التظاهر، فالاحتجاج لم يكن أبداً من سنن هذه الشعوب ولا كان ديدنها في مواجهة حكامها. يزاد على ذلك مقاومة النخبة للتغيير، وطبيعة الدولة الخليجية التي جعلت القوات المسلحة خارج معادلة السياسة، وجعلت القبيلة في صميمها، وأقامت أنساقاً من التعاضدية على نحو تراتبي يجعل عدد المستفيدين من بقاء الأوضاع كبيراً، ويوثق عرى روابطهم بدوائر الحكم، فضلاً عن تغلغلهم في أغلب الأوساط والقبائل[١].

---

(١) د. صلاح زرنوقة، «فرص التغيير السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي». في: مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، العدد ٥، نيسان ٢٠١٣، ص ٤٩.

إنَّ الولاء السياسي لم يكن ليحدث بذات المستوى في الدولة العربية، وتحديداً في دول الخليج، لولا دولة الرفاهية التي أوجدها النفط وساعد في ديمومتها، ولذا فهناك علاقة طردية بين المداخيل النفطية والإنفتاح السياسي: فكلما انخفضت العائدات النفطية شرعت الأنظمة في إجراءات للإصلاح السياسي، وكلما ارتفعت هذه العائدات تراجعت المبادرات الإصلاحية، وهذا يوضّح كم هي الأنظمة العربية بحاجة إلى ارتفاع عائدات النفط لتغطية عجزها، وكسب ولاءات الجماهير وتعظيمها، ومواجهة أي مساعٍ تهدف إلى إصلاحات حقيقية في بلدانها[1].

إضافة إلى ما سبق، هناك ما يجدر ذكره في مجال العنف السياسي، فإن دول الخليج العربية انخفضت فيها مستويات العنف.

لذلك، فإن هناك جملة من أسباب انخفاض العنف السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، لعل منها:

- العائدات المالية الكبيرة الناجمة عن تسويق النفط، حيث مكّنت حكومات هذه الدول من تبني برامج طموحة للتنمية، ويُلاحظ، في هذا الصدد، أن حدَّة التفاوت في

---

(١) إبتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٥٧.

توزيع الدخول في البلدان العربية أقل ما تكون في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث مكّنت الثروات النفطية حكومات هذه الدول من ضمان حد أدنى من اليسر الاقتصادي لأغلب المواطنين، لذلك، فإن معظم مواطني هذه البلدان قد أصبحوا بمثابة طبقة مميزة، تتمتع بدخول عالية مما تحصله من المرتبات والأرباح والإيجارات والعائدات الاستثمارية في الخارج.

ـ طبيعة الثقافة السياسية السائدة في هذه الدول التي يغلب عليها الطابع التقليدي، فلا تزال القبيلة هي محور الحياة السياسية والاجتماعية، ولا يزال الولاء للقبيلة أو العائلة أحد المحددات الهامة للسلوك السياسي للفرد.

ـ ضعف قوى المعارضة في هذه الدول وتشتتها، وغياب آليات للتنسيق والتعاون بينها وانخراط العديد من العناصر الوطنية المثقفة، التي يمكن أن تشكل مفاصل للقوى المعارضة، في حياة الترف والدعة، واستقطابها من قبل المؤسسات الرسمية.

ـ اتجاه النظم الحاكمة في هذه الدول إلى تطوير أجهزة القمع والاستخبارات، والعمل على شغل المراكز الحساسة

---

(١) د. حسنين إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٠٠.

في هذه الأجهزة بواسطة أشخاص ينتمون إلى العائلات الحاكمة، وذلك لضمان ولائهم[1].

ويرى بعضهم أن العائلات الحاكمة في الخليج تحكم عن طريق مجموعات تضامنية غير رسمية والتلاعب بالقوى الاجتماعية المحلية. وبما أن هذه المجموعات التضامنية غير معترف بها رسمياً، فإنه لا توجد هيئة رسمية تمثلها. ومع ذلك، فإنها حاضرة في مختلف مؤسسات الدولة: الحكومة، والمجالس البلدية والمحلية الأخرى، وفي الجيش والشرطة. وهي تشترك في خاصيتين اثنتين: **أولاً**، لا يمكن أن تحافظ أي مجموعة تضامنية أو قاسم مشترك اجتماعي على البقاء من الناحية السياسية، وتتمكن من حماية رفاه أعضائها من دون موافقة راعٍ قوي في النواة الحاكمة أو حتى دعمه الفاعل؛ ثانياً، لا تمثل المجموعات التضامنية منابر سياسية، فعضوية المجموعة التضامنية لا تمنح أي صورة من صور الحق في السلطة السياسية، بعبارة أخرى، ليس على الأسر الحاكمة معاملة أي مجموعة تضامنية كشريك سياسي[2].

---

(1) Khaldoun AL- Nakeeb, Society and State in the Gulf and Arab Penisula: a Different Perspective (London: Routledge and center For Arab Unity studies, 1990).

ثالثاً: دراسة في أنظمة الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي

سنعرض في هذه الفقرة، لمحة موجزة عن أنظمة الحكم في دول الخليج العربية الوراثية:

أ ـ الإمارات العربية المتحدة:

ورد في مقدمة دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر عام ١٩٧١ على أن دولة الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية تجسيداً لإرادة حكام الإمارات بقيام دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة تمارس سيادتها على كل أقاليم الإمارات ممثلة لشعب الإمارات بأكمله.

ومع ميلاد هذه الدولة الاتحادية بشخصيتها الدولية المستقلة، نظم الدستور صلاحيات الهيئات الاتحادية وترك ما عداها من صلاحيات للإمارات الأعضاء في الاتحاد، حيث إن هذه الإمارات بانضمامها للاتحاد تجردت من شخصيتها الدولية، وذابت في الشخصية الجديدة للدولة الاتحادية.

وتتجسَّد مظاهر الوحدة بين إمارات الدولة في المجال الداخلي بما يلي:

١ ـ **وجود دستور اتحادي،** تؤكد المادة ١٥١ من الدستور الاتحادي على سيادة هذا الدستور على دساتير الإمارات الأعضاء في الاتحاد إضافة إلى أولوية القوانين الاتحادية التي تصدر وفقاً لأحكام هذا الدستور على التشريعات والقرارات الصادرة عن السلطات المحلية في كل إمارة.

٢ ـ **وجود سلطة تشريعية اتحادية:** تمارس وظيفتها في التشريع على مستوى الدولة الاتحادية، تتكون من رئيس الاتحاد ونائبه، والمجلس الأعلى للاتحاد والمجلس الوطني الاتحادي، حيث ان عملية التشريع تمر بسلسلة إجراءات تتقاسمها الهيئات الدستورية الاتحادية العليا، بموجب صلاحيت محددة في الدستور.

٣ ـ **وجود سلطة تنفيذية اتحادية:** تمارس السلطة التنفيذية الاتحادية اختصاصاتها في جميع الإمارات وذلك بمتابعة تنفيذ السياسة العامة لدولة الاتحاد من خلال تنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية وادارة المرافق العامة الاتحادية من خلال موظفيها وأجهزتها المختلفة.

ومما يترتب على استقلال الإمارات وتمتعها بسيادتها

الداخلية احتفاظ كل منها بنظامها السياسي، ودستورها وسلطات التشريع والتنفيذ والقضاء فيها، وكما يلي:

أولاً: في مجال التشريع، تستقل الإمارات الأعضاء بالتشريع في كل شؤونها الداخلية شرط عدم مخالفتها لأحكام الدستور.

ثانياً: في مجال التنفيذ، تستطيع الإمارات الأعضاء تنفيذ القوانين الاتحادية الصادرة في المسائل المحلية بواسطة أجهزتها التنفيذية المحلية المختصة.

ثالثاً: أما في مجال القضاء، فقد ذهبت المادة ١٠٤ من الدستور على أن تتولى الهيئات القضائية المحلية في كل إمارة جميع المسائل القضائية التي يعهد بها للقضاء الاتحادي بمقتضى أحكام هذا الدستور.

وإضافة إلى ما سبق من مظاهر استقلال الإمارات الأعضاء في إدارة شؤونها الداخلية، فقد نصَّ الدستور على بعض المظاهر الأخلى التي تؤكد استقلال الإمارات الأعضاء، منها مثلاً:

١ ـ تحتفظ كل إمارة بعلمها الخاص، لاستخدامه داخل اقليمها.

٢ ـ تؤكد المادة ٣ من الدستور على اعتبار الثروات

والموارد الطبيعية في كل إمارة، مملوكة ملكية عامة لتلك الإمارة.

٣ ـ يحق للإمارات الأعضاء وفقاً للمادة ١٤٢ من الدستور إنشاء قوات مسلحة محلية، قابلة ومجهزة لأن يضمها الجهاز الدفاعي للاتحاد عند الاقتضاء وذلك للدفاع ضد أي عدوان خارجي(١).

نصّ الدستور الإماراتي (١٩٧١) على الفصل بين السلطات، كما أنه يفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية للاتحاد وتلك التي تدخل في نطاق الولاية القانونية لكل إمارة. وقد حفظت بعض السلطات للحكومة المركزية بصورة صريحة، بما في ذلك السياسة الخارجية والدفاع والأمن والهجرة والاتصالات، في حين تمارس الإمارات كلاً على حدة ما تبقى من السلطات.

ومن جانب آخر، يوصف النظام السياسي في الإمارات العربية المتحدة بأنه ديمقراطية مباشرة من دون حق انتخاب، فالأحزاب السياسية ممنوعة في الإمارات. وبدلاً من ذلك، يستمد الحكام سلطتهم وشرعيتهم من عائلاتهم الحاكمة

---

(١) د. غازي كرم، النظم السياسية والقانون الدستوري دراسة مقارنة للنظام الدستوري في دولة الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الجامعة، الشارقة، ٢٠٠٩، ص ٣٢٥.

ومواقعهم في قبائلهم. لكن تماشياً مع التراث وللمحافظة على سلطتهم، فإنهم بحاجة إلى الإبقاء على ولاء شعبهم وتأييده. وقد تم تحقيق ذلك بالالتزام بمبدأ حرية وصول الشعب إلى الحاكم وقيام الأخير بعقد مجالس متكررة ومفتوحة يستطيع فيها أبناء القبائل التعبير عن رأيهم[١].

وهناك من يبدي بعض التحفظات على طريقة عمل النظام السياسي في الإمارات وما ينتج عنه أحياناً من مظاهر الفساد، وبرأيه، فإن السبب الذي تتفرع منه جميع صور الفساد في دولة الإمارات العربية المتحدة وبقية دول الخليج هي المواطنة المنقوصة. والمقصود بالمواطنة المنقوصة العلاقة التي تربط ما بين الحكومة وبين بقية أبناء المجتمع، والتي لا تتصف بالشراكة بل بالتبعية. فالمواطنة شراكة، والشراكة تحمل في طياتها الحق في صنع القرار، والاعتراض والتصويت والمساءلة وتغيير القيادات وغيرها من الحقوق التي تُعطى للشركاء عادة.

أما العلاقة التي تربط حكومة الإمارات بشعبها، فهي تجعل المواطن أقرب إلى مواطن من الدرجة الثانية، فهو كالموظف الذي يستلم أجراً وبعض الامتيازات، ولكنه لا يقرر السياسات العامة لهذه الشركة. هذه العلاقة غير

---

(١) عبد الهادي خلف، الإصلاح الدستوري، م. س، ص ٧٦.

المتكافئة أو الشراكة المنقوصة بين الحكومة وشعبها، انعكست بدورها على كيفية استخدام الحكومة لسلطاتها ولثروات المجتمع بأكمله[1].

ب ـ دولة قطر:

يحدّد دستور قطر لعام ٢٠٠٣ أن نظام الحكم يستند إلى الفصل بين السلطات. ويتولى الأمير ومجلس الوزراء السلطة التنفيذية. ويتولى مجلس الشورى السلطة التشريعية، وتمارس المحاكم باسم الأمير السلطة القضائية بصورة مستقلة.

يتكون مجلس الشورى من ٤٥ عضواً، يتم انتخاب ٣٠ منهم بالاقتراع العام السري المباشر. ويعين الأمير بقية الأعضاء. ولكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين إلى اللجنة المختصة في المجلس. وعندما يقر مجلس الشورى مشروع قانون ما، يُرسل إلى الأمير لنيل التصديق عليه، وله أن يردّه لإعادة دراسته. وبعد إعادة مشروع القانون إلى المجلس، يمكن إقراره بأغلبية الثلثين. وفي هذه الحالة، يصدره الأمير، لكن يجوز له أن يعلق سريانه عند الضرورة القصوى.

---

(١) د. يوسف خليفة اليوسف، «دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة». في: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٨٠.

إن الدستور القطري يقيد حق الناس في التجمع، ولا يسمح بعمل الأحزاب السياسية. والأمير يعين الحكومة ويشرف على جدول أعمالها، ولديه القدرة على وقف أي تشريع، ويستطيع تنفيذ القوانين بمرسوم، ويستطيع حل البرلمان متى يشاء. ولا يصبح التشريع قانوناً إلا بالحصول على أغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشورى وتصديق الأمير. لكن يجب أن يُفهم ذلك في إطار البلد. فالمجتمع القطري خالٍ من الانقسامات الطائفية والعرقية وحتى السياسية المهمة(١).

ج ـ سلطنة عُمان:

يتعامل الباب الأول من النظام الأساسي لسلطنة عمان، الذي أُعلن في السادس من نوفمبر عام ١٩٩٦، بواسطة المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ مع نظام الحكم الذي يوصف بأنه «سلطاني وراثي.. يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة (المادتان ٥ و٩). ونظمت مبادىء وراثة العرش وإجراءاتها بصورة رسمية في المواد ٥و٦و٧. ولا يحقّ إلاّ لمسلم ذكر من ذرية سيد تركي بن سعيد. وعند شغور

---

(1) Amy Hawthome, "Qatar's New Constitutation: Limited Reform from the Top", carnegie Endowment, Arab ReForm Bulletin, June 11, 2003.

منصب السلطان، يطلب من مجلس العائلة الاجتماع خلال ثلاثة أيام لتسمية خليفة. وإذا لم يتفق مجلس العائلة على اختيار أحدهم، يثبت مجلس الدفاع من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة.

إن النظام الأساسي لسلطنة عمان، أعطى السلطان صلاحيات واسعة، ومن بينها رئاسة مجلس الوزراء أو تعيين من يتولّى رئاسته، ورئاسة المجالس المتخصصة أو تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن في حكمهم وإعفائهم من مناصبهم (المادة ٤٢). وأخضع أعضاء مجلس الوزراء للمسؤولية السياسية التضامنية أمام السلطان، عن تنفيذ السياسة العامة للدولة، إضافة إلى مسؤولية كل منهم فردياً، أمام السلطان، عن طريق أداء واجباته وممارسة صلاحياته في وزارته أو وحدته (المادة٥٢).

ومن جهة ثانية، فإنه تخضع كل القضايا لتفسير السلطان ومراسيمه، ولديه سلطة كاملة على اتخاذ القرار. فالسلطان هو رأس الدولة ورئيس الوزراء، إضافة إلى أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما أنه يُشرف على حقيبتي الدفاع والشؤون الخارجية. لكن يُنظر إلى السلطان قابوس في الوقت نفسه على أنه حاكم ذو عقلية معتدلة يحاول توسيع قاعدة التأييد لسياساته بمشاورة قطاعات واسعة من الشعب،

وخصوصاً الزعماء القبليين، وذلك جرياً على التقليد العُماني[1].

د ـ مملكة البحرين:

توضح المادة ٣٣ من دستور البحرين (٢٠٠٢) سلطات رئيس الدولة. ولا يمثّل الملك رمز الوحدة الوطنية وحامي الوطن فقط، وإنما يمارس أيضاً سلطات تنفيذية مباشرة وعن طريق وزرائه الذين يعينهم ويكونون مسؤولين أمامه عن سياسة الحكومة جماعياً، كما أنهم مسؤولون أمامه فردياً كل عن إدارة وزارته.

تناط السلطة التشريعية بالمجلس الوطني الذي يتكون من مجلس للشورى يصل عدد أعضائه إلى أربعين عضواً يعينهم الملك، ويبلغ عدد أعضاء مجلس النواب أربعين كذلك يتم انتخابهم بالاقتراع العام للبالغين. وتبلغ مدة العضوية في كلا المجلسين أربع سنوات. ويجب أن تقر القوانين في كل من المجلسين لكي يصدّق عليها الملك. وعندما يجري إقرار مشروع القانون في المجلسين، يكون أمام الملك ستة أشهر لرده إلى المجلس الوطني لإعادة النظر فيه، وإلاَّ فإنَّه يعدّ مصدّقاً عليه.

---

(1) "Oman: Tree and a Half Decades of change and Development" Middle Esat Policy, no.2 (Summer 2004), p.137.

منذ صدور الدستور البحريني عام ١٩٧٣[١] تطابقت الممارسة العملية مع نصوص هذا الدستور وقواعده، وهو الذي ينصّ على أن يمرّ العرش في أسرة آل خليفة من الأب إلى الإبن الأكبر ما لم يرد الحاكم تولية شخص آخر غير أكبر الأبناء. من هنا، يمكن الحديث عن مزية واضحة في الدستور البحريني وهي حين يفتح الباب في قواعد وراثة العرش فيجعل إمكانية اختيار وريث آخر غير أكبر الأبناء مسألة متاحة. هذه المرونة الدستورية في تقنين الوراثة مزية ينفرد بها الدستور البحريني بين دساتير النظم الوراثية العربية، وهو مدعاة إلى التخفيف من صرامة التحديد وغلواء التقنين لنظام مرور العرش في الأسرة، وفي ضمان عدم وقوع النظام في مأزق في حال عدم أهلية الإبن الأكبر أو تردي شرعيته أو عدم ملاءمته لظروف المرحلة.

من جانب آخر، فإنه يمكن تأسيس جمعيات سياسية بموجب قانون الجمعيات. ويوجد حالياً في البحرين أكثر من ١٥ جمعية سياسية. ويُسمح لهذه الجمعيات بالتعاطي في وظائف الحزب السياسي، بما في ذلك تقديم المرشحين للانتخابات والعمل ككتلة برلمانية، لكن إنشاء أحزاب كاملة

(١) أصدر الملك حمد بن عيسى دستوراً جديداً للبلاد عام ٢٠٠٢ ضمن حزمة من الإصلاحات السياسية لم تكن قواعد نقل السلطة من بين هذه الإصلاحات، وظلت على ما هي عليه في هذا الدستور الجديد.

يتطلب قراراً برلمانياً. وفي يوليو ٢٠٠٥، أصدر الملك قانون الجمعيات السياسية، وهو يحدّد شروطاً عدَّة لإنشاء الجمعيات السياسية في البحرين، حيث تشير المادة الرابعة، الفقرة الرابعة، إلى أنه لا يمكن تأسيس جمعية سياسية على أسس طبقية أو طائفية أو إثنية أو جغرافية أو مهنية، ولا أن يكون هدفها إنشاء تكوينات شبه عسكرية أو عسكرية (المادة ٤، الفقرة ٥) وينص القانون على أن تأتي الموارد المالية للجمعيات السياسية من اشتراكات العضوية والمساهمات، ومن عوائد استثماراتها في البحرين، كما هو محدَّد في لوائحها الداخلية (المادة ١٤، الفقرة ١). ولا يُسمح للجمعيات السياسية بقبول أي مساهمات أو منح أو مكاسب من أجنبي أو كيانات أجنبية أو منظمات دولية.

تُعدّ البحرين دولة معرَّضة للنزاع السياسي. فالبلد **أولاً** فقير نسبياً مقارنة بالبلدان المجاورة الغنية بالنفط، وذلك يعني أن الحكام لا يستطيعون أن يقدموا لرعاياهم مقدار ما يقدَّم في البلدان المجاورة، **ثانياً**، تحكمها أقلية سنية، فيما الأغلبية الشيعية في الجزيرة ترى نفسها في الأغلب خاضعة لتمييز مجحف[١].

---

(١) عبد الهادي خلف، الإصلاح الدستوري م. س، ص١١٢.

هـ ـ دولة الكويت:

يبدو تأثير النظرية الليبرالية الغربية واضحاً في المبادىء الأساسية للدستور الكويتي، فضلاً عن بنيته المؤسسية. يفصل القسم الثالث من الدستور الحرية الشخصية وغيرها من الحريات الأساسية، لكن تلي بيانات الحماية العريضة عامة شروط وقائية تمكِّن القانون من الحد من نطاقها دون أي قيود حقيقية على المشرعين.

يحدّد نظام الحكم بأنه ديمقراطي والسيادة فيه للأمة (المادة ٦)، وهما أساسان للمبدأ الدستوري الليبرالي، إلى جانب إعلان الفصل بين السلطات. إن السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة، وهو يتألف من خمسين عضواً ينتخبون عن طريق الاقتراع السري العام المباشر. وتعدّ سلطات مجلس الأمة الإشرافية على الحكومة ضعيفة، حيث تتقدم كل وزارة فور تأليفها ببرنامجها إلى المجلس، لكن الاقتراع على الثقة غير مطلوب، إذ يتحدث الدستور الكويتي عن سحب الثقة، مع أن الثقة لم تمنح في السابق.

إن نظام الحكم في الكويت، يستند إلى هيمنة الأمير الذي يعين أعضاء الحكومة، التي تكون مسؤولة أمامه فردياً وجماعياً، مع أن أعضاء الحكومة مسؤولون فردياً أمام مجلس الأمة أيضاً. وبموجب هذا النظام، يحافظ الحاكم على الإمساك بالسلطة بكل قوة.

الفصل الثالث

الدساتير في الوطن العربي

أولاً الدستور: تعريفه، وكيفية إصداره:

أ ـ تعريف الدستور

إن الدستور، هو القانون الأساسي للدولة الذي يشتمل على مجموع القواعد الأساسية التي تبين نظام الحكم وتنظيم السلطات العامة وارتباطها بعضها ببعض، واختصاص كل منها وتقرير ما للأفراد من حريات عامة وحقوق قبل الدولة، والدستور بالمعنى الذي استخدمه أرسطو يعني تشكل وتنظيم الدولة وطريقة ممارستها. ووفق هذا المعنى الأرسطي الواسع فإن كل دولة في العالم يكون لها دستور يحدّد قواعد السلطة وأسس الحكم فيها[١].

ب ـ كيفية إصداره

أما أساليب إصدار الدساتير، فتكون بطرق متعددة، منها:

أسلوب المنحة: يصدر الدستور على شكل منحة إذا كان

(1) Rennock, J.ronald and David Smith, Political science; An Introduction (New York: The Macmillan Co. 1964. P.242.

الحاكم صاحب سلطة ويريد التنازل عن بعض سلطاته إلى شعبه من خلال هذا الدستور الذي ينظم السلطات العامة وكيفية عملها وعلاقتها ببعض وبالأفراد. وفي هذا الحالة يعد الدستور وليد إرادة الحاكم المنفردة. وأكثر ما يكون ذلك في الأنظمة الملكية.

ـ **أسلوب العقد**: ينشأ الدستور، بهذا الأسلوب، باتفاق بين الحاكم والأمة، وتظهر فيه إرادة الأمة إلى جانب إرادة الحاكم. وبالتالي، فهو يمثّل مرحلة انتقال بين مرحلة انفراد الحاكم بوضع الدستور وبين مرحلة انفراد الأمة وحدها في ذلك، فقد تقوم الأمة بانتخاب جمعية تأسيسية لوضع مشروع الدستور، يعرض في خطوة تالية على الحاكم فيوافق عليه ويصدقه فيصبح نافذاً، ويمثل هذه الطريقة وضع الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢.

ـ **أسلوب الاستفتاء الشعبي**: يُعدُّ أسلوب الاستفتاء الشعبي في نشأة الدساتير تطبيقاً حقيقياً للديمقراطية المباشرة، حيث يباشر الشعب بنفسه سلطاته دون مشاركة أحد.

وأسلوب الاستفتاء الشعبي في نشأة الدساتير معناه أن يتولى الشعب وحده الموافقة أو عدم الموافقة على مشروع دستور معين. فإذا وافق عليه يصبح نافذاً وذا قوة قانونية[١].

---

(١) د. نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٣، ص ٤٩٠.

تتخذ الدساتير أشكالاً وأساليب مختلفة بحسب شخصية مانحيها والوضع السياسي الذي يُوجب ذلك. وبالتالي، فإن شكل التعبير عن الإرادة والقالب الذي تصاغ فيه يختلف من دستور لآخر.

فقد يحدث أن تكون المطالبة بالدستور علنية، وتكون الاستجابة من طرف السلطة فورية بتأثير المطالبة القوية من الشعب. وإذا كانت بعض الدساتير صدرت بمنحة تحت وطأة المطالبة العنيفة للشعوب، فإن المنظور العالمي المتحرر اليوم هو الذي يتولى إجبار الحكام بتقديم تنازلات وفتح المجال السياسي لفئات الشعب من خلال الإعلان دستورياً عن حقوق المشاركة السياسية.

إن من أمثلة الدساتير العربية التي صدرت في شكل منحة، وكانت نموذجاً لفتح المجال السياسي للشعب دستورا البحرين والكويت، حيث يُعدّان وثبة نوعية في مجال الحكم، وكذلك تعد دساتير الحماية التي أعدَّتها فرنسا لمستعمريها السابقتين (المغرب، وتونس) وإيطاليا لـ(ليبيا) من الدساتير الممنوحة.

عن طريق السلطة: إنه أسلوب غير ديمقراطي في إعداد الدساتير حتى ولو سعى أصحابه إلى تدارك الأمر بعرض الوثيقة على الشعب من أجل تزكيتها في شكل استفتاء سياسي. لذا؛ فإن الدستور المعدّ والصادر من السلطة

القائمة، والذي إما قد يكون تحت تأثير الشارع أو الرغبة في تحديد مبادىء دولة دستورية وسواء كان مستغرقاً لأمور الشعب أو مقتصراً على تنظيم توارث السلطة ورسم اختصاصات السلطات فإنه دستور غير ديمقراطي.

وإما عن طريق اللجوء إلى الخبراء، إذ تفرض الظروف السياسية وظروف العصر هذا الاختيار، فقد يصعب إيجاد توافق بين الأحزاب، أو الطوائف والملل، لذا فمساهمة الخبير أكثر من ضرورية[1].

---

(١) د. يوسف حاشي، في النظرية الدستورية، دار ابن النديم، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ١٦٩، ٢٢٤.

ثانياً: الدساتير العربية: الخصائص والتأثيرات

أصدرت معظم الدول العربية دساتير وطنية، عقب حصولها على الاستقلال السياسي، وكان ذلك تحت تأثير القوى الداخلية التي حملت مسؤولة النضال التحرري، وربطت استرجاع السيادة بإشاعة الحريات والإقرار بالحقوق، كما كان قيام الدساتير تحت تأثير المنظمات الدولية التي قرنت بين تصديق الدولة على النصوص الأممية واستصدار الدساتير الوطنية الضامنة لتطبيقها والالتزام بأحكامها. وأقرت أغلب الدساتير العربية مبادىء المساواة أمام القانون والتعددية السياسية وحق تكوين الأحزاب، وتبنت مبدأ سيادة الشعب في السلطة.

الدساتير:

إن الدساتير في أغلب الأنظمة الملكية (الأردن، الإمارات، البحرين) أقرَّت بالرقابة القضائية على دستورية القوانين بشكل واضح وصريح، وهي رقابة لاحقة لإصدار

المملكة العربية السعودية لسنة ١٩٩٢ في المادة ٨٣ على أنه: «لا يجري تعديل هذا النظام إلاّ بنفس الطريقة التي تم بها إصداره». وإذا رجعنا إلى كيفية إصدار هذا النظام الأساسي نجد أن مقدمة النظام الأساسي للحكم تشير إلى ذلك حيث تؤكد المقدمة أن الملك تولى إصدار هذا النظام بالصيغة التالية: «بناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة ونظراً لتطور الدولة في مختلف المجالات ورغبة في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها أمرنا بما هو آت:

١ ـ إصدار النظام الأساسي للحكم بالصيغة المرفقة» فالتعديل، هنا، لا يكون إلاّ من قبل الملك، لأنه الجهة التي سمحت بإصدار النظام، فهذه الطريقة تمثل سيطرة الملك على النظام الأساسي ؛ فهو الذي منح الدستور وهو الجهة الوحيدة التي تملك حق تعديله[1].

إلى ذلك، يظهر توظيف الدين في مواضيع معينة من النظام الدستوري في الدول العربية، بوصفه عنواناً للدولة أو شعاراً لها، ومن أمثلة ذلك الجمهورية الموريتانية الإسلامية، وجمهورية السودان الإسلامية، أو كشهادة على علم كما هو شأن المملكة العربية السعودية، والتكبير كما جاء على علم

(١) د. أحمد العبيدي، ضمانات مبدأ المساواة في بعض الدساتير العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٨٢.

العراق أو قد يكون في شعار كما هو في المملكة المغربية (الله، الملك، الوطن). وكما يُلاحظ أن دساتير كل من الجزائر، الإمارات، البحرين، تونس، السودان، والكويت تتصدَّرها البسملة، كما أن ديباجة الدساتير تضمنت آيات من القرآن الكريم، وتكاد مقدمات كل الدساتير العربية تشير إلى الانتماء الإسلامي للشعب.

إلى جانب اليمين الدستورية التي تنصّ عليها كل الدساتير والتي هي ذات صبغة دينية بحتة، فإن الدين منصوص عليه في الدساتير العربية إما كونه دين الدولة، أو دين رئيس الدولة، أو مصدراً رئيسياً للتشريع.

والدين حاضر، كذلك، من خلال النصّ على احترام وضمان «حرية التعبد». «فالدولة تحمي حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في المملكة (الأردنية) ما لم تكن مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب». وفي الإمارات «حرية القيام بشعائر الدين طبقاً للعادات المرعية مصونة، على ألا يخل ذلك بالنظام العام، أو ينافي الآداب العامة».

أما الموضوع الآخر الذي تناولته الدساتير العربية بشأن الدين هو واجب الدولة اتجاه الدين وخدمته وخدمة شعائره والأماكن المقدسة والمسلمين كما في السعودية، وكذلك الاعتراف «للجماعات بتأسيس مدارسها والقيام عليها لتعليم

أفرادها على أن تراعي الأحكام العامة»، وفقاً للمادة (١٩) من الدستور الأردني، وكما نصَّت المادة (١٩) من دستور جمهورية مصر العربية على أن تكون «التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام»، أو اشتراط الدستور اللبناني، على أن لا تتعارض حرية التعليم مع «كرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة»[١].

إن المادة السادسة والعشرين من الدستور السعودي (النظام الأساسي) مثلاً تنص على أن الدولة تحمي حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية دون أن تبين التفسير الذي يتبناه المشرع الدستوري لأحكام الشريعة الإسلامية المعنية بحقوق الإنسان، وهل يقتصر على كليات الشريعة التي تحضّ على العدل والمساواة وإعمال العقل واحترام كرامة الإنسان، أم أنها تشير إلى أقوال الفقهاء التي لا يمكن فهمها إلاَّ في سياقها الثقافي التاريخي؟ ويعود ذلك إلى أن بعض صور التعارض تبدو بينها وبين المبادىء المعاصرة لحقوق الإنسان.

إنَّ اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع في بعض الدول العربية لا يشكل في ذاته انتهاكاً لمبادىء حقوق الإنسان، شريطة الاستناد إلى كليات الشريعة ومقاصدها

---

(١) د. يوسف حاشي، في النظرية الدستورية، م. س، ص ٣٤٦.

وتفسيراتها التي تنحاز للحرية والعدل والمساواة وشريطة إغلاق الباب أمام الحكام المستبدين لكي لا يتخذوا من الشريعة غطاءً لممارسة الاستبداد.

وقد تأخذ المفارقة الدستورية لمبدأ المساواة أمام القانون شكلاً طائفياً، ومثال ذلك ما تنص عليه المادة ٢٤ من الدستور اللبناني من توزيع المقاعد النيابية في مجلس النواب على أساس ديني وطائفي. وتتبنى المادة ٩٥ من الدستور المعيار نفسه عند حديثها عن توزيع وظائف الفئة الأولى بين الموظفين[١].

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ص ١١٠.

الفصل الرابع

دور الأحزاب السياسية

في الوطن العربي

وهناك من يعرف الحزب السياسي بأنه اتحاد بين مجموعة من الأفراد، بغرض العمل معاً لتحقيق مصلحة عامة معينة، وفقاً لمبادىء خاصة متفق عليها. وللحزب هيكل تنظيمي يجمع قادته وأعضاءه، وله جهاز إداري معاون. يسعى الحزب إلى توسيع دائرة أنصاره بين أفراد الشعب. وتعد الأحزاب السياسية إحدى أدوات تنمية السياسة في العصر الحديث[1].

أما أهم عناصر الحزب فهي: التنظيم، الإيديولوجية، وهدف الوصول إلى السلطة أو التأثير فيها.

١ ـ **التنظيم**: ويقصد بذلك حالة الضبط التي تسود تشكيلات الحزب المختلفة من أشخاص وهيئات، وعلى مقدار قوة التنظيم والضبط يتوقف نجاح الحزب في حياته السياسية. وتختلف صور التنظيم فمنها ما يقوم على المركزية الشديدة، ومنها ما يعتمد على اللامركزية، على أساس من ظروف نشأة كل حزب، والمحيط الذي يمارس نشاطه فيه.

٢ ـ **الأيديولوجية**: قد تكون الأيديولوجية مجموعة قيم عليا، سياسية وأخلاقية، ودينية وقومية وغيرها، أو مجرد رؤى يستند إليها الحزب في تكوين مواقفه تجاه المشكلات

---

(١) د. نعيم الظاهر، إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٠، ص ١٥١.

السياسية فهناك الأحزاب العقائدية التي تعتنق قيماً ومبادىء شاملة، وهناك الأحزاب التي لا يشكل فيها الجانب العقائدي إلاّ دوراً ثانوياً.

٣ ـ الوصول إلى السلطة: ويتم الوصول إلى السلطة بوساطة اعتماد الطريق الدستوري أو الديمقراطي في ظل الأنظمة التنافسية، ولكن قد يتم الوصول إلى هذه السلطة بوساطة الثورة أو الانقلاب[١].

إنَّ معظم الأحزاب في العالم تهدف إلى الوصول إلى السلطة في بلدانها من أجل تنفيذ أهدافها ومبادئها وبرامجها العامة، وفقاً للتنافس الديمقراطي وعبر صناديق الاقتراع فإذا لم تتمكن من ذلك، فسوف تحاول المشاركة في السلطة مع أحزاب أخرى ذات أهداف قريبة من أهدافها، أو أنها تمارس المعارضة للسلطة الحاكمة، والسعي للتأثير عليها لتحقيق تلك الأهداف[٢].

تؤدي الأحزاب دوراً هاماً في تنظيم السياسة المختلفة نظراً لما تتمتع به من قدرة على تنظيم الجماهير وتجنيدها.

---

(١) د. قحطان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٤، ص ٣٠٣.

(٢) د. حافظ علوان الدليمي، المدخل إلى علم السياسة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ١٤٨.

وتزداد أهمية الدور الذي تؤديه الأحزاب في الديمقراطيات المعاصرة نظراً لكونها أداة وسيطة بين الجماهير والسلطة ومما يمثله ذلك من عقبة أمام تأثير الجماهير المباشر على السلطة من حيث اختيار أعضائها والرقابة على أعمالهم[١].

إلى ذلك تتباين الأحزاب السياسية في طريقة نشأتها تبعاً للعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي كانت سائدة في البلد الذي ظهرت فيه. وهذا يعني أن نشأة الحزب تتأثر إلى حد كبير بالبيئة الحاضنة له، فليس من السهل فهم بنيان حزب سياسي معين في الوقت الحاضر وأوجه اختلافه عن الأحزاب الأخرى ما لم نحط علماً بالأسباب والعوامل التي دفعت به إلى الوجود[٢].

إن مساهمة المكوّن الحزبي ودوره في مسار تحول النظام السياسي وتحقيق الانتقال الديمقراطي، رهن بتوافر شروط هذا الانتقال، وهي شروط يرتبط بعضها بالنظام السياسي ككل، وبعضها الآخر بالمكون الحزبي. فبالنسبة إلى النظام السياسي، الانتقال إلى الديمقراطية رهنٌ بوجود دستور ديمقراطي، يقوم على مأسسة السلطة، بدلاً من شخصنتها،

---

(١) د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٩٠، ص ٤٨٠.

(٢) د. الحسين أعبوشي، «حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المغرب» في: العودة إلى الأحزاب، ص ١٨٠.

وتوزيعها بدلاً من مركزتها، وتداولها بدلاً من احتكارها. فلا ديمقراطية من دون دستور ديمقراطي، يتأسس على فصل السلطات، وعلى آليات انتقال السلطة والتداول في ممارستها، وعلى توسيع مجال الحقوق والحريات.

أما على مستوى المكوّن الحزبي، فمساهمة الحزب السياسي في مسار الانتقال الديمقراطي رهنٌ بضرورة التطور الداخلي لهذا المكوّن، وضرورة مساءلة بناه التنظيمية والتأطرية وإخضاعها للمعايير الديمقراطية وآلياتها؛ فالمساهمة في تحول النظام والمطالبة بالديمقراطية، تبدأ بتحقيق هذا الانتقال داخل التنظيم الحزبي نفسه، فلا يمكن لمكونات حزبية لا تشتغل بمنطق الديمقراطية على المستوى الداخلي أن تساهم في البناء الديمقراطي[1].

---

(١) عاطف السعداوي، مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٦٨.

أولاً: عوامل نشأة الأحزاب السياسية العربية

هناك طريقة لنشأة الأحزاب معروفة على نطاق واسع في الوطن العربي، وهي تلك الأحزاب التي نشأت في غمرة الكفاح ضدّ الاستعمار الأجنبي، والتي كانت وقتها تعبّر عن الإجماع الوطني الذي كان سببه الموقف من المحتل وكفاحه، ولكن بعد أن انتهت تلك المرحلة استمرت بعض الأحزاب كما هي، وانشق بعضها الآخر إلى أحزاب متعددة، ولكنها جميعاً ظلّت تفكر بالطريقة نفسها التي حكمت تفكيرها أثناء حقبة الاحتلال، أي أن كل حزب منها اعتبر نفسه أنه ما يزال حزب «الأمة» والمعبّر الوحيد عن مصالحها مع ما شاب هذه المصالح من تباين وصل إلى حدّ التناقض أحياناً، وظلت حالة التماهي مع مصالح الأمة هي المسيطرة على تفكير تلك الأحزاب وأدائها، وخلقت بالتالي حالة من العداء المتبادل إزاء بعضها، انحدرت معه لغة الحوار بينها، وحلّت محلها لغة النفي والإنكار المتبادل، واختفى بالتالي أي حرص على المصلحة العامة أو تفكير في الارتقاء بالممارسة الديمقراطية[1].

---

(١) د. صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، مكتبة السنهوري، بغداد، ١٩٩١، ص ٩٩.

لقد بدأ ظهور الأحزاب السياسية في الوطن العربي، أواخر القرن التاسع عشر. ولم تكن نشأة هذه الأحزاب في ظلّ دول مستقلة وأوضاع دستورية ـ برلمانية راسخة. وهكذا لم يكن الباعث على قيامها انتخابياً أو برلمانياً، كما كان في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية، بل إقامة أنظمة مستقلة وحياة دستورية في المقام الأول.

ففي مصر، أُنشىء أول حزب عام ١٨٨١، وهو «الحزب الوطني» بقيادة أحمد عرابي وكان في مقدمة أهدافه التخلص من الهيمنة الأجنبية، العثمانية ثم البريطانية، وإقامة حكم دستوري. وفي تونس، نشأ حزب «تونس الفتاة» عام ١٩٠٧، منادياً بالاستقلال عن فرنسا وإجراء إصلاحات دستورية.

وفي الوقت نفسه، أُنشئت جمعيات عملت على مستوى الوطن العربي، وكانت في حقيقتها أحزاباً سياسية. ويبدو أن هذه الأحزاب تسترت وراء أسماء جمعيات لتفادي الحظر المفروض على الحزبية والأحزاب. وكانت «جمعية الإخاء العربي ـ العثماني» أول جمعية عربية تنشأ بعد إعادة الدستور العثماني عام ١٩٠٨. وكان هدفها المعلن حماية هذا الدستور وتوحيد رعايا الدولة العثمانية بلا تمييز عنصري[١].

ولم تظهر الأحزاب العربية بوصفها مؤسسات تمثّل

---

(١) د. عبد الفتاح ماضي، في: مفهوم الأحزاب الديمقراطية، ص ٣٠٦.

تيارات سياسية معينة أو تكتلات تتنافس على المقاعد النيابية، وإنما نشأت ـ كغيرها من المؤسسات السياسية ـ نشأة مختلفة ليس لها أدنى علاقة بالتمثيل ولا بالديمقراطية.

فإلى جانب ارتباط بعض الأحزاب بشخصيات معينة، نشأت بعض الأحزاب لتناضل من أجل الاستقلال، وبعد الاستقلال استولت النخب الحاكمة على الأحزاب واستخدمتها للهيمنة، كما حدث في مصر والجزائر والمغرب وسوريا وغيرها. كما أدّى تقييد الحياة السياسية في عدد من البلدان العربية، لعقود طويلة، إلى إضعاف التنظيمات الحزبية.

ونظراً إلى ضعف نموذج الدولة القطرية العربية شهدت بلدان عربية أُخرى ظهور أحزاب طائفية أو جبهوية غير ديمقراطية بطبيعتها، كما في لبنان والسودان والعراق.

أما الحركات السياسية ذات الأجندات الإسلامية، فأُقيمت لأجل مقاصد أُخرى، ولبعضها برامج أكثر شمولاً من البرامج الحزبية، بل ولبعضها طابع عالمي. وبرغم ظهور مصطلح «الديمقراطية» في برامج بعض هذه الحركات، فإنَّ معظمها لم يفرز أحزاباً سياسية ديمقراطية[١].

إنَّ التغير المجتمعي والثقافي والسياسي أدَّى إلى انهيار

---

(١) فالح عبد الجبار «الحزب الشيوعي العراقي»، في: العودة إلى الأحزاب، م.س، ص ٣٠٢.

الإيديولوجيات اليسارية، وصعود بدائل الإسلام السياسي والتيارات القومية القائمة على سياسة الهوية وليس على صراع الطبقات، كما أدى إلى تقلص القواعد الاجتماعية للحركة اليسارية عموماً (تقلص الطبقة العاملة وتفريغ الريف الفلاحي)، وتحويل المهاجرين الريفيين إلى القادة الطبيعيين بدلاً من توجيههم إلى النقابات الحديثة، وتوسع الطبقات الوسطى الباحثة عن فرص الصعود الاجتماعي[(١)].

بالنسبة لدول العالم الثالث، حيث انتشر في معظمها نظام الحزب الواحد بعد التحرير من الاستعمار، فأسباب ذلك تعود إلى التقاليد والنظم الاجتماعية وآثار السيطرة الاستعمارية، فضلاً عن متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال، والتي رأى بعض القادة السياسيين ان نظام الحزب الواحد هو الوسيلة التي تحقق التماسك السياسي والوحدة السياسية بعد الاستقلال ودوره في تحقيق الإدماج السياسي[(٢)].

---

(١) د. حميد خالد، الأنظمة السياسية، كلية القانون، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٧٣.

(٢) د. عثمان الرواف، مبادىء علم السياسة، العبيكان، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٢٣٢.

ثانياً: خصائص الأحزاب السياسية في الوطن العربي

تنقسم الأنظمة السياسية الحزبية إلى أنظمة تنافسية competitive systems وأنظمة غير تنافسية Non-competitive systems؛ الأمر الذي يُساعد على فهم تنظيم مراكز القوى السياسية في الدول، من أجل تصنيف الحكومات والأنظمة السياسية في مختلف الدول العربية.

الأنظمة الحزبية التنافسية: في ظلِّ هذه الأنظمة تمارس الأحزاب نشاطاتها في مجتمع ديمقراطي يقوم أساساً على مبدأ توزيع القوة بين مختلف الفئات وعدم تركزها بيد فئة واحدة دون بقية الجماعات. وفي هذا المحيط الديمقراطي تتنافس الأحزاب السياسية بواسطة الانتخابات للسيطرة على السلطتين التنفيذية والتشريعية.

الأنظمة السياسية الحزبية غير التنافسية: إنَّ الخاصية الأساسية المميزة للأنظمة غير التنافسية هي انفراد حزب واحد بالسيطرة على السلطة السياسية وامتداد هيمنته على كل مرافق الدولة المدنية والعسكرية. ولا يسمح الحزب الحاكم للأحزاب الأخرى بممارسة أية نشاطات سياسية وهي إن

وجدت تكون إما خاضعة لحزب الحكومة أو تمارس أعمالها بسرية. وتبرر أحزاب الأنظمة غير التنافسية احتكارها للسلطة ومنع الأحزاب الأخرى من المشاركة المشروعة، على أساس أنها تمثل الأمة بأكملها؛ الأمر الذي يلغي الحاجة لوجود احزاب أخرى إلى جانبها[١].

وهناك تقسيم آخر للأحزاب السياسية، وفقاً للآتي:

نموذج الحظر The proscription:

هناك دول تحظر الأحزاب بحكم القانون، وتمنعها من العمل تماماً، وبعضها يحظر شكلاً معيناً من أشكال التنظيمات الحزبية المستندة إلى رؤى أو أفكار أو أيديولوجيات لا تتسامح الدول تجاهها. ومن الوسائل التي تلجأ إليها الدول لحظر كل أشكال العمل الحزبي، هو تجاهل ذكر الأحزاب في الدستور والقوانين الرئيسية، ومن بين الدول العربية التي أغفلت الإشارة إلى الأحزاب السياسية في دساتيرها: عُمان، السعودية، قطر، الإمارات.

نموذج الحماية The Protection Model

في ظلّ هذا النموذج تحمي الدولة حزباً أو أحزاباً معينة

(١) عاطف السعداوي، «مفهوم الحزب الديمقراطي دراسة في المحدّدات والمعايير» في: مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٥٨ .

عبر سنّ مجموعة من القوانين والتشريعات التي تعرقل عمل بقية الأحزاب، وتعيق قدرتها على منافسة الحزب أو الأحزاب المحمية، ولا سيّما في المنافسات الانتخابية وهذا ما يطبق في سوريا، الذي نصّ دستورها في المادة الثامنة منه على أن «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطن تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعه في خدمة أهداف الأمة العربية»

ويمكن التمييز كذلك بين أحزاب العقيدة، والأحزاب العملية.

١ ـ أحزاب العقيدة Ideological Parties

ترتكز هذه الأحزاب حول عقيدة محدَّدة تقدم تفسيراً متكاملاً ومعقولاً للواقع الاجتماعي وتضع تصوراً محدداً للمجتمع المنشود. والأفراد ينضمون لحزب العقيدة ويلتفون حوله بسبب التصديق والإيمان بأفكار العقيدة وتفسيراتها التي تتجسد بوضوح في برامج الحزب وأهدافه وتكون بمثابة المحرِّك لنشاطاته والمحدد لسياساته ومواقفه، وتميل الأحزاب العقائدية إلى الانفراد بالسلطة إذا تمكنت وذلك لكي يتسنى لها تطبيق عقيدتها دون أي منازع. ومن أمثلة ذلك، بعض الأحزاب الإسلامية في الوطن العربي.

٢ ـ الأحزاب العمليةPragmatic Parties

وهي أحزاب مواقف وبرامج عامة وليس لها ارتباط بعقيدة محددة، وتتغير مواقفها وسياستها العامة من فترة إلى أخرى تمشياً مع الظروف المتغيرة، فتتميز هذه الأحزاب بقدرتها على التكيُّف مع الظروف المحيطة بها كما أنها تتأثر بنوعية واتجاهات القيادات التي تسيطر عليها. فهي تتسم بالمرونة ولا تتمسك بعقيدة جامدة تقيد حركتها. وهناك أحزاب عربية تتبنى هذا التوجّه في مسارها وحركتها[١].

وقد توزعت الأحزاب في المرحلة الأولى للحياة السياسية الوطنية، بين نوعين:

١ ـ **أحزاب انتخابية** أسسها المسؤولون في سياق التماثل مع الدول الغربية وبإزاء اعتماد المؤسسات الدستورية الغربية المنشأ وتكنولوجيا الانتخابات المعتمدة في الدول الغربية، وهذه الأحزاب كانت أشبه بالماكينات الانتخابية بالنسبة لمؤسسيها. ونادراً ما تجاوزت شخص المؤسس لإرساء قواعد ممارسة هذه الأحزاب ترافقت وممارسة زبائنية للسلطة من قبل المؤسسين، ولم تقوَ المؤسسات الحزبية على تشكيل مساحة نقدية لممارسة

(١) د. عثمان الرواف، مبادىء علم السياسة، م. س. ص ٢٤١.

السلطة فتماهى تاريخها ومسارها مع مسار مؤسسيها في السلطة.

٢ ـ **أحزاب عقائدية**، وكانت في البدء أحزاباً قومية وقد أعطت كل اهتمامها للوحدة واعتنقت مبدأ التوحيد. وكانت مسألة الحرية مطروحة في مواجهة الاستعمار والتدخل الأجنبي وهي حرية الأمة وليس حرية الفرد أو حرية المواطن. وكانت مسألة حقوق الإنسان غائبة تماماً عن الإيديولوجيات القومية[١].

ويتأرجح وضع المجال السياسي العربي اليوم بين دول تنهج منهج المنع القاطع لأي تنظيم حزبي، وبين دول تسمح بتعدد حزبي مشروط، غالباً ما يشمل تحديداً حظر أهم وأقوى حزب معارض، مع انحياز الدولة إلى حزب تنشئة السلطة. وتضع الدول التي تسمح بالعمل الحزبي عراقيل في وجه أحزاب المعارضة.

وقد تشهد بعض الدول تضخماً في عدد الأحزاب السياسية (٢٧ حزباً سياسياً في الجزائر، ٢٦ في المغرب، ٣١ في الأردن، ٢٢ في اليمن)، وهو أمر يرى فيه بعضهم أنه

(١) د. فاديا كيوان، «الأحزاب السياسية في العالم العربي والحكم الصالح»، في: المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، دردشة، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٦٣.

يعكس انقسامات النخبة السياسية والثقافية، ومنارات الحكم لتقسيم المعارضة، أكثر مما يعكس حيوية ديمقراطية في المجتمع. وقد جعل هذا التشرذم هذه الأحزاب عاجزة عن حشد الدعم الشعبي الذي يجعلها مؤهلة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وولد نفوراً من العمل السياسي لدى قطاع عريض من المواطنين[1].

ما يميز غالبية الأحزاب في الوطن العربي حالياً، ارتباطها بمؤسسيها، الذين يريدون البقاء على رأسها ويقاومون محاولات استبدالهم. فهم يرونها مثل «السجل التجاري» الذي يستمرّ مع صاحبه حتى الموت، ويرثه أبناؤه من بعده. وذلك مرتبط بثقافة المجتمعات العربية وقيمها، إذ يميل الأفراد إلى الهيمنة وحبّ السلطة والجاه، بوصفهم قادة لقبائلهم وعشائرهم، وأرباباً لأسرهم.

ولا ترتبط الأحزاب العربية في مجملها بأيديولوجيات وفلسفات وأفكار سياسية محدَّدة، لذا فإن بعضها يفتقر حتى إلى البرامج أو الأهداف، من هُنا يبقى الصراع بين الأشخاص والمجموعات والقبائل وأصحاب المال السياسي، والتسابق إلى تقديم التنازلات ونوايا الطاعة للسلطات

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ص ١٢٥.

وللجهات الأجنبية، أكثر من الدفاع عن المصالح الوطنية والبرامج السياسية التي تخدم المواطن.

وانعكس التخلّف العام للمجتمعات العربية على أحزابها وأساليب إداراتها، بحيث بقيت متميزة بالعصبية القبلية والعلاقات الشخصية، وعلاقة الأصدقاء والأحباء والمصاهرة والمصالح المادية والولاء، وهي عوامل ما زالت أساسية في إدارة كثيرة من الأحزاب السياسية، في الوطن العربي[1].

ومن جانب آخر، تفتقر غالبية الدول العربية إلى آليات المشاركة الديمقراطية. فتُمنع الأحزاب أو يهمَّش دورها لصالح البنى الاجتماعية التقليدية، كالعشائر والقبائل والطوائف التي يسهل على السلطة التعامل معها نظراً لبنيتها الهرمية.

ورغم نجاح الجهود الإصلاحية القانونية في بعض الدول العربية في إقرار التعددية الحزبية، فقد ظلَّ تنظيم هذه الحرية يخضع لقيود قانونية متعدّدة تحد على نحو خطير من ممارسة هذا الحق؛ إذ أن العديد من الحكومات التي تسمح بالتعددية الحزبية عرقلت تأسيس الأحزاب، وحلَّت أو جمدت أو علقت نشاط أحزاب قائمة.

(١) علي نجم الدين، في: مفهوم الأحزاب الديمقراطية، م. س، ص ٢٣٤.

وأدّى هذا الواقع إلى تغييب الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية نفسها، فأصبحت تتميز بالسلطوية، والعصبية الحزبية، تضاف إليها العصبية الدينية في العديد من الأحزاب، الأمر الذي حال دون مشاركة أعضائها كأفراد في رسم سياسة الحزب وبرامجه، ودون تشكيل مساحة نقدية، تعزز التعددية داخل الحزب[١].

وهناك إنشقاق حاد في المجتمع السياسي بين الأحزاب الإسلامية من جهة، والأحزاب العلمانية من ليبرالية وقومية من جهة أخرى. هذا مع وجود انقسامات طائفية أخرى مذهبية وعرقية وقبلية وإقليمية.

وقد أدّى وضع العراقيل أمام مشاركة أحزاب المعارضة في السلطة، إلى تهميش بعض الأحزاب وضمورها. كما ولد قدراً كبيراً من عدم الثقة في العملية السياسية برمتها، ما دفع بعضهم إلى اختيار العمل السياسي السري، وانتهاج أساليب العنف والإرهاب، أو إلى السلبية السياسية.

وبما أن القوى والشخصيات السياسية عاشت طويلاً في ظل الحزب الحاكم، ولم تتمكن من التعبير عن رأيها ولا عن وجودها السياسي، فقد انفجرت ظاهرة الأحزاب في

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ص ١٢.

مجتمعات ما بعد الثورات العربية، وما لبثت هذه الأحزاب أن عرفت بعد فترة وشيكة انشقاقات عنها أدَّت إلى ولادة أحزاب جديدة بتسميات مختلفة.

يعكس هذا التعدد الحزبي الواسع قياساً إلى الفترة الزمنية القصيرة التي تأسست فيها هذه الأحزاب، تلك الحاجة العميقة إلى الحرية وإبداء الرأي والتعبير السياسي لكن هذا التعدد من جهة ثانية لا يعني بالضرورة أن التجربة السياسية ستكون أكثر غنى وتنوعاً، لأن حجم هذه الأحزاب يتفاوت بين بضع مئات وبين مئات الآلاف. كما أن الخبرة السياسية لا تزال في بدايتها لمعظم هذه الأحزاب بغض النظر عن أحجامها؛ الأمر الذي يعني احتمال التخبط وإطلاق المواقف التي قد تزيد من الاحتقان والتوتر الداخلي في هذه المرحلة الانتقالية[١].

غالباً ما توصف الأحزاب في البلدان العربية على أنها قليلة التنظيم وكثيرة الشخصية، بل إنها تخدم مصلحة رجل أو عائلة أو عشيرة أو مجموعة طائفية أو اثنية، وتتميز بدرجة متدنية من التنظيم والمأسسة وبتشتت مناصريها وهشاشة مواردها.

---

(١) د. طلال عتريسي «ما هي تداعيات الثورات على المجتمعات العربية» في: مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ١٥٠، صيف ٢٠١٢، ص ٤٦.

إنَّ السمة الغالبة للأحزاب السياسية في أغلب الدول العربية أنها تعيش حالات الصراع الداخلي فيما بين قياداتها، وإن العلاقة بين الأحزاب سمتها الخلاف والعداء الدائم، وهذا ما جعلها تتناسى الدول التي تقوم على أساس طائفي أو قبلي أو عائلي.

إنَّ معظم الأحزاب العربية يفتقد التنظيم، فالرابطة التي تربط ما بين أعضاء الحزب من جهة، وأعضاء الحزب وقادته من جهة أُخرى، لا تقوم على أساس تنظيمي.

ثالثاً: واقع الأحزاب السياسية في الوطن العربي

أ ـ لبنان:

عبَّرت الأحزاب اللبنانية في تركيبتها السياسية عن واقع تركيبة المجتمع اللبناني، والمرحلة التي بلغها في سياق تطوره التاريخي، فجاءت معظم الأحزاب ذات تركيبة طائفية، تتشكل قواعدها من أعضاء من انتماء طائفي وأحياناً مناطقي محدد، وقيادات تعبر في ممارساتها ومواقفها عن توجهات طائفية وتستغل العصبيات في توسيع رقعة انتشار الحزب وزيادة التلاحم داخله، وهذا التلاحم غالباً ما يتحقق حول قائد الحزب، المجسد لآمال المحازبين وطموحاتهم، فالحزب هو حزب المؤسس، وهو من السياسيين التقليديين أو سياسي يتحول سياسياً تقليدياً بفعل الممارسات التي يتبعها.

أما الأحزاب ذات المنشأ غير الطائفي، فقد عبرت في نشأتها عن بداية تبلور وعي اجتماعي وسياسي يتخطى حدود العصبيات الطائفية، غير أنها اصطدمت بواقع البنى المجتمعية وأنماط العلاقات التقليدية السائدة فيها، فلم تتمكن من

التحرر تماماً من هذه العصبيات كما أنها لم تتمكن من توسيع قواعدها إلاّ ضمن حدود ضيقة وبصعوبة كبيرة[1].

وقد نشأت الأحزاب السياسية اللبنانية في ظلّ الانتداب الفرنسي وبعد إعلان الاستقلال. وهذه الأحزاب استقت مبادئها من مذاهب سياسية وأيديولوجيات مختلفة، وعبرت، في غالبيتها العظمى، عن تطلعات الطوائف التي نشأت في وسطها. فالأحزاب المسيحية دافعت بقوة عن فكرة القومية اللبنانية، المنطلقة من القول ان الشعب اللبناني يكوّن قومية متميزة عن القوميتين السورية والعربية.

أما الأحزاب القائمة في الوسط الإسلامي، فقد دافعت عن القومية العربية، وأنكرت وجود قومية لبنانية، واعتبرت الكيان اللبناني كيانا مصطنعاً يجب إذابته، عاجلاً أم آجلاً، في كيان سياسي كبير يضم كل البلدان العربية. وإلى جانب الأحزاب المسيحية والإسلامية، هناك أحزاب ذات قواعد شعبية مختلطة طائفياً، منها الحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي.

تمعن غالبية الأحزاب اللبنانية في زيادة الشرذمة وتعميقها، عبر ممارساتها السياسية الطائفية والفئوية. فبعض

---

(١) د. عصام سليمان، الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٢٤.

الأحزاب تنصّب نفسها قيّمة على شؤون الطوائف، ومدافعة عن حقوقها، فتتخذ من الطائفة غطاءً لتحقيق مكاسب سياسية ومادية، وتلجأ لإثارة النعرات الطائفية سبيلاً للاستقطاب الشعبي. فالأحزاب في لبنان تولد بمعظمها في رحم الطوائف، وتعبّر بطروحاتها وشعاراتها وممارساتها عن تطلعات طائفية ومذهبية، وإن كانت مواثيقها ترتكز على مبادىء وطنية عامة.

إن تكاثر الأحزاب والتنظيمات السياسية في لبنان، وتعدد المذاهب والإيديولوجيات التي تستقي مبادئها منها، يسهم في إفساح المجال أمام القوى الخارجية للتدخل في الشؤون اللبنانية الداخلية. كما أن هذه التعددية الحزبية تقوّي نفوذ زعماء الطوائف وتسهم في التشرذم، وتحول دون تطور الديمقراطية في لبنان، فتكاثر الأحزاب والتنظيمات لم يأت نتيجة لتطور الممارسة الديمقراطية، كما هي الحال في الدول العريقة في هذه الممارسة، إنما جاء نتيجة لتفكك بنية المجتمع اللبناني السياسية والاجتماعيّة[1].

ومما يمكن ملاحظته بشأن دراسة الظاهرة الحزبية اللبنانية هو كثرة الأحزاب والتنظيمات التي تعدَّدت، بفعل عوامل

(١) د. عصام سليمان، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١، ص ١٣٣.

عديدة، لذلك من الصعب تصنيف الأحزاب اللبنانية، لكن، وبشكل عام، فإنها تتصف بأن التجمع فيها يتم، في الغالب، على أساس طائفي وعشائري وشخصي، وإنها لم تنجح في تحقيق دورها في عملية التحديث والتنمية السياسية.

تجمع الأحزاب اللبنانية في طياتها الافتراق بين المبادىء والتطبيق العملي، فهي تدعو نظرياً إلى الوطنية وتعدّ نفسها أحزاباً لبنانية، وتتصرف عملياً بتوجيهات خارجية، وان باب الانتساب إليها مفتوح أمام جميع اللبنانيين من جميع الطوائف، لكنها في الواقع أحزاب طائفية من زاوية تركيبتها التي تتألف عموماً من أبناء طائفة واحدة، ومن زاوية عملها الساعي لتأطر هذه الطائفة وتمثيلها بشكل أفضل في المجتمع والدولة. فالأحزاب في لبنان، هي صورة شكلية عن واقع الطوائف اللبنانية، ذلك أنها لم تتوصل بعد إلى درجة استيعاب الجماعات الشعبية على أساس غير ديني أو إقليمي، كما أنها ما تزال تخضع في المناطق الريفية لنفوذ القوى الإقطاعية والتقليدية التي تحيط بها من كل جانب، وتتحكم المصالح الشخصية في تصرفاتها ونشاطاتها.

ويتأكد ضعف دور الأحزاب السياسية في لبنان من أن قوتها ليست مستمدة من برامجها ومبادئها وإنما من رؤسائها الذين قد يستندون إلى كفاءاتهم الشخصية مستعينين في ذلك بعوامل عديدة كالمركز الاجتماعي أو المالي أو السياسي أو

مركزه الطائفي بين أبناء الطائفة. ورئاسة الحزب في كثير من الأحزاب اللبنانية هي وراثية[1].

ب ـ الكويت:

ليس للأحزاب السياسية وجود في واقع السياسة في الكويت وذلك لأن دستور الكويت الصادر عام١٩٦٢ لا يشير إلى حق الأفراد في تكوين الأحزاب السياسية، كما أن السلطة التشريعية لم تبادر إلى إصدار تشريع يخص الأحزاب. والأمر نفسه ينطبق على السعودية، إذ لا يوجد ما يشير إلى حق تكوين الأحزاب السياسية في النظام الأساسي لسنة١٩٩٢.

ج ـ الأردن

في الأردن، اشترط القانون الترخيص المسبق من وزير الداخلية لتأسيس الأحزاب السياسية. وللوزير حق رفض تأسيس الحزب. وللمؤسسين حق الطعن على هذا القرار قضائياً، ولا يجوز للحزب أن يعلن عن نفسه أو يمارس نشاطه إلاَّ بعد صدور قرار وزير الداخلية بالموافقة على التأسيس أو صدور قرار المحكمة بإلغاء قرار الوزير برفض التأسيس.

---

(١) د. أحمد سعيفان، الأنظمة السياسية والمبادىء الدستورية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٥٩٠.

د ـ المغرب

يتصف المشهد الحزبي المغربي بمجموعة من الاختلالات، لعلَّ أبرزها:

ـ التشرذم الحزبي، بحيث إنَّ ظاهرة الانشقاقات شملت جلَّ الأحزاب السياسية، وغالباً ما كانت ترتبط هذه الانشقاقات بالصراع حول الزعامة، وليس بتنافس حول الأفكار والتصورات. وشيوع هذه الظاهرة بكثرة في المغرب له ارتباط بسياسة فرّق تسد، التي نهجتها الملكية في المغرب منذ بداية الاستقلال؛ لإضعاف خصومها السياسيين.

ـ ظاهرة الترحال أو الهجرة من حزب إلى آخر، الأمر الذي يصعب معه ضبط خارطة واضحة للمشهد السياسي المغربي. وهذه الظاهرة، إن دلت على شيء، إنما تدل على هشاشة الأسس الإيديولوجية والتصورية التي تقوم عليها الأحزاب السياسية، فأغلبها يكتفي ببرامج انتخابية متشابهة.

ـ غياب الديمقراطية الداخلية عند أغلب الأحزاب السياسية، سواء على مستوى التنظيم الحزبي أو على مستوى السلوك والممارسة الحزبية، إضافةً إلى ارتباط نشأة أغلبها ونشاطها بشخص مؤسسها، وسيادة هذا الشخص المؤسس

على أعضاء الحزب ومقرراته وماليته، بعيداً عن كل الأعراف والمبادىء الديمقراطية[1].

هـ ـ الجزائر

إنطلاقاً من تجربة حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر، يتأكد أن تحول حركة تحررية إلى حزب واحد بعد الاستقلال يكاد أمراً محتوماً. لكن هذا التحول لا يخلو من الصعوبات؛ منها استمرار الصراعات القديمة المعروفة أثناء العمل المسلح، إضافةً إلى مواصلة الاستناد إلى مشروعية ماضية عوضاً من العمل على تحقيق مشروعية ما بعد الاستقلال، والاضطرار إلى الارتباط بالسلطة كملحق لها.

إفتقار الممارسة السياسية بسبب نزعة الحزب الواحد إلى التصرف تصرّف الغازي لكونه هو الذي حقق الاستقلال، إذ يرفض أن يقر بحق أي قوة سياسية أخرى في المشاركة في الحكم. إضافةً لذلك، اضطرار الحزب الواحد إلى النزعة الشعبوية لإرضاء أكبر عدد ممكن من المواطنين من دون مذهب سياسي مضبوط يتحمل مسؤوليته ومن دون استقرار في المواقف السياسية التي نجدها تتقلب بحسب الزعيم الحالي

---

(١) محمد منار، «تأثير قوانين الأحزاب في فاعلية الأحزاب وديمقراطيتها: حالة المغرب» في: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٠، ربيع ٢٠١١، ص ٩٠.

الذي لا يلبث مؤيدوه أن يغزوا أجهزة الحزب، ولا يعيش على ريع المحروقات[1].

ما زال الحزب السياسي مغلقاً أمام الكثير من الفئات الاجتماعية الحية، وعلى رأسها الشباب، والمرأة، والكثير من الفئات الحضرية الوسطى المتعلمة التي ابتعدت عن العمل السياسي الحزبي المنظم. وهذا الأمر أثَّر سلباً في مواقع الفئات الوسطى، الاجتماعية والاقتصادية، التي تعيش حالة اضطراب جدّي، ليزيد من انكماشها حول نفسها، وتخلّيها عن أدوارها السياسة المفترضة.

ومن المعروف أن ضعف الثقافة الحزبية لدى جيل الشباب يزيد من صعوبة إصلاح المنظومة الحزبية التي تبدو كأنها هياكل فارغة، مقابل الحراك الاجتماعي الواسع الذي تقوده حركات اجتماعية احتجاجية مختلفة، بقيت حتى الآن من دون آفاق سياسية واضحة، وقد يكون مآلها الانتكاسة واللجوء إلى العنف وتكرار نفسها، إذا غاب التفكير في حلول ذكية لحلّ هذا الاشكال الذي تعيشه أكثر من حالة

(١) د. محمد هناد، «حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري» في: العودة إلى الأحزاب، المنطق الحزبي والتحولات السياسية في البلدان العربية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٣٦.

عربية. . أجزاء من دون قواعد ولا أدوار، وجماهير من دون تنظيم ولا آفاق سياسية[1].

(١) د. عبد الناصر جابي، «الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل» في: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٠، ربيع ٢٠١١، ص ٤٦.

الفصل الخامس

الدول العربية

الواقع، وأبرز المشكلات الاقتصادية والإدارية

تمهيد: الأسباب التاريخية لتراجع الدول العربية

كان من أهم نتائج الحرب العالمية الثانية تشكل نظام دولي جديد حُدّدت معالمه في اتفاق يالطا بين الحلفاء المنتصرين. وبموجب هذا النظام نالت الدول العربية استقلالها، إما من خلال الثورات الشعبية التي أفرزت الأنظمة الجمهورية التي كانت تحمل لواء الثورة والاشتراكية ومقارعة الاستعمار، أو من خلال تسلم السلالات الحاكمة مقاليد الحكم، وفي الحالتين، كانت النخب الحاكمة تستمر بحكمها عقوداً طويلة دون أي تداول للسلطة.

ومع غياب الديمقراطية وانعدام أي شكل من أشكال تداول السلطة ـ باستثناء الانقلابات العسكرية ـ ومع تفشي الفساد، وتعثر مشاريع التنمية، وفشل السياسات الاقتصادية، وانتشار البطالة والأمية والفقر في صفوف الجماهير، وغياب المشاركة الشعبية وانسداد الأفق السياسي نتيجة أعمال تزوير الانتخابات، أدّى هذا كله إلى تآكل شرعية الأنظمة، واتساع الفجوة بينها وبين الشعب[1].

وقد انتهجت فرنسا إبان سيطرتها الاستعمارية على عدد

---

(١) عبد الغني سلامة، «عصر الثورات العربية: الأسباب والخصائص والتداعيات» في: مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ١٤٨، شتاء ٢٠١١، ص ٥٣.

من الأقطار العربية سياسة ثقافية ترمي إلى تثبيت أسس وركائز راسخة للغة والثقافة الفرنسيتين؛ تجعل من العسير على الدول المستعمرة أن تنعتق من أغلالها ولأمدٍ بعيد، إذ أن النموذج السائد في الثقافة السياسية المنبثقة عن الاستعمار والمتمثلة بمبدأ إسقاط الانموذج السياسي والثقافي الغربي على المجتمع العربي.

إن تلك السياسة خلّفت كثيراً من المؤثرات الثقافية والفكرية في البلدان العربية التي خضعت للاستعمار الفرنسي، فقد استهدف المستعمر في أولويات سياسته الثقافية: اللغة العربية، والتعليم، والهوية الشخصية والوطنية، وغيرها، لا سيّما في دول المغرب العربي، في حين تركت تلك السياسة فيما بعد رواسب ومخلفات في المجال الثقافي. بينما كانت تلك التأثيرات أقل شدَّة في أقطار المشرق العربي بسبب قصر المرحلة الاستعمارية.

وقد خلَّفت فرنسا وراءها في مستعمراتها السابقة، وخصوصاً في المغرب العربي «نخباً فرانكوفونية» ظلت تدين بالولاء والتبعية للغة والثقافة الفرنسيتين، وترتبط فكرياً وعاطفياً بفرنسا ـ رائدة الفرانكوفونية وأحد أبرز مؤسسيها ـ ولتشكل تلك النخب بؤراً في أماكن صنع القرار السياسي والاقتصادي والثقافي، ولا سيما في ميادين التعليم واللغة

والثقافة وغيرها، بعد أن تبوأت المواقع والمناصب الإدارية الهامة في دولها[1].

وإذا كانت الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي تتمثل في:

١ ـ الحصول على الاحتكارات النفطية في الوطن العربي.

٢ ـ ملء الفراغ الناجم عن خروج بريطانيا وفرنسا من الوطن العربي.

٣ ـ ضمان استمرار تدفق النفط العربي، خدمةً لاقتصاد الدول الحليفة للولايات المتحدة.

٤ ـ ضمان حماية المنطقة لتبقى خارج دائرة النفوذ الروسي والصيني.

٥ ـ عدم السماح بوجود واقع اقليمي جديد، من شأنه التهديد بشكل مباشر أو غير مباشر، المصالح الأمريكية[2].

فإن ما سبق، يؤشر على الدور المتنامي للولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على الدول العربية وزيادة أطماعها في الثروات ومزيد التدخل في الأوضاع القائمة، وإيجاد الأزمات والمشكلات.

---

(١) د. وليد الزيدي، السياسة الفرانكوفونية والوطن العربي، دار أسامة، عمان، ٢٠١٠، ص ١٢٢، ١٤٦.

(٢) عثمان العثمان، الاستراتيجية العليا والتكتيك ودورهما في إدارة الصراع الدولي، مؤسسة سندباد، دمشق، ٢٠٠١، ص ٢٠٦.

أولاً: الدول العربية: واقعها، وأبرز سماتها

تسبب الواقع الاجتماعي الذي يتصف بوجود انقسام حاد بين أقلية متميزة وجماهير محرومة بنشوء حكم نخبوي استبدادي متوارث (Oligarchy)، فبرزت الدولة ضد الشعب وفوقه وعلى حسابه. وفي ظل هذه الطبقات الحاكمة، ترسّخت تجزئة الوطن العربي إلى كيانات مقتطعة لها بالذات، فتشكّلت إقطاعات سياسية شبيهة بالإقطاعات الاقتصادية في ظلّ الحكم العثماني. وكانت هذه الأنظمة والطبقات الحاكمة قد اعتمدت على الإكراه وحماية القوى الغربية لها، واستمدت شرعيتها من المؤسسات القبلية والدينية، وأنشأت الأحزاب النخبوية[١].

وإن بين أهم التحديات التي تواجه العرب، التحول من مرحلة «الجماعة» إلى مرحلة «المجتمع» غير أن ما نشهده في الواقع، حصول مزيد من التفسخ، فيميل المجتمع العربي

---

(١) د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص ٢٧٨.

الحاضر إلى المجتمع الفسيفسائي أكثر منه إلى المجتمع التعددي، وتسيطر فيه علاقات النزاع أكثر من علاقات التعايش والانصهار[1].

تعيش شريحة واسعة من أبناء الوطن العربي أوضاعاً اجتماعية واقتصادية ضاغطة سواء على صعيد العمل أو المسكن أو مستوى المعيشة حيث تعاني وطأة ضغوط مادية ضخمة. هذا على المستوى الاقتصادي، أما على المستوى الاجتماعي، فعلاقة الفرد بالدولة والمجتمع الذي ينتمي إليه في حالة مستمرة من الشعور بعدم التقدير والإقصاء والتهميش؛ الأمر الذي يؤدي إلى حالة من الضغط النفسي المستمر. وقد أثبتت الدراسات أن هذا النوع من الضغوط النفسية الناتجة عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يؤدي إلى تغيرات بيولوجية تفضي بدورها إلى خلل صحي عضوي ونفسي.

إن التعدد هو مصدر غني ثقافي وروحي في أي مجتمع، إذا كان التفاعل بين عناصره المكوّنة له إيجابياً. وقد يتحوَّل إلى مصدر خلافات وصراعات إذا كان هذا التفاعل سلبياً، أي عدم تقبل كل فئة للفئات الأخرى، وعدم التسامح وقبول الغير واحترام رأيه. ويمكن القول إن لبنان قد عرف

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٤٨.

الحالتين. ففي مراحل زمنية طويلة كان التفاعل بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية الدينية بناءً. وفي حالات أخرى طغت النزاعات على نوعية العلاقة والتفاعل؛ الأمر الذي أدى إلى اختلال كبير في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للوطن[1].

ب ـ الواقع الاقتصادي:

التصحر

يعدُّ التصحر واحدة من أهم المشكلات التي تدلّ على تدهور البيئة. فالتصحر يعدّ كارثة طبيعية تمتد آثارها ليصبح كارثة اجتماعية تهدّد المجتمعات البشرية. وتقدّر المساحة المهدّدة مباشرة بالتصحر في العالم العربي بنحو ٨٦٠٠ مليون هكتار.

قضية الطاقة

١ ـ تفاوت أوضاع الوطن العربي تفاوتاً شديداً من حيث توفر موارد الطاقة، ما بين أقطار فيها كميات كبيرة من إجمالي الرصيد العالمي من الوقود، وأقطار تعاني عجز مواردها الوطنية عن الوفاء بالاحتياجات الحاضرة لمواطنيها.

---

(١) نادين الفرنجي، مثلث النهضة التنمية والتربية والحكم الصالح، شركة المطبوعات، بيروت، ٢٠١٢، ص ١١٧.

٢ ـ تفاوت حساسية اقتصاديات الدول لما يجري في السوق العالمية لموارد الطاقة، فالدول النفطية التي تعتمد أساساً في اقتصادياتها على صادراتها من النفط والغاز الطبيعي، تحرص على ارتفاع أسعارها العالمية، بينما تتأثر تلك المستوردة سلباً بارتفاع هذه الأسعار، فإن ما يبدو ملائماً للأولى ليس مصلحة للثانية.

قضية السكان

ينتشر العرب على مساحة شاسعة تتعدى ١٣ مليون كم٢، أي ما يزيد على ٩٪ من مساحة العالم. إن معظم البلاد العربية ليس لديها سياسات سكانية واضحة المعالم تهتم بدراسة معدل الوفيات والمواليد، ومعدلات النمو السكاني، ومعدل نسبة الهجرة، ودرجة الخصوبة. علماً أن عدد السكان في بعض الدول العربية وعواصمها سيتضاعف في الفترة المقبلة؛ الأمر الذي يحتم إجراء دراسات سكانية بغية اتخاذ إجراءات لتكييف البنى الاقتصادية والاجتماعية والبيئة مع حاجات السكان المتزايدة[١].

وللدلالة على ما أوردناه، نورد مثالاً عن دولة عربية، تتمثل فيها هذه المشكلات، وهي دولة مصر، وإذا كانت

---

(١) د. محمد العطار، «مشكلات وقضايا البيئة في الوطن العربي» في: مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ١٤٨، شتاء ٢٠١١، ص ٢٣٥.

مساحة مصر تبلغ مليون كيلومتر مربَّع غير أن المسكون والصالح للسكن منها لا يتجاوز ١٠ في المئة من تلك المساحة، فيما السكان يتكاثرون بأكثر من ١,٥ مليون نسمة كل سنة. وإذا كان الاقتصاد المصري قد حقّق معدّلات نمو مرتفعة، بقي أن انعكاس ذلك على أحوال المواطنين ظلَّ بطيئاً جداً وقليلاً جداً. ذلك أنَّ التفاوت في التوزيع وفي سياسات الاستثمار أعدما كل وظيفة إيجابية اجتماعياً لارتفاع معدَّلات النمو.

إنَّ أبرز أسباب تراجع الواقع الاقتصادي في الدول العربية يعود إلى انتهاج هذه الدول سياسة (الدولة الريعية)، وفي هذا الصدد، يقول زكي لعيدي، مدير أبحاث في «معهد العلوم السياسية الفرنسي»، في تحليله المعمق عن إخفاق النظام الريعي العربي بأن الدولة فيه هي التي «تحكم قبضتها على الثروات، وهي ثروات تفتقر إلى قيمة مضافة مصدرها البلد نفسه وقيمتها مرتبطة بالطلب الخارجي. وثمة دول عربية ريعية غير نفطية، مثل مصر، وهذه تعيش على السياحة وعائدات المغتربين في الخارج، ومن عائدات قناة السويس والمساعدات الأمريكية. ويترتب على مثل هذه الأنظمة بروز عدم تناظر سياسي بين الدولة والشعب. فالدولة تراكم الثروات ولا توفر فرص عمل. وليس خلق الثروات شاغل الدولة. فهذه تخشى انحسار احتكارها توزيع الريع. وهي

تستسيغ التعامل مع العاطلين من العمل أو العاملين في مهن لا تؤمن كفاف العيش. فإرضاء هؤلاء من طريق توفير مساكن لهم أو منحهم إعانات غذائية يسيرة. وتحول الدول الريعية دون بروز شريحة اجتماعية تنتج الثروات، وتحوز، تالياً هامش استقلال عن الدولة وتباشر مساءلة السلطة. والمساعدات الخارجية تسهم في تثبيت الأنظمة العربية»[1]، الأمر الذي ينتج عنه آثار اقتصادية عديدة، ومنها ما أشار إليه تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية لعام٢٠٠٩ إلى أن ٦٥ مليون عربي يعيشون في حالة فقر، مؤكداً أن البطالة تعدّ من المصادر الرئيسة لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية. وجاء في التقرير أيضاً أن معدلات الفقر العام تتراوح بين ٢٨,٦٪ و٣٠٪ في لبنان وسوريا في حدّها الأدنى ونحو ٥٩,٩٪ في حدّها الأعلى في اليمن ونحو ٤١٪ في مصر.

ولعلَّ أبرز مميزات الدولة الريعية، فيتمثل بالآتي:

١ ـ إن لها اقتصاداً ريعياً تسيطر عليه حالات ريعية.

٢ ـ يعتمد الاقتصاد الريعي بشكل أساسي على الريع الذي يأتيه من الخارج.

---

(١) توفيق المديني وآخرون، الربيع العربي إلى أين أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٥٦.

٣ ـ وجود قلة من القادرين على العمل في البلد المعني تعمل في إنتاج الثروة الريعية. أما الأغلبية فموظفة في عملية والتوزيع والإدارة والخدمات.

٤ ـ في الدولة الريعية تكون الدولة هي الطرف المستفيد والمتلقي الرئيسي في عملية التبادل الاقتصادي، ويتمركز فيها بدرجة عالية احتكار الاقتصاد والسلطة السياسية[١].

أسباب تراجع التعاون العربي:

١ ـ التبعية: وقد تزايدت التبعية إثر تزايد احتياجات البلدان العربية من السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية الصناعية والغذائية. إضافةً إلى ذلك ، هناك التبعية المالية، حيث ارتبط النظام النقدي والمالي للبلدان العربية منذ تأسيسه بالأنظمة المالية للدول المسيطرة. وقد ارتبطت عملات هذه الدول، بشكل غير مباشر، بمنطقة الاسترليني، أو منطقة الفرنك، أو الدولار، وإن هذه الروابط قد تعززت مع تزايد الإمكانيات النقدية للبلدان النفطية.

إلى جانب وجود التبعية العسكرية، إذ أن اعتماد الدول العربية في الحصول على السلاح، والتدريب على كيفية

---

(١) Hazem Beblawi, "The Rentier State in the Arab World" The Rentier state (London: Croom Helm, 1987), P.52.

استعمال المعدات العسكرية، وخدمات الصيانة، هي من نقاط الضعف لدى الدول العربية الراغبة في انتهاج سياسة التنمية المستقلة.

إضافةً إلى أسباب أخرى، منها ما يعانيه الاقتصاد العربي من تشوّهات هيكلية أساسية ناجمة عن التجزئة السياسية والاقتصادية، والتفاوت في توزيع الناتج والدخل والاحتياطات والعمل، وتعثر ظاهر في التنمية بين مختلف الأقطار العربية[1].

٢ ـ التجزئة:

من أبرز ما قادت إليه التجزئة، حالة انكفاء الدولة القطرية وضعف الصلة مع الدول العربية الأخرى، ما أدّى إلى عدم واقعية الحديث عن تكامل عربي في المجالات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية، في زمن يعيش العالم فيه عصر التكتلات الاقتصادية؛ حيث ان الدول العربية ما زالت تواجه العالم والتحديات الداخلية والخارجية منفردة[2].

---

(١) د. أحمد حجازي، الشرق أوسطية وعملية التنمية في البلدان العربية، م.س، ص ١٨٠.

(٢) نادر فرجاني، «نظرة خاطفة إلى التكامل العربي» في: مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد ٥١، صيف ٢٠١٠، ص ١٤٠.

إنَّ أبرز السمات العامة للدول العربية، فإنها تشترك في خصائص عامة، أبرزها:

أ ـ سيادة نمط الدولة الريعية أو شبه الريعية التي تعتمد على موارد أولية أو مصادر تأتي من الخارج، أو تعتمد على الطلب الخارجي لسلعة أساسية مثل سلعة النفط الخام، أو تعتمد على السياحة وتجارة الترانزيت وتحويلات العاملين بالخارج، والقروض والاستثمارات الأجنبية وضريبة مرور السفن في القناة البحرية وهكذا. وهذا أدَّى إلى أن تكون الدولة معنية أساساً بالتوزيع، وبإعادة التوزيع دون أن تكون مهتمة بالانتاج من جهة، وبتحصيل الضرائب من جهة أخرى كما هو الحال لدى العديد من الدول النفطية الغنية.

ب ـ سيادة نمط الدولة الأمنية التي تتبع سياسة الاحتواء القمعي، فتضبط حركة المجتمع المدني، وتصادر استقلالية النقابات والأحزاب من خلال آليات الترهيب وآلية الضبط والسيطرة.

ج ـ ضعف بنية المؤسسات السياسية والإدارية، وغياب أو ضعف نظم المحاسبة والمساءلة في نظم حكم فيها الكثير من شخصنة السلطة، وعدم الفصل بين العام والخاص.

د ـ غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة حيث إن طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقومان على تعاقد بين الحكام

والمحكومين يتأسس على المواطنة والحقوق والواجبات. وهذا ما يؤدي إلى غياب الحقوق الأساسية للمواطن، وقيام الدولة على أسس العصبيات والتضامنيات القبلية والطائفية والدينية وغيرها؛ الأمر الذي يسبب أزمة شرعية لكثير من هذه الأنظمة، ويحرم المواطنين من حقوقهم، فتقدم الدولة الخدمات وكأنها هبات ممنوحة من الحاكم وليست حقوقاً للمواطن.

هـ ـ النمو الكبير لأجهزة البيروقراطية والإدارة العامة، وترهّل الإدارة وتقادمها، وازدياد العجز في الميزانيات، وارتفاع المديونية، وانخفاض الانتاجية، حيث تُستعمل الدولة بوصفها مكاناً لتقاسم المغانم وتوزيعها على حساب الاقتصاد الوطني[1].

---

(١) Giacoma Luciani, "Allocation vs Production state: A Theoratical Framework", in: The Arab state (Berkeley, CA: University of California Press, 1990) P.84.

Nazih Ayubi, "Arab Bureaucracies: Expanding size, Changing Roles", in: The Arab state, P.149.

ثانياً: التعليم في الوطن العربي: خصائص وتطلعات

عند الاطلاع على سير العملية التعليمية في معظم الدول العربية يلاحظ عدم اتسام مناهج التعليم بالحياد، إذ تذهب أغلبها إلى الانحياز إلى فكر الحاكم وإلى تمجيده لا سيَّما في النظم الشمولية، أو الانحياز إلى دين أو مذهب أو قومية معينة.

أما من حيث كفاءة التعليم ومستواه في الوطن العربي، فيلاحظ تردي مستوى التعليم في كل مراحله، ولعلَّ السبب في ذلك يكمن في طبيعة العلاقة التي تقوم بين المعلم والمتعلم، وهي علاقة قوامها التلقين الآلي للمعلومات، بينما ينبغي على المتعلم أن يأخذ من معلمه منهجاً يمكنه من اكتساب المعلومة.

أما السبب الرئيسي في تردي مستوى التعليم فيكمن في إهمال الحكومات العربية لهذا القطاع، ويتضح ذلك من مجموع إنفاق العالم العربي على الأبحاث العلمية، الذي يبلغ ملياراً وسبعمائة مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل إنفاق

جامعة هارفارد الأمريكية وحدها، في حين أن إسرائيل تنفق حوالي ستة مليارات دولار في السنة[1].

من بين الإشكاليات المرتبطة بالتعليم العربي أنه لا يشجع على الإبداع، الذي يمثل ركيزة تغيير الواقع وحل المشكلات. إضافة إلى ذلك، فإن نظم التعليم العربية تميل إلى التكيف أكثر من التغيير، ولهذا، فإنها تتبنى أساليب منهجية تحقق هذه الوظيفة، فتعتمد على آليات التلقين؛ الأمر الذي انعكس سلباً على ارتباط التعليم باحتياجات المجتمع.

إن أهم عامل لتحسين جودة التعليم هو وجود المعلمين الأكفاء، والعمل على تحسين مستوياتهم، ورفع كفاءاتهم العلمية والمهنية، وتزويدهم بالمهارات اللازمة عن طريق التدريب والتأهيل والتعليم المستمر لرفع مستوى أدائهم التعليمي.

ففي المؤسسة التعليمية، يغلب أن نجد المناهج، وأساليب التعليم، والتقييم، تكرس التلقي والخضوع، حيث لا تسمح بالحوار الحر والتعلم الاستكشافي النشط، ولا تفتح، من ثم، الباب لحرية التفكير والنقد.

إلى جانب أن نسق التعليم ليس متجانساً في البلدان

---

(1) د. حميد حنون خالد، حقوق الإنسان، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٠٠.

العربية، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف اللحمة المجتمعية وتضييق فرصة نشوء مجال عام تكون المواطنة قاسمه المشترك.

ولا يقتصر خنق الحرية، في نسق التعليم على التلاميذ والطلبة، بل يمتد في الواقع لكامل المنظومة التعليمية، فالمعلمون، قاهرو التلاميذ، هم بدورهم مقهورون من الإدارة التعليمية، ومن المجتمع، عبر تدني المكانة المادية والمعنوية لأغلبية المعلمين[١].

يذكر بعض الباحثين أن التربية في مجتمعنا العربي ما يزال يُنظر إليها بوصفها نظاماً من المعارف والأساليب التي تستوجب التلقين والتدريس قصد الحفظ والاستظهار. ويرى بعضهم أن ما تتسم به التربية العربية هو بالأساس عدم مواكبة كثير من المناهج لتطورات العصر وتقنياته، وتخلفها عن مجاراة التطورات التي يشهدها الحقل التعليمي على الصعيد الدولي ومتابعتها بانتباه واهتمام؛ الأمر الذي يعمق الهوة الفاصلة بين التعليم في الوطن العربي والتعليم في العالم المعاصر.

أما أسباب تراجع نوعية التعليم في الدول العربية، فربما يكون عائداً إلى:

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ص ١٣٩.

- طغيان النزعة الكمية على المناهج المدرسية في زمن صارت فيه المدرسة عاجزة عن أن تحتكر المعارف وحدها، وبالتالي لم تعد المصدر الوحيد للمعرفة.

- اتباع أساليب تنحو منحى التلقين والحفظ والابتعاد بالمتعلمين عن الإبداع والابتكار والتجديد.

- ابتعاد النشاط المدرسي عن حياة المجتمع، بحيث يصير المتعلم بين واقعين كثيراً ما بلغ الاختلاف بينهما حد التناقض، فيغدو المتعلم موزَّعاً بين حياة المدرسة وحياة المجتمع.

- العجز عن مواكبة تطورات العصر في الحقل التعليمي[1].

ولا يزال في الدولة العربية نحو(٦٠) مليون أمي، ثلثاهم من الإناث، كما أنه لا يزال هناك ما يقارب تسعة ملايين طفل في عمر المدرسة الابتدائية خارج المدرسة[2].

وترتبط السياسة ـ في حقل التعليم، كما في أي حقل ـ بالسلطة؛ فسياسة التعليم تترجم بقوانين ومراسيم وأنظمة

---

(١) عبد الله عبد الدائم وآخرون، التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٦٧.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩، ص ٨٨.

وبرامج وتعليمات، كما أنها مدفوعة ومنظمة وفق تسلسل هرمي. إنَّ تطبيق أي سياسة يفترض وجود مواطنين بشكل عام، إضافةً إلى أساتذة وإداريين بشكل خاص، والامتثال للقوانين والأنظمة، فالتعليم الإلزامي يستند مثلاً إلى عقوبات ممكنة، سواء أكانت مالية أو بوليسية، كما أن المعلمين يعدون ويرتبط تقدمهم في جزء كبير منه بمدى نجاحهم في تطبيق البرامج والتعليمات، ولا بد أن يكون هناك قانون نوعي يسود العلاقات بين المواطنين في مسائل التعليم[١].

تعدُّ مرحلة التعليم الابتدائي من أهم المراحل التعليمية، كونها المرحلة الأولى التي تبنى فيها شخصية الإنسان علمياً وتربوياً، وهي نقطة الانطلاق إلى المراحل الأخرى. ومن هنا، فهي بحاجة إلى الاهتمام المركز من قبل الجهات التعليمية المختصة، على صعيد التربية والمناهج التعليمية، والهيئة التعليمية، وطرق التدريس. وجديرٌ بالقول إن العملية التربوية والأساس الأخلاقي يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب مع تلقي العلم والمعرفة في كل المراحل التعليمية[٢].

يبلور ميثاق الوحدة الثقافية العربية هدف التربية والتعليم

---

(١) لويس لوغران، السياسة التربوية، ترجمة تمام الساحلي، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٩.

(٢) أمير موسى، حقوق الإنسان مدخل إلى وعي حقوقي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٤٣.

بأنه «تنشئة جيل عربي واع مستنير مؤمن بالله، مخلص للوطن العربي، يثق بنفسه وبأمته، ويدرك رسالته القومية والإنسانية، ويستمسك بمبادئ الحق والخير والجمال، ويستهدف المثل العليا والإنسانية في السلوك الفردي والجماعي. جيل يهيئ لأفراده أن تنمو شخصياتهم بجوانبها المختلفة، ويملكوا إرادة النضال المشترك، والسير به قدماً في معارج التطور والرقي، وفي تثبيت مكانة الأمة العربية المجيدة، وتأمين حقها في الحرية والأمن والحياة الكريمة[1].

ولعلَّ أبرز التطلعات في واقع التعليم في الوطن العربي، يجب أن تقوم على أساس الديمقراطية التربوية التي تعني منظومة القيم الإنسانية التي تقوم على مبدأ الحرية، والتواصل، والحق، والقبول، والتي تسعى إلى تحقيق الذات الإنسانية بكل ما تنطوي عليه من طموحات الوجود، والحضارة، والابتكار، والإبداع.

فالديمقراطية ليست شيئاً يودع في عقول الأفراد، بل هي ممارسة، أو استجابة واعية نحو العالم، وهذه الاستجابة يجب أن تتم وتحدث في داخل المؤسسة التعليمية، وفي سياق علاقات التفاعل القائمة بين أفرادها، وتأسيساً على

(١) جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات والإتفاقيات، مطابع دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، لا.ت، ص ٤١٦.

هذا، يكمن القول بأن الديمقراطية التربوية تقوم على أساسين هما:

ـ احترام قيمة الفرد وذاتيته كغاية في حد ذاتها.

ـ قدرة الأفراد على تنظيم أمور حياتهم وتوجيهها نحو تحقيق المصالح المشتركة لكل من الأفراد والمجتمع، وعلى هذا الأساس ينبغي أن تتاح لهم الفرصة والحرية في ممارسة هذه القدرة، وهذا التوجه الإنساني[١].

(١) د. سعيد علي، الأصول السياسية للتربية، دار السلام، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣٣٦.

ثالثاً: المشكلات السياسية والإدارية في الوطن العربي

تختلف المشكلات السياسية في البلاد العربية حسب ظروف كل دولة وتطورها العام. لكن هناك ملامح مشتركة في الهموم السياسية، ولعلَّ منها:

١ ـ الكيانات العربية بمعظمها كيانات مصطنعة وحدودها غير واقعية فرضها الاستعمار وكرَّسها بالتحالف مع بعض القوى المحلية وفقاً لمصالح معينة.

٢ ـ غياب الديمقراطية، حيث إنَّ النظم الجمهورية والملكية المطبقة في الدول العربية لا تنتهج أغلبها المعايير الديمقراطية.

٣ ـ غياب الحرية والعدالة والمساواة، وهذه نتيجة الحكم غير الديمقراطي الذي يقمع الحريات ويسيطر على مقدرات البلاد لصالح القوى العائلية أو الطائفية أو المذهبية المسيطرة.

٤ ـ التبعية الدولية، تكاد الدول العربية كلها ملتزمة بالتبعية

للقوى العظمى الكبرى فهي ذات ارتباطات هامة وأساسية مع مصالح هذه القوى وتوجهاتها.

٥ ـ ضعف الشعور بالانتماء الوطني، وذلك لحساب الانتماء للدين أو المذهب أو المنطقة أو العائلة أو العشيرة، وبذلك تتعدد الولاءات السياسية ويصعب جمعها في بوتقة المواطنة، الأمر الذي يؤثر على الوحدة السياسية في الوطن[١].

وللدلالة على ذلك، ما وَرَدَ عن الملك فيصل، فيما يتعلق بتوصيفه للعراق، حيث يقول:

«في هذا الخصوص، وفيما قلبي يملأه الأسى، عليَّ القول بأنه لا يُوجد شعب عراقي داخل العراق. هناك فقط جماعات مختلفة من دون عواطف وطنية. إنهم يمتلئون بالخرافات والتقاليد الدينية الزائفة من دون قواسم مشتركة في ما بينهم. إنهم بسهولة يصدّقون الشائعات وهم ميَّالون للفوضى ومستعدون دائماً لأن ينتفضوا ضدَّ أية حكومة»[٢].

لعلَّ معضلة الدولة في الوطن العربي، تكمن في أن تكوينها مستند إلى بنى محلية، عشائرية أو طائفية أو مذهبية

---

(١) د. خالد مرعب، مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان والوطن العربي، م.س، ص ١٦٣.

(٢) Ali A.Allawi, The Occupation of Iraq, Yale, 2007, P.18.

أو إقليمية جهوية. وإن استقرارها يعتمد على الدعم الخارجي من قوى دولية أكثر مما يستند إلى الشرعية والتماسك الداخلي من خلال المؤسسات. وعلى ذلك، لم تضطلع الدولة العربية بمهمة التوحيد الوطني بعد الاستقلال بعدما نأت بنفسها عن مهمة التوحيد الوطني بعيداً عن النزاعات الداخلية والاقليمية. وكثيراً ما صار الدستور، أو القانون، مجرد نص مكتوب غير معمول به على أرض الواقع[١].

وقد عمد بعض الحكام العرب إلى اتباع أسلوبين لتثبيت حكمهم:

أ ـ ملء المناصب ذات التأثير بأتباع وأشخاص ذوي ولاءات شخصية للحاكمين، وهؤلاء الأشخاص شكلوا ـ في الغالب ـ حجاباً حاجزاً بين الحاكم والمحكوم، كما شكلوا أداة للفساد والإفساد، نتيجة اضطرار الحاكم إلى مواصلة العطاء لهم حفاظاً على ولائهم.

ب ـ إقامة أجهزة أمن وقمع متعددة ومتداخلة في الاختصاصات في معظم الأحيان، كما أنها تكون ثقيلة اليد على حقوق الأفراد وحرياتهم، وحقوق الأقليات، وقوى المعارضة[٢].

---

(١) د. عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، مطبعة سيكو، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٦١.

(٢) د. إسماعيل علي، الأصول السياسية للتربية، م. س، ص ٣٢٢.

وقد نتج عن ذلك بروز من يتولى السلطة بوصفه رمزاً مجسداً للدولة، وللمجتمع بأكمله، أو للجماعة التي يتولى قيادتها. لذلك تبدو السلطة وكأنها نابعة من شخصه، ويتحول كل من يتولى مسؤولية سياسية أو إدارية أو عسكرية إلى مسؤول عن أعماله تجاهه، فيطغى بشخصه على المؤسسات، ويصبح مسؤولاً لوحده عن الفشل والظفر. ويبرز تجسيد السلطة من خلال تمجيد القائد، على أساس أنه حامل هموم الناس، ومحط آمالهم، وتتعارض شخصنة السلطة مع مفهوم دولة المؤسسات، التي تتوزع فيها السلطة وآلية القرار بين مؤسسات عدة، في إطار التكامل والتناغم ومن خلال توزيع الوظائف والمهام، وتنبع السلطة فيها من المؤسسة وليس من الشخص.

كما تتعارض شخصنة السلطة مع مفهوم الديمقراطية التي تقضي بعدم حصر السلطة بكاملها في شخص، وتفترض مراقبة كل من يتولى سلطة من السلطات ومحاسبته، وضبط أدائه، مهما عظم شأنه[1].

إن من نتائج الدولة التسلطية، في الدول التي تراكم فيها شعور بالحرمان السياسي لدى الأغلبية الطائفية فتلتقي النزعة نحو الديمقراطية، بنزعة إلى حكم الأغلبية الطائفية أو الاثنية.

---

(١) د. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ص ٢٩٠.

والحقيقة أن الأغلبية لن تحكم في مثل هذه الحالة، بل ستحكم نخبها فقط مستترة وراء خطاب يتملق المشاعر الطائفية للمحكومين.. وإذا لم تحصل الدمقرطة التدريجية من أعلى يرافقها اتفاق بين النخب السياسية والاقتصادية والعسكرية على احترام قواعد اللعبة الديمقراطية، فإن أي انفجار من القاعدة قد يؤدي إلى تصفية حسابات دموية[1].

أما واقع المعارضة في العالم العربي، فإنه يتوفر إجمالاً ثلاثة أنواع من المعارضات؛ معارضات المنفى ومعارضات المليشيات، ومعارضات الرفض. الأولى هي نتاج لسلطة القمع الممارس على العمل السياسي المعارض، هي مشروعة من حيث كونها السبيل لحماية حياة «المعارض»، ولكن تتحول بمرور الوقت إلى معارضة منقطعة عن محيطها الاجتماعي، منهمكة تماماً باستحقاقات الحياة المختلفة في «البلد المضيف»، مقيدة بعلاقات هذا البلد مع أوطانها، ولكنها قد تتحول في بحثها عن الوجود والتمويل، إلى ورقة بيد أجهزة المخابرات المتصارعة ذات الأجندة التي لا تقع مصلحة الوطن ضمنها، أما النوع الثاني، معارضة المليشيات، فإنها تقوم في معارضتها لسلطة الحكومة بمقاومة

(١) د. عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣١٦.

مشروع الدولة نفسه، إذ تقوم استراتيجيتها على التقويض بجعل البلد غير قابل للحكم كطريق لإثبات فشل السلطة القائمة، إنها تعطل إمكانية بناء المؤسسات واستقرارها لصالح مشروع سلطة قائم في جوهره على طرح بديل غير ديمقراطي.

أما النوع الثالث، معارضات الرفض، فتراه في بلدان لديها هامش من الديمقراطية لكنها محرومة من وجود معارض كفء، يبني مواقفه على برنامج واضح ويطرح بديلاً معقولاً، معارضة لا تقوم على الرفض المبدئي للطرح الحكومي، بل تقيم المواقف على أساس معيارها المنبثق من برنامج واضح المعالم(١).

ومن جانب آخر، نلحظ بعض السمات الإدارية في الدول العربية، إذ أن هناك الكثير من الأوضاع والظواهر الإدارية السلبية النابعة من العادات والتقاليد السائدة في المجتمعات العربية، والتي تنعكس آثارها على القيادات في أجهزتها الإدارية وتحدّ من فعاليتها، وأهم هذه الظواهر:

أ ـ المواريث الاجتماعية المختلفة التي تولدت نتيجة للسيطرة الاستعمارية على هذه الدول في عهود الاحتلال، ومنها بعض المفاهيم في مجال الإدارة، فقد أثبتت الدراسات

---

(١) د. جابر حبيب جابر، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص ٩.

الميدانية التي أُجريت في معظم الدول العربية أن الكثير مما تركته الدول الاستعمارية من أساليب وإجراءات وعادات في الأنظمة الإدارية المحلية خلال فترة الاحتلال لا يزال سائداً أو معمولاً به رغم نيل هذه الشعوب استقلالها.

ب ـ التركيب الطبقي وتفاوت المستويات الاقتصادية السائدة في مجتمعات هذه الدول، وتأثير ذلك على نظم التعيين والترقية، وعلى خلفية القيادات الإدارية ومدى تفهمها للأهداف العامة لمجموع المواطنين. فإذا كانت المراكز القيادية مثلاً حكراً لطبقة برجوازية أو أرستقراطية أو إقطاعية في مجتمع ما، نجد ان الجهاز الإداري في ذلك المجتمع يتحول برمته إلى أداة متحيزة لخدمة مصالح تلك الطبقة وضمان إمتيازاتها الاقتصادية والنفعية على حساب مصالح مجموع المواطنين.

ج ـ بعض العادات والتقاليد والأعراف وأنماط السلوك الاجتماعي السائدة في معظم المجتمعات العربية، ومن أبرز الظواهر السلبية النابعة من هذه الأوضاع:

ـ الوساطات وأشكال المحاباة التي تتم بدوافع حزبية أو طائفية أو مذهبية أو عشائرية، وتؤدي إلى إقحام هذه الأمور في العمل الإداري وعلى حسابه.

ـ الاحتكاك بين المصالح العامة والمصالح الخاصة الذي

غالباً ما يكون سببه الانحراف؛ الأمر الذي يؤدي إلى تغليب المصالح الخاصة، مع ما يترتب عليه من تبديد الأموال وتعطيل المشاريع وذلك تحت ضغط أصحاب النفوذ السياسي أو الاجتماعي.

ـ انفراد المسؤول باتخاذ القرار أحياناً نتيجة الاعتزاز بالكبرياء والغرور أو الرغبة في الظهور بمظهر المتمتع بالسلطة، أو نتيجة ممارسة السلطة الممنوحة له لصالح الأصدقاء والأنصار والأقارب فيعطل العقول ذات التجربة النيرة ليحل محلها الارتجال(١).

---

(١) د. نواف كنعان، القيادة الإدارية، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٩، ص ٤٥٨.

الفصل السادس

التحولات الديمقراطية
في الوطن العربي
أسباب التعثر، وعوامل الإصلاح والتغيير

أولاً: أسباب عدم تبني المنهج الديمقراطي في الدول العربية

لقد قامت أنظمة حكم متعددة في البلاد العربية على غير أُسس الحكم الديمقراطي الصحيح، واتخذ عدد منها بعض أشكاله دون مضامينه الحقيقية، وكان لهذا الاتجاه السيء في الحكم أسباب، منها نفوذ بعض الدول الكبرى وهي تعلم أن مصالحها السياسية والاقتصادية في هذه البلاد أقرب إلى التحقيق عن طريق حكام من فئات وطبقات معينة ترتبط مصالحها بالأجنبي.

ومن الأسباب الأخرى لذلك، التكوين الاجتماعي للمجتمعات العربية منذ عهود ما قبل الاستقلال، ومن سماته البارزة قيامه على قلة مالكة ـ هي في رأس الهرم ـ وأغلبية فقيرة محرومة من التعليم ومن الوعي السياسي والاجتماعي، وطبقة وسطى صغيرة وضعيفة، كما أن انقسام الحركة الوطنية، وانعدام الوحدة بين فصائلها، كان هو الآخر سبباً

إضافياً هيَّأ للأقلية المسنودة من أصحاب المصالح الكبيرة أن تتولى الحكم في هذه المجتمعات[١].

وهناك أسباب لتعثر الديمقراطية في البلدان العربية، لعلَّ أبرزها يتمثل في:

ـ **التوتر العربي ـ الإسرائيلي**: جاء خلق دولة إسرائيل على أرض فلسطينية في وقت كان فيه أغلب الدول العربية في سبيل نيل استقلالها، وقد شجع رفض العرب للدولة الإسرائيلية الجديدة، والحروب التي تبعتها، وهزائم العرب فيها، على قيام نظم عسكرية ودول تركز على الأمن، يسهل للمستبدين استغلالها.

ـ **الجغرافيا** ـ نظراً لوقوع العالم العربي على محور شرقي ـ غربي مركزي. والحقيقة الجيوسياسية المتمثلة بوجود أكثر من نصف احتياطي النفط العالمي فيه، أصبح الشرق الأوسط بؤرة أساسية للاستعمار الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين وأدى الصراع بين الدول العربية والقوى الاستعمارية على التحكم بالنفط وتسعيره إلى تدخلات عسكرية غربية متكررة ما زالت مستمرة. ولم تكن هذه

---

(١) حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٩٢.

الظروف والتوتر الاقليمي المستمر، مؤاتية للتنمية الديمقراطية.

ـ الدعم الغربي طول الأمد للمستبدين «الأصدقاء» في الشرق الأوسط: بدأت هذه الظاهرة مع الحرب الباردة وأضعفت باطراد القوى الديمقراطية في المنطقة كما في مناطق أخرى من العالم[1].

أما أسباب عدم التغيير الديمقراطي في دول الخليج العربي؛ فترتبط بجملة من الأسباب، إذ أن هناك كثير من العقبات في وجه عملية إحلال الديمقراطية. أولاً، الأنظمة الخليجية مستقرة، كما بيَّن الزمن، خلافاً للصور النمطية الموجودة في الغرب. فهناك يُنظر إليها على أنها غير مسايرة للزمن ومصيرها الاختفاء مع التحديث. ومن ثم، فإن الحكام لا يرون دائماً ضرورة تحويل أنظمتهم بسرعة وعلى نطاق واسع للحفاظ على سلطتهم. كما أنهم لا يعتقدون أنهم بحاجة إلى تأييد شعبهم، فالدساتير والتقاليد تضفي الشرعية على مناصبهم. ويشعرون أيضاً بأنهم آمنون بالنظر إلى أن الولايات المتحدة والبلدان الغربية لا تود حدوث مزيد من الإخلال باستقرار المنطقة[2].

---

(١) Fuller, G.E., Islamists in the Arab World, the Dance around Democracy, Carnerie Endowment for International Peace, Washington DC,2004, P.6.

(٢) عبد الهادي خلف، الإصلاح الدستوري، م.س. ص١٣٠.

إلى ذلك، تعدّ الحركة الديمقراطية في الدول الخليجية بصفة عامة ضعيفة إلى حد كبير مع وجود الفوارق من بلد إلى آخر وذلك لأمرين هامين:

أ ـ معارضة جميع النظم الخليجية الحاكمة لقيام الأحزاب السياسية من خلال تحريم قوانين هذه الحكومات لها.

ب ـ عدم قدرة الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير على الانخراط في حركات دستورية ديمقراطية بسبب غياب القواسم المشتركة بين هؤلاء الأفراد والجماعات، من أجل التوافق بينهم على دستور ديمقراطي، ذلك نتيجة ضيق الأفق عند من يحتلون دور الوجهاء في المجتمع وضعف الحسّ بالمسؤولية التاريخية لدى بعضهم.

لذلك، فإن أكثرية مواطني دول الخليج لا يعيرون مفهوم الديمقراطية اهتماماً يستحقه، إما لأنه غير مقتنع أن مثل هذا المنهج يستحيل تطبيقه بحكم الرعاية الراسخة التي تمنحها الأسر الحاكمة، ومن ثم فإن الانشغال به لا جدوى من ورائه، وإما لأنه آثر الاسترخاء تحت مظلة الترف الذي يوفره له الاقتصاد الريعي حيث اعتبر هؤلاء أن استمتاعهم بذلك الاسترخاء أفضل من نهج لا يعرف مدى نجاحه[١].

---

(١) أسامة عبد الرحمن، النفط والقبيلة والعولمة، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ٢٠٠٠، م.س، ص ١٣٦.

ومن مظاهر التعثر الديمقراطي في الدول الخليجية: النزاعات الحدودية الخليجية؛ إذ عند تكوّن هذه الكيانات في الخليج لم تكن لها حدود واضحة، أو معالم ثابتة. وجاءت القوى الأجنبية (بريطانيا وأمريكا) وتزايدت أطماعها في الخليج بعد الاكتشافات النفطية بكميات تجارية في هذه المناطق، لذلك تم تخطيط الحدود بين هذه الدول الخليجية وفقاً للمصالح التي عملت عليها شركات النفط تلك، وحسب سياسات الدول المنتمية إليها هذه الشركات، وأصبح لكل شبر من هذه الأراضي أهميته الخاصة.

وبما أن للسعودية، مثلاً، حدوداً مشتركة مع جميع هذه الكيانات الخليجية والتي تسيطر عليها بريطانيا، ثار لذلك حولها العديد من النزاعات، واعترضت ترسيم الحدود مع هذه الكيانات في الخليج الكثير من المصاعب الطبيعية أو السياسية؛ فنشأ نزاع حدودي بين السعودية وسلطنة عمان حول واحة البريمي، وبينها وبين قطر في خور العديد وسبخة سلوى، وبينها وبين البحرين حول جزيرتي لبينة الكبرى ولبينة الصغرى، وبينها وبين إمارة أبو ظبي حول واحة البريمي، وبينها وبين الكويت حول الجرف القاري[١].

---

(١) د. عبد العزيز بن محمد الشيخ، الاستراتيجية السعودية، دراسة في المتغيرات العالمية بعد احتلال العراق، ص ٢١٨.

وقد يبدو وجود محذور من انتقال سريع في أنظمة الحكم في دول الخليج، نحو الديمقراطية، من أن يؤدي ذلك إلى وصول حركات إسلامية تتسم بالتشدد.

ثانياً: التحول الديمقراطي
تعريفه، أهميته، والعوامل المؤثرة فيه

أ ـ تعريف التحول الديمقراطي:

إنَّ التحول إلى الديمقراطية Democratization يعني عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو مجموعات لم تشملهم من قبل. وتسهم في هذه العملية، برأي بعضهم، ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي: النظام، والمعارضة الداخلية، والقوى الخارجية. ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدّد النتيجة النهائية وفقاً للطرف المتغير في هذا الموضوع.

وبمجرد الشروع بالتحول الديمقراطي تثار الكثير من التناقضات على مستوى النظام السياسي وعلى مستوى المجتمع، ذلك أن كل عمليات التحول تواجه بمعارضين يحاولون الإبقاء على الوضع الراهن ومؤيدين لتغيير ذلك

الواقع، وعند ذلك تبرز إشكالية التحول الديمقراطي ومعوقاته[1].

يعدُّ التحول نحو الديمقراطية من أهم عوامل توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحقيق الأمن على مستوى النظام السياسي، وذلك لأن التداول على السلطة عن طريق انتخابات تعددية تنافسية حرة ونزيهة تفرز برلماناً يمثّل مختلف القوى والأحزاب والفئات الاجتماعية، ويساهم في إقرار حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويدعم المشاركة السياسية، وهو ما من شأنه أن يؤسس مشروعية للنظام السياسي، تضمن له الديمومة والاستمرارية.

فالاستقرار السياسي في هذه الحالة يرادف غياب العنف السياسي بأشكاله الرسمية وغير الرسمية، وإزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجماعات داخل الدولة؛ لأن تزايد حدَّة الفوارق والإقصاء السياسي يؤدي إلى الشعور بالإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي، والغضب الاجتماعي والسخط العام على المستوى الجماعي، فيدفع الجماعات إلى العنف ضد النظام وقياداته.

وفي هذا الإطار، يعرف ريتشارد هيغوت (R.Higgott)

---

(١) د. خيري جاسم، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص١٥٣.

الاستقرار السياسي بأنه قدرة النظام على التكيف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح، وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة والتحكم بها، وذلك باستخدام أسلوب كفوء للإقناع بعيداً عن العنف واستناداً إلى الشرعية[1].

ولا يعني الاستقرار السياسي، مجرد استمرار النظام القائم ولكن يشمل الأسس والمقومات التي يستند إليها في استمراره. وهنا يجب التمييز بين الاستمرارية المستندة إلى أسس ومقومات تتعلق بكفاءة النظام وفاعليته وقدرته على تجديد نفسه وتطوير قدراته ومؤسساته وتعميق أسس شرعيته ومصادرها، وتلك المستندة إلى انخراط النظام في درجة عالية من العنف ضد القوى المعارضة، وهنا سيكون ثمن الاستقرار باهظاً.

وهنا يمكن للديمقراطية أن تقلص من عوامل عدم الاستقرار السياسي وذلك من خلال وجود المؤسسات السياسية المنظمة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم وضبط الصراع الاجتماعي كما أنه يمكنها تقليص الانقسام والتمايز الاقتصادي والاجتماعي.

---

(١) ريتشارد هيغوت، نظرية التنمية السياسية، عمان، ٢٠٠١، ص ٢٢٠.

ويمكن القول ان كل نشاط سياسي يقلص من العنف السياسي وينمي من وسائل الحوار وتبادل الرأي يمكن عدّه سبيلاً لتحقيق الوحدة الوطنية[١].

ب ـ العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي

يُلاحظ ان عملية التحول الديمقراطي تحتاج إلى مدة زمنية طويلة، وهي مثقلة بالتحديات. إن سوق الحكام السابقين وأعوانهم إلى القضاء وإلغاء الأحزاب السياسية الحاكمة ومصادرة أموالهم لن يغير الأحوال الاقتصادية القاسية أو يخفف من المعاناة ما لم يتبع التغير الديمقراطي وبسرعة كبيرة تحسن إقتصادي ملموس للشرائح الفقيرة من المجتمع فإن سقوط الطغاة لن يحقق توقعات أغلبية الناس. فمن المعروف أن الانتخابات يمكن تنظيمها بسرعة ولكن التنمية تحتاج إلى وقت[٢].

وعلى صعيد آخر، تعكس الثورات الديمقراطية الحالية أزمة النظام السلطوي العربي التي نتجت عن حركات التحرر التي نالت استقلالها بعد تغلبها على الاستعمار في سياق

---

(١) د. عبد الجبار عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، وزارة الثقافة، بغداد ٢٠١٠، ص ٨٥٩.

(٢) عادل عبد اللطيف، «التحول الديمقراطي والإصلاح في الأقطار العربية»، في: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، ص ١٢٩.

الحرب الباردة. كانت الإيديولوجية المهيمنة عموماً في هذه الدول هي القومية العربية التي كانت تعتبر الاستقلال خطوة إلى الأمام في طريق التقدم والمطالبة بالقومية بين الدول العربية باعتبارها بعداً جديداً للحداثة ودفعة جيدة للتنمية الاقتصادية. حيث يتعلق الأمر في جميع الحالات، بأنظمة تدخلية متشبعة بعقلية تصفية الاستعمار وعقلية العالم الثالث[1].

إلى ذلك، ساهمت عوامل خارجية عديدة في الاتجاه نحو تبني الخيار الديمقراطي في أنظمة الحكم، وذلك بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي وازدياد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الغربية على المستوى الدولي، وقد ارتبطت المساعدات الاقتصادية بالممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومورست هذه الضغوط الغربية من خلال العلاقات الثنائية أو المؤسسات الدولية المانحة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إلى ذلك، وعلى الصعيد الإعلامي، أدّى الإعلام الخارجي من فضائيات وصحافة وانترنت ودراما سينمائية دوراً

(١) سينين فلورنسا، «أوربا والبحر الأبيض المتوسط والثورات العربية» في: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط المعهد الأوربي للبحر الأبيض المتوسط، ٢٠١٢، ص ٨٨.

ملحوظاً في زعزعة الحكم التسلطي وتعزيز الحركة المطالبة بالديمقراطية[1].

والديمقراطية مشروع وليد طارىء على الوطن العربي، من حيث هو فكرة، ومن حيث هو ممارسة معاً. وهو يواجه بالفعل صعوبات عدَّة، ويعاني نقائص كثيرة، أهمها عدم اكتمال الفكرة واختلاف المفاهيم والتصورات وانعدام الاتساق في ممارسة القوى المختلفة المتعلقة بالمشروعات والمراهنة عليه، وصعوبة الوصول إلى تفاهمات اجتماعية عميقة تمهد لبناء تحالف ديمقراطي شعبي واسع قادر على قلب ميزان القوى وحسم الصراع مع الفئات والطبقات التي ارتبطت مصالحها بالنظم المستبدة[2].

---

(١) إسماعيل الشطي، «الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية» في: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٣٨.

(٢) د. سعيد علي، الأصول السياسية للتربية، م.س، ص ٣٢٦.

الفصل السابع

دراسة لنماذج من أنظمة الحكم في الوطن العربي

نتناول، في هذا الفصل، دراسة لثلاثة نماذج من أنظمة الحكم الوراثية في الوطن العربي، اتسمت بالاستقرار

أولاً: المملكة الأردنية الهاشمية

إذا كانت المادة الأولى من الدستور الأردني قد حدَّدت شكل نظام الحكم بأنه نظام برلماني ملكي وراثي، المادة ٢٨ من ذات الدستور والتي حصرت عرش المملكة الاردنية فإن الهاشمية وراثياً في أسرة الملك عبد الله الأول ابن الحسين الذكور، وحدّدت الآلية والكيفية التي يتولى بها الملك مهام منصبه والشروط الواجب توفرها فيمن يتولى هذا المنصب، أي الشروط الواجب توفرها في الملك ابتداءً لتولي العرش الملكي.

وبموجب نص الفقرة ـ أ ـ من المادة ٢٨ من الدستور الأردني، فإن ولاية الملك تنتقل من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه سناً ثم إلى أكبر أبناء ذلك الإبن الأكبر، وهكذا طبقة بعد طبقة. وعلى أنه يجوز للملك أن يختار أحد أخوته ولياً للعهد، وفي هذه الحالة تنتقل ولاية العرش إليه، حيث يصبح ملكاً لاحقاً، والإبن الأكبر لأخ الملك ولي العهد تنتقل إليه ولاية العرش لاحقاً.

ويُشترط فيمن يتولى العرش توفر شروط أخرى، منها:

السن، حيث اشترطت الفقرة ـ ز ـ من المادة ٢٨ أن يبلغ الملك سن الرشد ببلوغه ثماني عشرة سنة قمرية، واشترطت الفقرة ـ هـ ـ من المادة ٢٨ أن يكون الملك مسلماً عاقلاً مولوداً من زوجة شرعية ومن أبوين مسلمين.

وقد نصَّ الدستور الأردني في المادة٢٦ على أنه تناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه، ووفقاً للمادة ٣٠ من الدستور فإن الملك هو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعة ومسؤولية، وكذلك، فإن الملك يمارس ويباشر صلاحيات واختصاصات بموجب قانون الأسرة المالكة (رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٧) بصفته رئيس الأسرة المالكة وعميدها.

وتتمثل أبرز الاختصاصات التي يباشرها الملك منفرداً بصفته رئيساً للدولة ورئيساً للسلطة التنفيذية.

١ ـ **تعيين رئيس الوزراء والوزراء وإقالتهم**؛ إن اختصاص الملك بتعيين رئيس الوزراء والوزراء وإقالتهم قررته المادة ٣٥ من الدستور الأردني حيث نصَّت على أن «الملك يعيّن رئيس الوزراء ويقيله ويقبل استقالته ويعيّن الوزراء ويقيلهم ويقبل استقالتهم بناءً على تنسيب رئيس الوزراء».

٢ ـ **تعيين أعضاء مجلس الأعيان وإقالتهم**؛ إن الملك لدى مباشرته هذا الاختصاص يملك سلطة تقديرية في تقدير

وتقرير ما يراه مناسباً في هذا الشأن، حيث إنه يمارس هذا الاختصاص دون التقيُّد بأي قيود أو ضوابط أو شروط أو محددات.

٣ ـ حل مجلس النواب وتمديد ولايته الدستورية؛ ويلجأ الملك عادةً لمباشرة هذا الاختصاص بحل مجلس النواب استثنائياً وذلك لتجاوز أزمة سياسية تكون قد استفحلت بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وقد يترافق مع حل مجلس النواب قيام الملك بإقالة الوزراء. ويباشر الملك اختصاص تمديد الولاية الدستورية لمجلس النواب لمدة لا تقلّ عن سنة ولا تزيد على سنتين. ويباشر الملك اختصاصاته المتعلقة بدعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع والافتتاح والتأجيل والإرجاء وعقد الدورات الاستثنائية وفضّ جلسات مجلس الأمة بصفته رئيساً للسلطة التنفيذية.

٤ ـ تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والدبلوماسيين والقضاة وعزلهم؛ إذ يقوم الملك بالتصديق على قرارات مجلس الوزراء بتعيين كبار موظفي الدولة المدنيين والذي يتم وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٧، إضافةً إلى الدبلوماسيين والسفراء الذين يمثلون الدولة والتصديق على قرارات مجلس الوزراء بتعيين العسكريين من رتبة ملازم فصاعداً وصولاً إلى أعلى رتبة عسكرية وعزلهم.

٥ ـ قيادة الجيش؛ قرَّر الدستور الأردني هذا الاختصاص

في المادة ٣٢ منه، والتي نصَّت على ما يلي: «الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية». وبموجب هذا النصّ فإن الملك هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة وهو يشرف على إعداد القوات المسلحة وتدريبها وتجهيزها وتطويرها ورعاية منتسبيها.

٦ ـ **إعلان الحرب وعقد الصلح؛** قرر الدستور الأردني اختصاص الملك وحده وبمفرده إعلان حالة الحرب وعقد الصلح وذلك بموجب نص المادة ١/٣٣ والتي نصت على ما يلي: «الملك هو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويُبرم المعاهدات والاتفاقيات»؛ حيث إن الملك يباشر هذا الاختصاص بصفته رئيساً للسلطة التنفيذية التي أناط بها الدستور حماية الدولة من أي اعتداء خارجي أو تمرد داخلي والمحافظة على سلامة ووحدة أراضي الدولة من أي تهديد خارجي أو داخلي.

٧ ـ **إعلان حالة الأحكام العرفية وإنهاؤها وإصدار تعليماتها؛** قرر المشرِّع الدستوري الأردني اختصاص السلطة التنفيذية بإعلان حالة الأحكام العرفية وإنهائها وإصدار تعليماتها بموجب المادة ١٢٥، ووفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة الدستورية، فإن الملك يباشر اختصاص إعلان حالة الأحكام العرفية بموجب إرادة ملكية بناءً على قرار يصدر من مجلس الوزراء، وكذلك يعلن الملك انتهاء قيام حالة

الأحكام العرفية بموجب إرادة ملكية بناءً على قرار يصدر عن مجلس الوزراء.

إختصاصات الوزارة في الأردن:

وفقاً لمقولة «الملك لا يعمل منفرداً» The King Cannot Act Alone حيث تعد الوزارة في النظام البرلماني مركز السلطة التنفيذية، إذ يقع على عاتقها رسم وتحديد السياسة العامة للدولة وتنفيذها. واختصاصات الوزارة المتعددة والمتشابكة والتي يصعب حصرها تباشرها الوزارة إما بالاشتراك مع الملك من خلال الوزراء، وإما منفرداً من خلال مجلس الوزراء ورئيس الوزراء والوزير.

منح الدستور الأردني مجلس الوزراء سلطة رسم السياسة العامة للدولة، ومنح الوزير سلطة رسم سياسة وزارته في حدود السياسة العامة التي قررها مجلس الوزراء.

إن الوزير، وفقاً للمادة ٥١ من الدستور الأردني، مسؤول مسؤولية سياسية فردية أمام البرلمان عن أعمال وزارته، وبالتالي فهو يتمتَّع بسلطة حقيقية لكي تقوم هذه المسؤولية.

السلطة التشريعية في الأردن (مجلس الأعيان، مجلس النواب):

١ ـ **مجلس الأعيان**: حدَّد الدستور الأردني الكيفية التي

يتم بها تكوين مجلس الأعيان، وحدَّد عدد أعضائه، والشروط الواجب توافرها بعضو مجلس الأعيان، ومدَّة العضوية، والجمع بين العضوية والوزارة والوظائف العامة.

يمارس مجلس الأعيان اختصاصاته التشريعية والرقابية المقرَّرة دستورياً، وأخذ المشرع الدستوري بطريقة التعيين، وجعله حقاً خالصاً للملك، أما عدد أعضائه فهو غير محدَّد، إنما اشترط الدستور أن لا يتجاوز هذا العدد نصف أعضاء مجلس النواب بما فيهم الرئيس.

٢ ـ مجلس النواب:

يبلغ عدد أعضاء مجلس النواب ١٥٠ عضواً يُنتخبون لمدة أربع سنوات. وقد منح الدستور الملك حق حل البرلمان، وهذا الحق هو حق خالص للملك يخلو من أيّ شروط أو قيود تقيده، كما يحق للسلطة التشريعية حجب الثقة عن الحكومة.

وفقاً للمادة الأولى من الدستور الأردني التي نصَّت على أن نظام الحكم في الأردن هو نيابي ملكي وراثي، فإن أبرز مميزات هذا النظام تقوم على التالي:

ـ وجود دستور مدوَّن وجامد.

ـ نظام نيابي، عن طريق برلمان منتخب، وآخر معين من الملك.

ـ التوازن والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ـ نظام ملكي، حيث يتولى فيه رئيس الدولة السلطة عن طريق الوراثة، ودستوري؛ لأن الدستور نصَّ على توزيع السلطة بين الملك والبرلمان[1].

وبوجه عام، تعكس حالات انتقال السلطة في الأردن وجود آلية مقننة ومقبولة، وهي تكوِّن في التطبيق نمطاً واضحاً لوراثة العرش، يحقق انتقالاً سلمياً وسلساً للسلطة، ويضمن الاستقرار للنظام، ويبدي قدرة عالية على التكيف مع المستجدات والظروف الطارئة، كما يبدي درجة عالية من القدرة على التصحيح والمراجعة وتطوير نفسه على نحو تراكمي على الأمد الطويل. ويرجع ذلك جزئياً إلى الآلية نفسها، كما يرجع إلى خصوصية المملكة المتمثل بالوضع المتميز للأسرة الهاشمية كونها من سليل بيت النبوة[2].

ومن جانب آخر، يُلاحظ أنه ما زالت المؤسسة العشائرية مؤثرة في المجتمع الأردني، كما هو الحال بنسب متفاوتة في باقي الدول العربية، وقد ساهم في مقاومة العشائرية في الأردن للتغيرات الاجتماعية العميقة، مثل التعليم، والسكن

---

(١) د. عصام علي الدبس، الوسيط في النظام الدستوري، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٤، ص ٤٩١.

(٢) د. صلاح زرنوقة، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي، م.س، ص١٠١.

في المدن وغيرها، دعم الدولة لهذه المؤسسة وتقوية موقع شيخ العشيرة، الذي يتم تعيينه بمرسوم ملكي، والذي يصبح ممثلاً رسمياً للعشيرة، والمدافع عن مصالح أبنائها، وحصولهم على الوظائف والخدمات والامتيازات الأخرى، مثل التعليم الجامعي وغيره.

وبذلك، ترسَّخت العصبية القبلية التي تظهر خاصة بين الشبان على حساب الانتماء الوطني، واستمرت قيم الغزو والثأر وجرائم الشرف، وتشترك المؤسسة العشائرية مع الثروة والمؤسسة الدينية في حسم معظم التنافسات الانتخابية النيابية. ودافع الحكم في دعم المؤسسة العشائرية الدور الأمني الذي تقوم به في حشد التأييد، ولا سيَّما في الاضطرابات الأمنية، وفي ضبط أفراد العشيرة سياسياً[1].

وفي هذا المجال، فالمعروف أن سكان شمال الأردن، كالرمثا والمفرق، يرتبطون بقرابات ومصاهرات مع سكان حوران ودرعا في جنوب سوريا، بينما تنقسم مدينة معان في جنوب الأردن إلى عشائر حجازية وأخرى شامية، ويعود الكثير من سكان العقبة إلى أصول مصرية. وهذه الشبكة من

(١) مصطفى حمارنة، «دراسة حالة الأردن» في: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، م.س، ص٧٠٥.

الروابط، معطوفة على موقع الأردن وقدراته، تجعل حكم البلد مهمة في غاية الصعوبة[1].

ولا تكمن مشكلة الأردن في الطوائف الدينية والجماعات الاثنية. فهناك يحظى المسيحيون بـ٩ مقاعد برلمانية، والشركس بـ٣، وهذا ما يفوق كثيراً نسبتهم، كما أن للنساء كوتا من ١٢ مقعداً. أما على صعيد الحريات، فرغم نسبية ذلك والموقع المتصدّر الذي تحتله أجهزة الأمن والاستخبارات، يحظى الأردن بنسبة أرفع مما يحظى به جميع جيرانه[2].

---

(١) حازم صاغية، الانهيار المديد الخلفية التاريخية لانتفاضات الشرق الأوسط العربي، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٣، ص ٩٧.

(٢) Deena Dajani, Jordan: Directing Democracy, in: Open Democracy. nttp: WWW.opendemocracy.net.

ثانياً: المملكة العربية السعودية

إن نظام الحكم في المملكة ملكي، والسلطة فيه وراثية مطلقة بين أبناء الملك عبد العزيز آل سعود، والملك صاحب السلطة العليا، يجمع بين السلطات الدينية والسياسية والتشريعية والتنفيذية، وقد أوجدت الأسرة المالكة (آل سعود) تحالفاً مع بعض الأسر الأخرى مثل آل الشيخ محمد بن عبد الوهاب وآل السديري وآل التويجري وآل إبراهيم وغيرهم من الأسر في تشكيل أجهزة الدولة وإدارتها.

وهكذا يتم انتقال السلطة (الملك) بين الأمراء من أبناء الملك عبد العزيز آل سعود بحسب العمر من الأكبر إلى الأصغر. وقد أسس الملك عبد الله في الآونة الأخيرة (ذي القعدة ١٤٢٨هـ/ ديسمبر ٢٠٠٧م) مجلساً من الأسرة المالكة (أبناء الملك عبد العزيز) أطلق عليه مجلس البيعة من أجل اختيار الملك والموافقة عليه في الفترات اللاحقة.

تعد المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها أحد أكثر الأنظمة الملكية محافظة في العالم، وهي أكبر بلدان مجلس

التعاون الخليجي وأكثرها أهمية، ويحكمها آل سعود بتحالف ضمني مع الحركة الوهابية الأصولية.

تقسم المملكة العربية السعودية إلى ١٣ منطقة، يتولى كل منها أمير. ويعين الملك الأمراء وهم يرفعون إليه تقاريرهم في العادة بصورة مباشرة. وينتمي معظم الحكام إلى أسرة آل سعود. ويشرف أمير المنطقة على المكاتب المحلية للحكومة المركزية والموظفين البلديين. وفي بعض المحافظات، يعقد الأمير مجلساً محلياً لإتاحة المجال أمام الناس للتعبير عن شكاواهم، ويعد ذلك أحد الأنماط الرئيسية للمشاركة الشعبية في الحكم المحلي.

وتتمثل الغاية الرئيسية لأمير المنطقة والموظفين التابعين له بإدارة المنطقة بما ينسجم مع السياسة العامة للدولة وأنظمتها. وتشمل مسؤوليات الحاكم الأساسية المحافظة على الأمن العام والنظام والاستقرار، وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم في إطار الشريعة والأنظمة الحكومية، إضافةً إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

هناك رافد سياسي في نمط الحكم في السعودية، له شقان: الأول هو تماسك الأسرة السعودية على أساس المصلحة المشتركة في الحفاظ على بقاء الأسرة؛ وهو تماسك أفرز قدرة عالية على التوحد في مواجهة التحديات، وهو الذي أكسب عملية انتقال السلطة سلاستها وبعدها من

العنف. أما الشق الثاني فهو تلك العلاقة المباشرة والوثيقة بين وجود تهديد خارجي وتسامي العائلة عن الخلافات الداخلية.

وبوجه عام، يظل العنصر الحاسم في تأمين وراثة العرش في السعودية يتمثل بالأسرة السعودية نفسها، ليس في تماسكها وتضامنها وتوافقها فقط، وهي أمور مهمة ولازمة في كلٍّ الأحوال، بل في كبر حجم الأسرة من الناحية العددية، وطبيعة تركيبها من حيث التنوع الهائل الذي يوفر لها روابط عضوية مع مختلف القبائل والقوى الاجتماعية ومع الخارج، وتغلغلها في جميع دوائر الحكم ودواوين الدولة وأروقة المنظمات الدولية وأوساط النخب وأقسام الرأي العام ودهاليز العمل الإداري[1].

يقوم النظام السعودي، إذاً، على ثلاثة مصادر للشرعية، الأول ديني، وينبع من إقامة تحالف بين الدولة السعودية وعلماء الوهابية، فضلاً عن دوره بوصفه قيّماً على أقدس الأماكن الإسلامية. والثاني عسكري، إذ أن الدولة السعودية أُقيمت على أساس الفتوحات. والثالث اقتصادي ومالي،

---

(١) Bligh, Alexander. From Prince to King: Royal Succession in the house of Sayd in the Twentieth Century. New York University Press, 1984, P.96.

وينبع من الاحتياطات النفطية ودخل الدولة ووظيفتها بوصفها موزعاً للثروة.

وعلى الصعيد السياسي، جرى تقاسم المجال العام بين آل سعود وآل الشيخ منذ تأسيسها، وذلك بتولي آل الشيخ الجانب الديني، وآل سعود الجانب السياسي. واستند موقف السلفية الوهابية من السلطة السياسية إلى موقف السلفية التاريخية العام الداعي إلى وجوب طاعة الحكام.

إن تأثير التزاوج بين السلفية الوهابية والحكم السعودي سيظهر لاحقاً بصورة أكثر وضوحاً في سبعينيات القرن العشرين، مع الفورة النفطية، والتوظيف المتبادل من الطرفين، فآل سعود وظفوا السلفيين لخدمة أهداف الدولة، والسلفيون جعلوا من هذه العلاقة محدداً للمجال العام داخل الدولة لفرض رؤيتهم الدينية في المجتمع وعلى الأفراد.

هذه العلاقة لم تقف عند حدود الساحة الداخلية، بل فاضت إلى السياسة الخارجية، إذ ساهمت الثروة النفطية في توفير دعم مالي كبير للأنشطة والمؤلفات والمؤسسات السلفية التي توزعت في دول العالم العربي والإسلامي، وحتى في الدول الغربية، لدى الأقليات المسلمة هناك[١].

---

(١) د. محمد أبو رمان، السلفيون والربيع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٥٩.

ومن جهة أخرى، تؤكد الوقائع والوثائق أن السعودية الدولة الأغنى في المنطقة. فأين تذهب عائدات النفط الطائلة؟ تنفق الأموال في معظمها على المستوردات من أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً السلع الاستهلاكية، وتشكل مستورداتها من دول الاتحاد الأوربي ٦٠٪ من مجمل التجارة الخارجية. واستنفد شراء الأسلحة نسبة كبيرة من عائدات النفط، على أن عائدات النفط السعودي في أغلبها تذهب إلى الطبقة الغنية المتنفذة، وإلى كارتلات مؤسسات صناعة الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية[١].

إن المملكة العربية السعودية، وفقاً لرأي بعض الباحثين، معرَّضة لعدوى التغيير بحكم أزماتها الكثيرة التي تشمل تفاقم الفساد والبطالة والفقر واحتكار السلطة وغياب المشاركة وقضايا المرأة وترهّل القيادة السياسية، لذلك، وعلى الرغم من الاستقرار السياسي، فإن الوضع في السعودية على المحك[٢].

---

(١) د. هاني حبيب، النفط استراتيجياً وأمنياً وعسكرياً وتنموياً، شركة المطبوعات، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٢٣٨.

(٢) د. عبد الخالق عبد الله، «الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج العربي» في مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣٩١، أيلول ٢٠١١، ص ١٢٦.

ثالثاً: المملكة المغربية

تكونت السلطة التنفيذية من الملك الذي نأى به الدستور عن المسؤولية، وفقاً للمادة ٢٣، التي نصت على أن «شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته» والحكومة (رئيساً وأعضاء) وقد منح الدستور المغربي الملك عدداً من الصلاحيات الهامة في مقابل السلطات (التنفيذية، التشريعية، والقضائية)، فبموجب المادة ٢٤، يعين الملك الوزير الأول، وباقي أعضاء حكومته بناءً على اقتراح الأخير، ويعفيهم من مهامهم، ويرأس المجلس الوزاري (المادة ٥٢). وقد وصف الدستور الملك بـ«أمير المؤمنين، والممثل الأسمى للأمة، ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة، وهو حامي حمى الدين» (المادة ١٩).

للملك، إذاً، صلاحيات واسعة في مجال التشريع، بل يذهب بعضهم إلى القول بأن الملك هو المشرِّع الوحيد، مستنداً إلى ما نصَّ عليه الفصل ٧٢ من الدستور، والذي منح الملك صلاحية التشريع وممارسة اختصاص البرلمان في المرحلة الانتقالية التي تقع بين تاريخ حل البرلمان وتاريخ

ممارسة البرلمان الجديد المنتخب صلاحياته، واستند هؤلاء إلى الفصل٣٥ من الدستور، الذي يمنح الملك صلاحيات مطلقة في الظروف الاستثنائية التي تتعرض فيها حوزة التراب الوطني إلى تهديد يمسّ بسير المؤسسات الدستورية.

أما العلاقة بين الملك والحكومة، فإن السلطة التنفيذية مناطة دستورياً وعملياً بالملك، فهو الذي يعين الحكومة، وتمارس مهامها وفق توجيهاته، وهي مسؤولة أمامه كما هي مسؤولة أمام البرلمان. وكما للملك حق تعيين الوزير الأول والوزراء، فله حق إقالتهم أيضاً.

وعلى صعيد آخر، فإن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، فالوزير الأول يطرح أمام البرلمان في مجلسيه، بعد تعيين الحكومة، برنامج الحكومة، ويكون هذا البرنامج موضوع مناقشة في كلا المجلسين، ويتلو المناقشة في مجلس النواب تصويت، فإذا صوتت الغالبية من أعضاء مجلس النواب إلى جانب الحكومة، تكون قد حازت على ثقة مجلس النواب، فتستمر في ممارسة السلطة، وإذا امتنع مجلس النواب عن منح الثقة للحكومة بتصويت الأكثرية المطلقة من أعضائه ضد الحكومة، تستقيل ويصار إلى تشكيل حكومة بديلة منها.

ووفقاً لما سبق، فإن النظام الدستوري المغربي نظام شبه برلماني، يمارس البرلمان فيه صلاحيات تشريعية محددة في مجالات معينة، أما التشريع في المجالات الأخرى فمتروك

للسلطة التنظيمية. أما رئيس الدولة، أي الملك، فهو ثابت لا يتغير، وشخصه مقدس لا تنتهك حرمته، فهو أمير المؤمنين، ويستمد سلطته من الله ومن الشعب في آنٍ، ولا يجوز أن يوجه إليه أي نقد، ولا تشمل الحصانة البرلمانية الآراء التي تجادل في النظام الملكي أو الدين الإسلامي أو تتضمن ما يخلّ بالاحترام الواجب للملك[١].

إن العنصر الحاسم في قضية انتقال السلطة في المغرب هو التكامل الذي تتسم به الآلية التي يتم إعمالها، فهي تجمع بين الأعراف والقواعد الدستورية، وبين التقنين الوضعي والتنظيم العملي المؤسسي، وبين الأشكال التقليدية والاستحقاقات الحديثة، وبين المهارات الفردية والتوازنات السياسية، وتجمع كذلك بين الرموز الدينية والمعطيات السياسية، وذلك في توليفة متناسقة لا يبدو فيها أي تناقض، وتعطي الملك في النهاية القدرة على أن يلعب ـ باستخدام هذه المعطيات ـ على أوتار الانقسامات السياسية وأن يتحكم في مختلف قوى النظام[٢].

(١) د. عصام سليمان، الأنظمة البرلمانية،م.س، ص ٤١٩.

(٢) Francesco Cavatorta, "More than Repression: The Significance of Divide et Impera in The Middle East and North Africa - the case of Morocco", Journal of Contemporary African studies, vol.25,no.2 (May 2007) P.203.

الفصل الثامن

دراسة مقارنة لأنظمة الحكم في الوطن العربي وآفاق الحل لأزمات الحكم القائمة

أولاً: دراسة لواقع أنظمة الحكم العربي

إن النموذج الوراثي لأنظمة الحكم في الوطن العربي قد اختلف من بلد لآخر، فهناك وراثة مغلقة، أي أنها محددة في خط معين أو مسار واحد كانت في الأردن والبحرين والمغرب في خط الأب ـ الإبن، وكانت في السعودية في خط الأخوة. وهناك وراثة مفتوحة كانت في الكويت مباحة لأبناء فرعي الأسرة على نحو تبادلي أو تناوبي. وهناك وراثة مختلطة، وُجدت في الإمارات العربية المتحدة مختلطة مع الانتخاب من جانب المجلس الأعلى لاتحاد دولة الإمارات.

يبدو من المقارنة أن النظم الوراثية بصفة عامة أكثر نجاحاً من الجمهوريات العربية، إذ أن إلقاء نظرة على حالات انتقال السلطة سوف تكشف عن استقرار أكبر لدى هذه النظم، وانتقال سلمي وسلس في أغلب الحالات، ومن دون عنف أو من دون استخدام للقوة، وإذا كان هناك عنف فهو محدود

جداً. كما تكشف هذه النظرة عن شرعية أكبر تتمتع بها هذه النظم ويحظى بها حكامها، بل يكاد يعرف أكثر المواطنين من هو الحاكم الآتي في أيٍّ من هذه البلدان، من دون عناء تخمين أو مراهنات وحسابات لتوازنات القوى السياسية، ومن دون توقع صراعات سياسية.

في المقابل، يُلاحظ أنه في الجمهوريات قد تم فيها تداول الانقلابات أكثر من تداول السلطة نفسها، ونرى في هذه الجمهوريات أيضاً حالة من البلبلة والغموض قبيل خلو كرسي الرئاسة، وحالة أكبر من الاضطراب عند الرحيل المفاجىء لشاغل السلطة، وهي حالة تضع النظام بكامله على المحك.

ومما يجدر قوله ان حالات انتقال السلطة في النظم الوراثية كانت دائماً تنتقل من وضع إلى وضع أفضل، بينما كانت سمات النماذج التي أخذت فيها الجمهوريات هي موطن ضعفها ومكمن هزالها؛ لأن كل تغيير أو تطور فيها كان ينقلها من وضع إلى آخر جديد، وهذا يعني الكثير من التشتيت والتذبذب والتقلب بين أنماط نقل السلطة.

إلى ذلك، لم تعرف النظم الوراثية حالة الانقطاع التاريخي أو حالة الانفصال عن التاريخ التي عرفتها النظم الجمهورية، وبغض النظر عن الأسباب التي يأتي العامل الاستعماري في مقدّمتها؛ فقد تجلت مظاهر ذلك في أن النظم الجمهورية قد

نهضت على أنقاض النظم السابقة لها حيث أزاحتها بالكامل وأقامت نظماً بديلة، أو أنه لم تكن توجد نظم من الأصل فكان عليها أن تبدأ من الصفر؛ وفي الحالتين كان الموقف واحداً، وهو أن هذه النظم بدأت من فراغ[1].

وفي الاتجاه نفسه، نجد أن الجمهوريات قد استنفدت كل وسائل التغيير وكل دعاوى الإصلاح من دون أن تُحدث تغييراً حقيقياً أو إصلاحاً جدياً، ولم يعد أمامها ما تقوله أو تقدّمه إلى الجماهير التي باتت على يقين من انعدام مصداقية هذه النظم، فكان لا بُدَّ من أن تسقط. أما النظم الوراثية فلم تكذب على شعوبها ولم تدع أو تستخدم الاشكال الديمقراطية، ومن ثم بقي أمامها الكثير لتقوله لشعوبها كما بقي أمامها الكثير لتفعله في هذا الشأن، وعليه فقد بقيت لديها فرصة واسعة في تحقيق إصلاحات ترضي بها شعوبها[2].

وقد نجحت الأنظمة الملكية الخليجية في السيطرة على الخلافات الداخلية المحدودة، وذلك بفضل حُزم الإنفاق العام الممولة من عوائد النفط الكبيرة التي تغذيها أسعار النفط المرتفعة. فعلى سبيل المثال، خصصت المملكة العربية

---

(١) د. صلاح زرنوقة، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي، ص ٢٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

السعودية، والتي تعدّ أكبر مصدّر للبترول وأكبر اقتصاد في المنطقة، حزمة مقدارها ١٣٠ مليار دولار، منها ٦٧ مليار دولار لإنفاقها على بناء المساكن(١).

إن امتلاك دول الخليج العديد من الحقول النفطية والتي تمثل قرابة ٦٥٪ من الاحتياطي العالمي، وكذلك حقول الغاز الطبيعي والتي تُقدّر كذلك بقرابة ٤٠٪ من الاحتياطي العالمي، وبالتالي مرور ٢٠٪ من تجارة النفط العالمي عبر موانئها عن طريق مضيق هرمز(٢).

ولكن بالمقابل، هناك إشكاليات عديدة حول أنظمة الحكم الوراثية فمما يجدر قوله هنا إلى أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنشأ عام ١٩٨١، لم يشر في نظامه الأساسي إلى أية إشارة حول مجال التعددية السياسية أو حقوق الإنسان أو تداول السلطة ولا إلى العمل من أجل تطوير ذلك لا من قريب ولا من بعيد، سواء في بيانات القمم أو قرارات جلسات الوزراء الصادرة عن المجلس(٣).

---

(١) Valeria Talbot, Transatlantic Cooperation in the Middle East and North Africa and the Growing Role of the Gulf state. GMF- IAI Mediterranean, Paper series 2010, July 2010, P.16.

(٢) عصام الشنطي، «قضايا الأمن والدفاع في حرب الخليج الثالثة وتداعياتها» في: الخليج، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص ١٩٢.

(٣) نصرة البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٧٩.

وفي الاتجاه نفسه، لم تطور دول الخليج إلى الآن عملية انتخابية ديمقراطية تامة وحقيقية، أو هيئات ذات قدرات تمثل شعوبها، ولا سيَّما أنه:

يستطيع الحكام تعديل الدساتير متى يشاؤون وإصدار القوانين بمراسيم.

- لا يوجد في الإمارات العربية المتحدة أي انتخابات على الإطلاق؛ ولا تجرى سوى انتخابات بلدية في المملكة العربية السعودية.

- في المملكة العربية السعودية، لا تستطيع النساء المشاركة في الانتخابات حتى الآن.

- في البحرين، تحدّد الدوائر الانتخابية بغية التقليل من تمثيل الأغلبية الشيعية في البلاد، وفي الكويت، يعمل صغر حجم الدوائر الانتخابية على تسهيل عملية شراء الأصوات ومحابات بعض المرشحين.

- في عُمان والإمارات العربية المتحدة، لا يستطيع مجلس الشورى إدخال التشريعات أو سحب الثقة من الوزراء؛ ولا يستطيع مجلس الشورى السعودي سحب الثقة من أعضاء الحكومة.

---

(١) عبد الهادي خلف، الإصلاح الدستوري، م.س، ص ١٢٩.

- يحتاج البرلمان البحريني والقطري إلى أغلبية كبيرة لعرقلة التشريع، ولا يستطيع مجلسا الشورى العماني والإماراتي عرقلة التشريع على الإطلاق[1].

يتضح لنا، مما سبق، إنَّ الدول الخليجية النفطية هي تجسيد مباشر وواضح لفكرة الدولة الريعية، المعتمدة أساساً في اقتصادها على تصدير النفط، فإن شواهد الواقع تؤكد أن هذه الدولة التي وضعت في تصرّفها معظم مصادر الثروة الوطنية أصبحت وظيفتها الأساسية توزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع.

ولعلَّ من النتائج السلبية التي ترتبت على هذا الواقع ظهور فكرة المواطنة المرتبطة بعناصر الثروة ومصادر الكسب الاقتصادي وهو ما يبرر في بعض الأحيان سياسة عدم التوسع في منح الجنسية والتمييز بين فئات المواطنين (المواطن الأصلي والمتجنس).

وفي هذا السياق، يتم تعزيز المواطنة بالثروة على حساب المواطنة بالقانون، ولأن الثروة منحة من الحاكم فإنه لا يقابلها مطالبة بالحقوق أو المشاركة السياسية[2].

---

(١) د. ثناء فؤاد عبد الله، «آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي» في: الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٢٤.

ومن الإشكاليات المطروحة حول أنظمة الحكم في الخليج، الصلاحيات الواسعة الممنوحة للأمير أو الملك، إذ بموجب الدستور القطري، الصادر عام٢٠٠٣، اختص الأمير بصلاحيات تنفيذية واسعة ومؤثرة خصوصاً في مواجهة مجلس الوزراء. فهو من يعيّن رئيس مجلس الوزراء ويستقلّ بقرار عزله (المادة ٧٢).

أما في **الكويت** فقد اعتمد الدستور الكويتي، الصادر عام١٩٦٣، حق سحب مجلس الأمة الثقة من الوزير وفقاً للمادة(١٠١). وحسب المادة (١٠٢) إذا رأى مجلس الأمة عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، رفع الأمر إلى الأمير، الذي له إعفاء رئيس مجلس الوزراء أو حلّ مجلس الأمة.

وفي السعودية، نصَّت المادة ٤٨ من النظام الأساسي لسنة ١٩٩٢ على «تطبيق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما دلَّ عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة».

ثانياً: وسائل الإصلاح وآلياته وطرقه في الدول العربية

إنَّ هناك قناعة بأن الإصلاحات ضرورية ومرغوب فيها، ولا تزال ثمة حاجة إلى وضعها في مبادىء معينة لكي تؤدي إلى النتائج المرجوَّة.

المبدأ الأول إدراك أن الدين الإسلامي يحضّ على الإصلاح ويؤكد أن عمليات الابتكار والتغيير لا تتناقض مع الإسلام. **ثانياً**، بناءً على ذلك، يجب أن يكون الإصلاح شاملاً ومستنداً إلى أهداف يمكن تحقيقها. فلا يكفي إعلان شعارات عريضة من دون إرفاقها ببرنامج فعال لتنفيذها. **ثالثاً**، لا يمكن النظر إلى عملية الإصلاح الفعالة على أنها عمل من دون تكلفة أو توقع أن يكون تنفيذ الإصلاحات سلساً بالضرورة، فالتضحيات مطلوبة من كل الأطراف، ويجب توقع مصادفة تعقيدات على الطريق.

مع ذلك، فإن تأخير الإصلاحات يسبب تكاليف أكبر، ومن ثم فلا يمكن عدّه خياراً. **المبدأ الرابع** والمهم هو الحاجة إلى العمل المشترك. فعن طريق إشراك قطاعات

واسعة من المجتمع، تصبح الحكومة في النهاية قادرة على تقوية شرعيتها فضلاً عن تعزيز هياكل السياسة القائمة[1].

إنَّ المعضلات التي تواجه الأسر الحاكمة في دول الخليج العربي، مثلاً، ثلاثية الأبعاد، **أولاً**، ثمة اعتقاد بأنهم إذا وافقوا على المطالب الداعية للإصلاح، سواء أكان ذلك بضغط من القوى الخارجية أم استجابة لمطالب مجموعات النخب المحلية، فإنهم يفتحون الأبواب أمام طوفان يمكن أن يكتسح أنظمتهم؛ فالتنازلات تقوّي الضغوط الخارجية والمطالب المحلية. **ثانياً**، إنهم يعلمون أن المماطلة قد تكون أكثر خطورة إذا أدَّت إلى إغضاب الشبكات المتوسعة للفاعلين المحليين والخارجيين المطالبين بالتغيير، **ثالثاً**، هناك خوف من تأثيرات أي مستوى من الإصلاحات الجدية في تماسك العائلات الحاكمة نفسها، ومن ثم في بقائها[2].

---

(١) عبد الهادي خلف، الإصلاح الدستوري، م.س، ص ٣٧.

(٢) المصدر نفسه ص ٤٠.

ثالثاً: آفاق الحل لأزمات الحكم في الوطن العربي

هناك جملة من العناصر الأساسية الواجب توفرها لإصلاح واقع النظام السياسي في أنظمة الحكم العربية، لعل أبرزها:

أ ـ الشرعية: يبدو أن هناك اتفاقاً بين جانب كبير من الفقه على ضرورة توافر قيود عدَّة على سلطة الحاكم، وذلك للقول بأننا أمام سلطة شرعية، هذه القيود هي كما يلي:

* **وجود دستور:** وهو ذلك القانون الذي يحدّد قواعد ممارسة السلطة في الدولة ووسائل استعمالها، وعلى ذلك يجب على السلطات التي تستمد وجودها وشرعيتها من الدستور أن تلتزم بما نصَّ عليه، وإلاَّ فقدت شرعية وجودها.

* **الفصل بين السلطات:** حيث يعدّ ذلك ضمانة جوهرية لاحترام الحاكم للقانون؛ لأنه يعني تخصيص عضو مستقل لكل وظيفة من وظائف الدولة الثلاثة التقليدية: تشريعية وتنفيذية وقضائية، فإذا ما تحقق ذلك أصبح لكل عضو اختصاص محدد لا يمكنه الخروج عليه دون الاعتداء على

اختصاص الأعضاء الآخرين، والفصل بين السلطات يمنع ذلك؛ لأن كل سلطة ستوقف عدوان الأخرى.

* **الأخذ بمبدأ تدرج القواعد القانونية؛** الذي يعني أن القواعد القانونية التي يتكون منها النظام القانوني في الدولة تتدرج فيما بينها، الأمر الذي يجعل بعضها أسمى مرتبة من بعضها الآخر، أي أنها ليست جميعاً في مرتبة واحدة من حيث القوة القانونية. ولعلَّ ارتباط القواعد القانونية بهذا الشكل، هو كما يُلاحظ بعض الفقه، أفضل ضمانة لشرعية السلطة، وذلك لأن كل قاعدة قانونية تتولد عن قاعدة أعلى، كما تولّد في الوقت نفسه قاعدة أدنى مرتبة.

* **تنظيم حماية مناسبة للقواعد المقيدة لسلطة الحكام؛** لأن هذه القواعد، إذا ما انعدم الجزاء المناسب الذي يوقع على من يخالفها، لا يمكن اعتبارها قيوداً حقيقية على نشاط الدولة. وربما الرقابة القضائية هي التي تقدّم الضمانة الفعالة ضدَّ خروج السلطة العامة على حدود القانون. إلاَّ انه لضمان فعالية الرقابة القضائية لا بد من توافر نوعين من الشروط:

١ ـ **الطائفة الأولى** من هذه الشروط تتعلق بأعضاء السلطة القضائية، من حيث استقلالهم، إذ ينبغي أن يكون تعيينهم ونقلهم منظمين وفقاً لإجراءات معينة يُراعى فيها قدر من التشدد، وأن يكون تأديبهم وعزلهم من اختصاص الجهة القضائية وحدها.

٢ ـ **والطائفة الأخرى** من الشروط ذات طابع موضوعي، فهي تتعلق بموضوع نشاط السلطة القضائية وبمداه، ويمكن إجمالها في أن يكون للقضاة وحدهم دون سواهم الاختصاص بتطبيق القانون؛ وهو ما يعني بالضرورة مساءلة السلطة العامة عن أفعالها؛ فأعمال السلطة العامة غير محصنة، إذاً، ضد المسؤولية[1].

إن أسباب تراجع شرعية الأنظمة السياسية متنوعة، منها ما يتعلق بطبيعة نظام الحكم، أو بأدائه، أو ما يرتبط بموقفه من قضايا الحريات والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان.

لذا، تعدّ إشكالية الشرعية ظاهرة واسعة ومتشعّبة، وهي لا تقتصر على أزمة الحكم والسلطة، إنما تعود في جذورها إلى طبيعة النسق الثقافي ـ الاجتماعي في الدول العربية، حيث تسود خاصية الإذعان الاجتماعي المبنية على تقاليد الطاعة للحاكم التي توفر بيئة اجتماعية تبدي قابلية الإذعان للحاكم سواء أكان ذلك ناجماً عن بعض خصائص التراث العربي ـ الإسلامي المتعلق بطاعة أولي الأمر خوفاً من الفتنة، أو بمجمل منظومة القيم التي تنظر للحاكم بقدر كبير من التبجيل والتوقير باعتباره أسمى ذهنياً من العامة، لذا

---

(١) د. حسين عثمان، النظم السياسية، م.س، ص ٢١٠.

فطاعته واجبة، وإن ما يحصل عليه الأفراد من حقوق هي منحة من الحاكم، لا حقاً للمواطن[1].

يمكن القول على وجه العموم إن في كل عصر معين وكل بلد معين، نوعاً من الاتفاق على صورة الحكم وعلى وسائل استلام السلطة وممارستها وعلى قواعد الكفاح السياسي. وبهذا المعنى يعدّ نظام من أنظمة الحكم مشروعاً إذا كان يقابل الفكرة القائمة في أذهان الجماهير عن المشروعية. فإذا كان المحكومون يعدّون حكامهم شرعيين، كانوا محمولين على طاعتهم بحركة طبيعية، وبقي الصراع السياسي صراعاً في إطار النظام القائم[2].

وفي ظلّ غياب شرعية تُستمد من إرادة الأغلبية، لجأت بعض الأنظمة العربية إلى الاستناد إلى شرعيات تقليدية (دينية/ قبلية) أو ثورية (قومية/ تحررية) أو أبوية تدَّعي الوصاية على المجتمع. بيد أن الفشل في التصدّي للقضايا الكبرى مثل قضية فلسطين والتعاون العربي، ووقف التدخل الأجنبي، والتنمية الإنسانية، إضافةً إلى ضعف تمثيل الدولة العربية

---

(١) د. منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية العراق ولبنان أنموذجاً، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٢، ص ٩٩.

(٢) موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة د.جمال الأتاسي ود.سامي الدروبي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، الإمارات، ٢٠٠٩، ص ١٨٦.

للقوى الفاعلة في المجتمع وقيام مواجهة بينها وبين هذه القوى، جعلها تواجه أزمة شرعية مزمنة.

إن بعض الأنظمة العربية تركز في خطابها للجماهير على شرعية الإنجاز في مجالات محدَّدة، مثل الاقتصاد، أو السلام، أو الرخاء والاستقرار، أو المحافظة على القيم والتقاليد. وكان مجرد الحفاظ على كيان الدولة في مواجهة تهديدات خارجية في بعض الأحيان إنجازاً يكرس الشرعية[١].

إن الشرعية ترتكز على عنصرين متكاملين هما الوصول إلى الحكم وفق القواعد الحقوقية المعتمدة، واستعمال السلطة في سبيل تحقيق المصلحة العامة، المعبر عنها بواسطة أفراد الشعب عبر الاقتراع والاستفتاء الحر. والشرعية لا تقوم على عنصر القوة المادية، وهي تفترض التزامات خلقية من قبل الحكام تجاه المحكومين[٢].

ب ـ المشاركة:

تتصف المشاركة السياسية في غالبية البلدان العربية

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤، ص ١٥.

(٢) د. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٠٢.

بالشكلية وعدم الفاعلية. فالقرارات السياسية تتخذ بالفعل من قبل القيادات السياسية العليا، ثم تكون دعوة الجماهير للمشاركة ـ من خلال التصويت ـ في انتخابات واستفتاءات تخضع لصور كثيرة من التلاعب والتزوير من جانب السلطات الحاكمة. ومن هُنا لا يؤدي المواطن العربي دوراً حقيقياً في عملية صنع القرارات، بما في ذلك اختيار رئيس الدولة وأعضاء المجالس النيابية والمحلية، بل عادة ما يجد ذلك المواطن نفسه خاضعاً لقرارات وسياسات لم يسهم حقيقة في صنعها، ولا تعبر عن آماله ومطالبه. ومن الملاحظ أن المشاركة السياسية في البلدان العربية «موسمية»، بمعنى أنها تقتصر على التصويت في الانتخابات الدورية[1].

إن الشعب العربي ـ في معظم الأقطار العربية ـ لا يملك إمكانيات الضغط والاستحواذ على وسائل السلطة؛ الأمر الذي أدّى إلى تهميش دوره وتحويله إلى تابع للسلطة وليس محركاً لها، وهذه أول معضلة وأزمة في المشاركة السياسية؛ إذ لا يمكنه أن يبدأ ويستمر عطاؤه إلاّ عندما يصبح في قدرة الإرادة الشعبية توجيه الإرادة السياسية.

ولقد استخدم العديد من النظم العربية أسلوباً للمناورة

(١) علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٦٧.

على فرص الممارسة الديمقراطية وإمكاناتها التي نصت عليها في دساتيرها، من خلال تبنيها أسلوباً يميل إلى التعبئة أكثر من المشاركة السياسية؛ حيث إن هذه النظم حاولت تعبئة قطاعات من الجماهير لمساندة قراراتها وسياساتها، من خلال المظاهرات والمسيرات الشعبية والمؤتمرات والاحتفالات العامة، لتصبح الانتخابات ليست وسيلة للمشاركة الحقيقية، وإنما أداة لتدعيم هذه النظم في مواجهة الرأي العام الخارجي، الذي قد تضلله نتائج هذه الانتخابات؛ خصوصاً في ظل عدم وجود معارضة نظامية قوية قادرة على مناقشة هذه النظم الحاكمة ومساءلتها[1].

إن المشاركة السياسية ترتبط بعلاقة وثيقة مع حقوق الإنسان وحرياته من خلال أخذها أشكالاً متعددة، منها ممارسة الحقوق السياسية للإنسان، كحقه في اختيار من يمثله، حقه في التصويت، حقه في التعبير عن رأيه، حقه في تكوين الأحزاب مع غيره من المواطنين، حقه في التظاهر والإضراب السلميين، ومنها حقه في التمتع بالحريات الأساسية كحرية الرأي والاعتقاد والتنقل، ومنها المشاركة في التنظيمات التطوعية كالأحزاب والنقابات والجمعيات والمنظمات الشبابية والعلمية.

---

(١) رعد عبودي بطرس، «أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي» مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٠٦، ١٩٩٦، ص ٢٨.

وتبرز أهمية ايمان النظام بالمشاركة السياسية وحقوق الإنسان أولاً، ووضع تنظيم وبناء مؤسسي في المشاركة السياسية، ووفق صيغ دستورية وقانونية ثانياً[١].

ومن جانب آخر، فقد أيقظت حرب الخليج الثانية مسألة المشاركة السياسية لدى مواطني دول مجلس التعاون الخليجي وبعثتها بعد أن تبين عدم مقدرة هذه الدول على صدّ ذلك العدوان على دولة الكويت وقد أثارت تلك الأزمة المطالبة بالمشاركة وبناء المؤسسات السياسية لتفعيلها من أجل صنع أدوات للمحافظة على الاستقرار السياسي، ودعت لإصلاح الأوضاع القائمة وتحسين أساليبها في الحكم والادارة، لتمكين المواطنين من أن يكون لهم دورهم في صنع القرار ومحاربة الفساد في الجهاز الحكومي وإعادة توزيع الثروة بشكل عادل واتخاذ إجراءات اجتماعية عادلة[٢].

وما نقصده بالمشاركة، يتمثل بالأمور التالية:

- **المشاركة الديمقراطية في عملية الحكم**: تعني استجابة النظام السياسي لمختلف المصالح والقوى السياسية وترجمتها

---

(١) د. برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٤٥.

(٢) محمد المزروعي، التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٨٩.

في صنع القرار، ويقود ذلك إلى نوع من الاندماج بين القوى الفاعلة في المجتمع، وبالتالي إلى الاستقرار السياسي.

ـ **المشاركة في صنع السياسة العامة:** وتسهم في حشد الموارد والطاقات الاجتماعية والإنسانية والتنظيمية والتكنولوجية لإضفاء مزيد من الفعالية في استخدامها[١].

ج ـ المواطنة:

مادة المواطنة مأخوذة من الوطن، فهي رابطة بين الفرد والدولة تجسد الانتماء والولاء وانتساب الفرد للأرض والجماعة التي نشأ فيها، ويعيش بينها، وتعبير عن استحقاقات تثبت للفرد في وطنه؛ من غير أن تؤثر على حق الفرد فيها اختلاف في دين أو جنس أو عرق أو وضع اجتماعي أو لون أو لغة.

وقد راج مصطلح المواطنة في الأوساط السياسية والقانونية، وصار مقوماً أساسياً من مقومات الدولة الحديثة، وسارعت الدول للنص عليه في دساتيرها وقوانينها، بعدّه ركيزة لبناء مجتمع راسخ متين البنيان، بسب ما يقرره لكل

---

(١) المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الإصلاح الإداري في لبنان، بيروت، ١٩٩٩، ص ٨٥.

فرد من حقوق وواجبات مع أخوته في الوطن على سبيل المساواة، نتيجة وجودهم في هذا الوطن وانتمائهم إليه[1].

أما مبادىء المواطنة، فإنها تعتمد على العناصر التالية:

- تقوم المواطنة على أساس الانخراط العميق في مبادىء عامة قوامها الحقوق والواجبات التي يتساوى فيها المواطنون بوصفهم أفراداً قبل أن يكونوا جماعات وطوائف وأدياناً.

- تقوم المواطنة على أساس الولاء للدولة التي تؤطر المواطنين بإطارها العام والكلي فيما يتحول الولاء إلى الجماعات التقليدية إلى ولاء ثانوي.

- تستند المواطنة إلى فكرة أن الشعب هو مصدر القوانين والتشريعات وليست الأديان.

- تنظم دولة المواطنة سلطة الدولة باعتبارها صاحبة السيادة على أرضها ومواطنيها[2].

إنَّ هناك ضمانات التوازن في أنظمة الحكم لكي تحل مشكلاتها السياسية، منها:

---

(١) د. محمد الشحات الجندي، الدولة المدنية بين الإسلام والغرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١١، ص ١٣٧.

(٢) د. غسان طه، المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات، منتدى الفكر اللبناني، بيروت، ٢٠١٠، ص ٥٠.

١ ـ **مبدأ الفصل بين السلطات**: هذا المبدأ يعني، توزيع وظائف الدولة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) على هيئات ثلاث تتولى كل منها وظيفتها المحددة بشكل مستقل عن السلطتين الأخريين، استناداً إلى حقيقة مفادها أن تجميع السلطة في جهة واحدة يودي بالحرية ويقضي عليها إذ أن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة[١].

٢ ـ **مبدأ المساواة**: إن مبدأ المساواة يقضي بوجوب إخضاع جميع الأفراد الذين يتمتعون بمراكز قانونية متماثلة لنظام قانوني موحد دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة أو المركز الاجتماعي في اكتساب الحقوق وممارستها وتحمل الالتزامات وأدائها.

إن معظم الدساتير العربية أكدت المساواة بين جميع الأفراد دون تمييز بسبب الجنس. لكن هناك بعض الدول الخليجية تمنع المرأة من المشاركة في الحياة السياسية، إذ لم يتضمن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الصادر عام ١٩٩٢ الإشارة بشكل صريح إلى الأساس العام لمبدأ المساواة وهو عدم جواز التمييز بين الأفراد بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

---

(١) د. سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٧٩، ص ٤٦٩.

٣ ـ مبدأ سيادة أحكام القانون: لا شك أن مبدأ سيادة أحكام القانون يعد أحد أهم الأسس التي تقوم عليها الدولة الحديثة، والذي لا يجوز للإدارة بمقتضاه أن تتخذ أي إجراء ـ قراراً إدارياً أو عملاً مادياً إلاَّ بمقتضى القانون وتنفيذاً له[١].

٤ ـ مبدأ الرقابة على دستورية القوانين: إن هذا المبدأ تأخذ به معظم الدول في عصرنا الراهن، وهو يشكل ضمانة أساسية للحفاظ على الحقوق والحريات العامة وعاملاً ضرورياً لاحترام التراتبية القانونية وسمو الدساتير[٢].

٥ ـ القضاء: أهمية القضاء ودوره في حماية حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال، ما قامت به المحكمة الدستورية العليا في مصر التي اتخذت المستوى الذي تلتزم به الدول الديمقراطية في قواعدها القانونية وفي احترام حقوق المواطنين وحرياتهم معياراً وضابطاً لرقابتها الدستورية على القواعد التشريعية التي تتعلق بهذه الحقوق فالمحكمة الدستورية العليا تتمسك بحقوق الإنسان المسلم في الدول الديمقراطية[٣].

---

(١) د. جعفر الدراجي، التوازن بين السلطة والحرية في الأنظمة الدستورية، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٨، ص ١٩٥.

(٢) د. غسان بدر الدين ود. علي عواضة، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، دار الحقيقة، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١١٩.

(٣) د. أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٦٣.

الفهرس

الفصل الثالث

الدساتير في الوطن العربي

الفصل الرابع

دور الأحزاب السياسية في الوطن العربي

الفصل الخامس

الدول العربية

الفصل السادس

التحولات الديمقراطية في الوطن العربي
أسباب التعثر، وعوامل الإصلاح والتغيير

الفصل السابع

دراسة لنماذج من أنظمة الحكم في الوطن العربي

الفصل الثامن

دراسة مقارنة لأنظمة الحكم في الوطن العربي وآفاق الحل لأزمات الحكم القائمة



أنظمة الحكم في الوطن العربي







ومكتبة البصائر
باعة والنشر والتوزيع
صفير -مجاور ملعب
86 - 01547698 :اتف
٠٠٩٦٤٧٨١٣١١١٢٧٢
Email:. iraqsms@gmail.com

Email: daralbaydaa@yahoo.com